



مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ

الحمد لله الذي جعل كتاباً جوهراً في علم فقه من تصانيف ما انفرد به من سبى به



حسب قولنا شيخ محمد صادق ومحمد اسماعيل والارغلام على مبلع كتب دہلی

مَطْبَعُ دَرْزِيَّةِ مُحَمَّدٍ عَزَّ وَجَلَّ  
دَرْزِيَّةِ مُحَمَّدٍ عَزَّ وَجَلَّ







[illegible]



الى مقدم راسه ثم يغسل ظاهر اذنيه بابهاميه وباطنهما بمسحتيه وقيل  
صورة اخرى وذلك ان يضع اصابع يديه على مقدم راسه وكفيه على  
فودنيه ويمدهما الى قفاه ولا يسن مسح ما استرسل من شعر راسه مرة وقال  
الشافعي رحمه الله تعالى ياخذ لكل مرة ماء وهو رواية عن البخيفة رحمه  
الله ومسح الاذنين بماء اى بماء الراس كما ذكرناه وعند الشافعي رحمه الله يسن بماء  
جديد والنية فيقصد رفع المحدث واباحة الصلوة واستباحة ما لا يباح  
الابطهارة وعند الشافعي رحمه الله النية فرض في الوضوء واثرا لخلاف انما يظهر  
اذا علم الوضوء للتبرد او جرى الماء على اعضاء الوضوء من غير قصد الترتيب  
فيغسل وجهه ولا ثمذ رابعه ثم يغسل راسه ثم يغسل رجله وقال الشافعي  
رحمه الله الترتيب فرض والاول اى التتابع في تطهير الاعضاء بحيث لا يحذف العضو  
في اعتدال الهواء ومستتبه ما يكون مندا وياشرعا ويكون دون السنة  
التيامن اى البداية بالتيامن وحشم الرقبة بماء جديد اى بماء الراس  
كما ذكرناه والصحيح انه ادب فعله اولى من تركه وقيل هو سنة لقول عليه  
الصلوة والسلام مسح الرقبة امان من الغل وبه اخذ اكثر العلماء وفي التيامن  
مسح الرقبة بظهر اليدين بعد مسح الراس والاذنين وناقضه خروج ما يخرج  
من احد السيلين اى الذبر والقبل سواء كان الخارج معتادا او غير  
معتاد وعند مالك رحمه الله غير المعتاد كالاستحاضة وسلس البول  
لا ينقض واما الريح الذى يخرج من القبل والذكر فليس يناقض او من  
غيره اى غير احد السيلين النكاح ما يخرج من غير السيلين بحسب ما هو  
بفتح الجيم عين النجاسة كالدم والقيح واحترز به عن اللبن والدمع وامثالهما  
سأل ذلك النجس الى ما يطهر اى الى موضع يجب تطهيره في الوضوء والغسل

[illegible][illegible]





الى ما سواه كان عضوا او شيئا آخر لو ازيل المتكاس يسقط المتكاس ويعلم منه ان  
ان يوم المضطجع ناقض بالطريق الاولى اما اذا نام قائما او قاعدا او لكعا او ساجدا  
او متكئا على شئ بحيث لو ازيل لم يسقط لا ينقض الوضوء والاعضاء وهو الغش والجوف  
والشكرا ايضا وحده ان يدخل في مشيه بعض متحرك هو الصحيح وثقهة بالغ هي  
ما يكون مسموعا له لجبرانه احتراز عن الصبي بان ثقهة لا ينقض الوضوء في  
صلوة مطلقة كاملة ذات ركوع وسجود واحترز به عن صلوة المجازاة وسجدة التلاوة  
فان القهقهة فيها لا ينقض وفي انتقاض الوضوء بالقهقهة خلاف للشافعي  
وثقهة النائم لا ينقض الوضوء واما الضمائم وهو ما يكون مسموعا له لا يجبر  
فتبطل الصلوة دون الوضوء والتيمم واما التيمم وهو ما لا يكون مسموعا  
له ولا يجبرانه لا تبطل الصلوة ايضا والمباشرة الفاحشة بين الرجل والمرأة بان  
يقع التماس بينهما من قبل القبيل والد برسواء مجردين وانتشرة آلة فان هذا النوع  
من المباشرة سبب خروج المذي غالبا مقام مقامه احتياطا وعند محمد رحمه  
كان ينقض الوضوء مالم يخرج البلال لامس المرأة سواء كان بشهوة او بغيرها وقال  
الشافعي رحمه ان مس بشرة المرأة بشهوة ينقض لامس الذكر سواء كان بظاهر الكف او  
بباطنه وقال الشافعي ان مس الذكر بباطن الكف ينقض وما لك رحمه شرط في الانتفا  
المس بشهوة وفرض الغسل هو بالضم اسم من الاغتسال وبالفتح مصدر غسل فنه  
وانفة اي المضطجة والاستنشاق وعند الشافعي رحمه سنة وغسل كل  
البدن مما يمكن غسله فلا يجزئ غسل داخل العينين للمخرج فقد كف بصره من تكلف  
ذلك ابن عمر بن عباس رضي الله عنهما والد لك في الغسل ليس بشتر خلافا  
لمالك رحمه وهو رواية عن ابي يوسف رحمه سنة اي سنة الغسل ان يغسل  
يديه اولاً الى رصغيه وفرجه ويزيل النجاسة عن بدنه ان كانت ولم يزل كر

استعمال الغسل  
في فاسد من غير  
على اداء الحقوق  
ينقض الوضوء الا غدا  
بينة فكذا الجوف  
في الاضواء فوق  
تهدا الاسترقاء  
بالدليلون الدماغ  
لا سالب وهو سائر  
القوة لمفكره  
والجوف منسوب  
الجلد الاول  
ينقض الوضوء  
بالغ في القهقهة  
لا ينقض الوضوء  
الصلوة والتيمم  
شبابا قديما  
لان القهقهة خارج  
لاست نواقض  
لان وجهي ان  
وضوء وشتر  
كونها ذات ركوع  
انتر عن صلوة  
وتجبا فدين اقران  
الاول لان يكون

رد على هذا من الشافعي رحمه الله تعالى في قوله لا ينقض الوضوء الا غدا

النية الكفاءة بذكرها في الوضوء ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة الا انه لا يغسل رجله  
 ان كان في مستنقع الماء وان كان على اللوح او الحجر يغسل رجله في ظاهر المذهب  
 انه يحسم راسه وروى الحسن من البخينة رح ان الحنبل يتوضأ ولا يحسم راسه  
 والصحيح الاول ثم يفيض الماء على بدنه ثلاثا يبدأ بمكبة اليمين ويفيض الماء  
 عليه ثلاثا ثم على مكبة اليسار ثلاثا ثم على راسه ثلاثا وقيل يبدأ من الراس في اليمين  
 ثم باليسار الاول هو الاصح ثم يغسل رجله في المكان المستنقع للماء المستعمل بل  
 يتنحى عن ذلك المكان لميفيد الغسل ويكفي لذات الصنفية ان تدببل اصلها  
 الصنفية الذوات من القصر وهو قفل الشعر يعني لو بليت المرأة في الاغتسل اصل شعرها  
 لم يجز عليها نقص صنفيتها ولا تدببل ذواتها وهو الصحيح وعن ابى حنيفة رح انها تدببل  
 ذواتها ثلاثا مع كل بلة عصره وقول ان تدببل اصلها اشارة الى انه لو لم تدببل اصلها  
 يجب البقض والى ان الرجل اذا قصر شعره كالعلوى والاقتراب عليه ايصال الماء  
 الى اثناء الشعر قيل لا يجب اما اذا كانت المرأة منقوصة الشعر يجب ايصال الماء الى اثناء  
 الشعر ايصال الماء الى اثناء اللحية واجب وان كانت كشفة وموحية ارادة مالا  
 يحل فعله مع الجنابة كالصلاة مثلا وعند عامة المشايخ رح وقيل انزال منى  
 ذى دفن الى الدفاق وشهوة جعل المنى والشهوة محجازا والشهوة ليس بشرط عند  
 المشافعي رح حتى لو حمل شيئا فانزل يجب الغسل عند عند الانقضاء عن مكانه اى لا  
 يشترط الشهوة عند الظهور والخروج وعند ابى يوسف رح شرط الشهوة عند الخروج  
 وقائدة الخلاف يظهر فمن احتمل واستمنا بالكف فلما انفصل المنى امسك الذكر حتى  
 سكنت شهوته ثم خرج المنى او اغتسل قبل ان يبول ثم خرج بقية المنى يجب الغسل عند  
 لا عند رح وغيبه الكشفة وهو ما فوق الختان من راس الذكر في قبل ودرقان غيبة  
 الكشفة سبب الانزال فاقيم مقامه على الفاعل وان لم ينزل ولمفعول به كذلك اما

ولا يغسل رجله  
 في المستنقع  
 الا على اللوح  
 او الحجر  
 يغسل رجله  
 في ظاهر المذهب  
 انه يحسم راسه  
 وروى الحسن  
 من البخينة  
 رح ان الحنبل  
 يتوضأ ولا  
 يحسم راسه  
 والصحيح الاول  
 ثم يفيض الماء  
 على بدنه ثلاثا  
 يبدأ بمكبة  
 اليمين ويفيض  
 الماء عليه  
 ثلاثا ثم على  
 مكبة اليسار  
 ثلاثا ثم على  
 راسه ثلاثا  
 وقيل يبدأ من  
 الراس في  
 اليمين ثم  
 باليسار الاول  
 هو الاصح ثم  
 يغسل رجله  
 في المكان  
 المستنقع للماء  
 المستعمل بل  
 يتنحى عن ذلك  
 المكان لميفيد  
 الغسل ويكفي  
 لذات الصنفية  
 ان تدببل اصلها  
 الصنفية الذوات  
 من القصر وهو  
 قفل الشعر يعني  
 لو بليت المرأة  
 في الاغتسل اصل  
 شعرها لم يجز  
 عليها نقص  
 صنفيتها ولا  
 تدببل ذواتها  
 وهو الصحيح  
 وعن ابى حنيفة  
 رح انها تدببل  
 ذواتها ثلاثا  
 مع كل بلة عصره  
 وقول ان تدببل  
 اصلها اشارة  
 الى انه لو لم  
 تدببل اصلها  
 يجب البقض  
 والى ان الرجل  
 اذا قصر شعره  
 كالعلوى والاقتراب  
 عليه ايصال الماء  
 الى اثناء الشعر  
 قيل لا يجب اما  
 اذا كانت المرأة  
 منقوصة الشعر  
 يجب ايصال الماء  
 الى اثناء الشعر  
 ايصال الماء الى  
 اثناء اللحية  
 واجب وان كانت  
 كشفة وموحية  
 ارادة مالا يحل  
 فعله مع الجنابة  
 كالصلاة مثلا  
 وعند عامة  
 المشايخ رح  
 وقيل انزال منى  
 ذى دفن الى  
 الدفاق وشهوة  
 جعل المنى  
 والشهوة محجازا  
 والشهوة ليس  
 بشرط عند  
 المشافعي رح  
 حتى لو حمل  
 شيئا فانزل  
 يجب الغسل عند  
 عند الانقضاء  
 عن مكانه اى لا  
 يشترط الشهوة  
 عند الظهور  
 والخروج وعند  
 ابى يوسف رح  
 شرط الشهوة  
 عند الخروج  
 وقائدة الخلاف  
 يظهر فمن  
 احتمل واستمنا  
 بالكف فلما  
 انفصل المنى  
 امسك الذكر حتى  
 سكنت شهوته  
 ثم خرج المنى  
 او اغتسل قبل  
 ان يبول ثم  
 خرج بقية المنى  
 يجب الغسل عند  
 لا عند رح  
 وغيبه الكشفة  
 وهو ما فوق  
 الختان من راس  
 الذكر في قبل  
 ودرقان غيبة  
 الكشفة سبب  
 الانزال فاقيم  
 مقامه على  
 الفاعل وان لم  
 ينزل ولمفعول  
 به كذلك اما

الحمل الاول

ولا يغسل رجله  
 في المستنقع  
 الا على اللوح  
 او الحجر  
 يغسل رجله  
 في ظاهر المذهب  
 انه يحسم راسه  
 وروى الحسن  
 من البخينة  
 رح ان الحنبل  
 يتوضأ ولا  
 يحسم راسه  
 والصحيح الاول  
 ثم يفيض الماء  
 على بدنه ثلاثا  
 يبدأ بمكبة  
 اليمين ويفيض  
 الماء عليه  
 ثلاثا ثم على  
 مكبة اليسار  
 ثلاثا ثم على  
 راسه ثلاثا  
 وقيل يبدأ من  
 الراس في  
 اليمين ثم  
 باليسار الاول  
 هو الاصح ثم  
 يغسل رجله  
 في المكان  
 المستنقع للماء  
 المستعمل بل  
 يتنحى عن ذلك  
 المكان لميفيد  
 الغسل ويكفي  
 لذات الصنفية  
 ان تدببل اصلها  
 الصنفية الذوات  
 من القصر وهو  
 قفل الشعر يعني  
 لو بليت المرأة  
 في الاغتسل اصل  
 شعرها لم يجز  
 عليها نقص  
 صنفيتها ولا  
 تدببل ذواتها  
 وهو الصحيح  
 وعن ابى حنيفة  
 رح انها تدببل  
 ذواتها ثلاثا  
 مع كل بلة عصره  
 وقول ان تدببل  
 اصلها اشارة  
 الى انه لو لم  
 تدببل اصلها  
 يجب البقض  
 والى ان الرجل  
 اذا قصر شعره  
 كالعلوى والاقتراب  
 عليه ايصال الماء  
 الى اثناء الشعر  
 قيل لا يجب اما  
 اذا كانت المرأة  
 منقوصة الشعر  
 يجب ايصال الماء  
 الى اثناء الشعر  
 ايصال الماء الى  
 اثناء اللحية  
 واجب وان كانت  
 كشفة وموحية  
 ارادة مالا يحل  
 فعله مع الجنابة  
 كالصلاة مثلا  
 وعند عامة  
 المشايخ رح  
 وقيل انزال منى  
 ذى دفن الى  
 الدفاق وشهوة  
 جعل المنى  
 والشهوة محجازا  
 والشهوة ليس  
 بشرط عند  
 المشافعي رح  
 حتى لو حمل  
 شيئا فانزل  
 يجب الغسل عند  
 عند الانقضاء  
 عن مكانه اى لا  
 يشترط الشهوة  
 عند الظهور  
 والخروج وعند  
 ابى يوسف رح  
 شرط الشهوة  
 عند الخروج  
 وقائدة الخلاف  
 يظهر فمن  
 احتمل واستمنا  
 بالكف فلما  
 انفصل المنى  
 امسك الذكر حتى  
 سكنت شهوته  
 ثم خرج المنى  
 او اغتسل قبل  
 ان يبول ثم  
 خرج بقية المنى  
 يجب الغسل عند  
 لا عند رح  
 وغيبه الكشفة  
 وهو ما فوق  
 الختان من راس  
 الذكر في قبل  
 ودرقان غيبة  
 الكشفة سبب  
 الانزال فاقيم  
 مقامه على  
 الفاعل وان لم  
 ينزل ولمفعول  
 به كذلك اما

صلى الله عليه وسلم  
 في قائله  
 لا يغسل رجله  
 في المستنقع  
 الا على اللوح  
 او الحجر  
 يغسل رجله  
 في ظاهر المذهب  
 انه يحسم راسه  
 وروى الحسن  
 من البخينة  
 رح ان الحنبل  
 يتوضأ ولا  
 يحسم راسه  
 والصحيح الاول  
 ثم يفيض الماء  
 على بدنه ثلاثا  
 يبدأ بمكبة  
 اليمين ويفيض  
 الماء عليه  
 ثلاثا ثم على  
 مكبة اليسار  
 ثلاثا ثم على  
 راسه ثلاثا  
 وقيل يبدأ من  
 الراس في  
 اليمين ثم  
 باليسار الاول  
 هو الاصح ثم  
 يغسل رجله  
 في المكان  
 المستنقع للماء  
 المستعمل بل  
 يتنحى عن ذلك  
 المكان لميفيد  
 الغسل ويكفي  
 لذات الصنفية  
 ان تدببل اصلها  
 الصنفية الذوات  
 من القصر وهو  
 قفل الشعر يعني  
 لو بليت المرأة  
 في الاغتسل اصل  
 شعرها لم يجز  
 عليها نقص  
 صنفيتها ولا  
 تدببل ذواتها  
 وهو الصحيح  
 وعن ابى حنيفة  
 رح انها تدببل  
 ذواتها ثلاثا  
 مع كل بلة عصره  
 وقول ان تدببل  
 اصلها اشارة  
 الى انه لو لم  
 تدببل اصلها  
 يجب البقض  
 والى ان الرجل  
 اذا قصر شعره  
 كالعلوى والاقتراب  
 عليه ايصال الماء  
 الى اثناء الشعر  
 قيل لا يجب اما  
 اذا كانت المرأة  
 منقوصة الشعر  
 يجب ايصال الماء  
 الى اثناء الشعر  
 ايصال الماء الى  
 اثناء اللحية  
 واجب وان كانت  
 كشفة وموحية  
 ارادة مالا يحل  
 فعله مع الجنابة  
 كالصلاة مثلا  
 وعند عامة  
 المشايخ رح  
 وقيل انزال منى  
 ذى دفن الى  
 الدفاق وشهوة  
 جعل المنى  
 والشهوة محجازا  
 والشهوة ليس  
 بشرط عند  
 المشافعي رح  
 حتى لو حمل  
 شيئا فانزل  
 يجب الغسل عند  
 عند الانقضاء  
 عن مكانه اى لا  
 يشترط الشهوة  
 عند الظهور  
 والخروج وعند  
 ابى يوسف رح  
 شرط الشهوة  
 عند الخروج  
 وقائدة الخلاف  
 يظهر فمن  
 احتمل واستمنا  
 بالكف فلما  
 انفصل المنى  
 امسك الذكر حتى  
 سكنت شهوته  
 ثم خرج المنى  
 او اغتسل قبل  
 ان يبول ثم  
 خرج بقية المنى  
 يجب الغسل عند  
 لا عند رح  
 وغيبه الكشفة  
 وهو ما فوق  
 الختان من راس  
 الذكر في قبل  
 ودرقان غيبة  
 الكشفة سبب  
 الانزال فاقيم  
 مقامه على  
 الفاعل وان لم  
 ينزل ولمفعول  
 به كذلك اما



[illegible]

السلام علی المسلمین وعلی اهل البیت من بعد محمد بن عبدالمطلب فی سبیل اللہ

ع

ويفتي ان يكون مثل الجمعة لان في العيد ين ايضا الاجتماع فيسقط الغتسال  
 فيه دفعا للراحملة الكريهة والاحرام بحج او عمرة ويوم عرفة قبل  
 الوقوف بعرفة واما غسل الميت فواجب وكذا من اسلم جنبا فالغسل عليه  
 واجب وان لم يكن جنبا فغسله بعد الاسلام منه ..... ويتوضأ بماء السماء  
 كالمطر خص التوضي بالذكور مع انه يغسل ايضا للكرثة وقوع التوضي وماء الراح  
 كماء العيون والبحار والابار وان تغير الماء طعما ولونا وريحا بطل الملكث  
 وانثا واختلط بشئ طاهر سواء كان من جنس الارض كالتراب او قصده  
 التطهير كالصابون والاشنان اولا كالزعران فيجوز التوضي به مادام  
 باقيا على طبع الماء فتوضأ في الكياض التي وضع فيها اوراق الشجر فغير ماها  
 لونا وطعما وريحا وعند الشافعي مرجح ان كان المختلط من جنس الارض يجوز  
 التوضي به والا الا اذا غلب ذلك الطاهر على الماء واخرجه عن طبع  
 الماء وهو الرق والسيلان كالسويق المختلط بالماء او غيره اى غير الطاهر  
 الماء بطبعه كالمرق وماء الباقلا وهو اى ذلك الطاهر المختلط مما لا يقصد النظا  
 فة اما اذا قصد به النظافة كالصابون يجوز التوضي به الا اذا غلب على الماء  
 قبيصه كالسويق هذا اذا كان المختلط طاهرا وان اختلط به نجس بفتح الجيم  
 عين النجاسة كما ذكرنا وبكسرهما لا يكون طاهرا وهذا في اصطلاح الفقهاء  
 وفي اللغة كلاهما مصدران فان كان الماء جاريا تحقيقا وهو ما يذهب  
 بمثل تينة وقيل ما لا يتكرر استعماله او نقد برابا ان يكون عذير عظيم لا يتحرك  
 احد طرفيه بتجريات الطرف الاخر وقت الغتسال وقدره المشايخ هم بان يكون  
 عشر طوكا في عشر رء عرضا بذراع المشا وهو سبع قبضا وقيل بذراع الكرياس هو  
 اقصر من رء المشا يا صعب والاصح ان يعتبر في كل زمان ومكان ذراع ويكون عمق

في قوله لا يكون مثل الجمعة لان في العيد ين ايضا الاجتماع فيسقط الغتسال فيه دفعا للراحملة الكريهة والاحرام بحج او عمرة ويوم عرفة قبل الوقوف بعرفة واما غسل الميت فواجب وكذا من اسلم جنبا فالغسل عليه واجب وان لم يكن جنبا فغسله بعد الاسلام منه ..... ويتوضأ بماء السماء كالمطر خص التوضي بالذكور مع انه يغسل ايضا للكرثة وقوع التوضي وماء الراح كماء العيون والبحار والابار وان تغير الماء طعما ولونا وريحا بطل الملكث وانثا واختلط بشئ طاهر سواء كان من جنس الارض كالتراب او قصده التطهير كالصابون والاشنان اولا كالزعران فيجوز التوضي به مادام باقيا على طبع الماء فتوضأ في الكياض التي وضع فيها اوراق الشجر فغير ماها لونا وطعما وريحا وعند الشافعي مرجح ان كان المختلط من جنس الارض يجوز التوضي به والا الا اذا غلب ذلك الطاهر على الماء واخرجه عن طبع الماء وهو الرق والسيلان كالسويق المختلط بالماء او غيره اى غير الطاهر الماء بطبعه كالمرق وماء الباقلا وهو اى ذلك الطاهر المختلط مما لا يقصد النظا فة اما اذا قصد به النظافة كالصابون يجوز التوضي به الا اذا غلب على الماء قبيصه كالسويق هذا اذا كان المختلط طاهرا وان اختلط به نجس بفتح الجيم عين النجاسة كما ذكرنا وبكسرهما لا يكون طاهرا وهذا في اصطلاح الفقهاء وفي اللغة كلاهما مصدران فان كان الماء جاريا تحقيقا وهو ما يذهب بمثل تينة وقيل ما لا يتكرر استعماله او نقد برابا ان يكون عذير عظيم لا يتحرك احد طرفيه بتجريات الطرف الاخر وقت الغتسال وقدره المشايخ هم بان يكون عشر طوكا في عشر رء عرضا بذراع المشا وهو سبع قبضا وقيل بذراع الكرياس هو اقصر من رء المشا يا صعب والاصح ان يعتبر في كل زمان ومكان ذراع ويكون عمق

في قوله لا يكون مثل الجمعة لان في العيد ين ايضا الاجتماع فيسقط الغتسال فيه دفعا للراحملة الكريهة والاحرام بحج او عمرة ويوم عرفة قبل الوقوف بعرفة واما غسل الميت فواجب وكذا من اسلم جنبا فالغسل عليه واجب وان لم يكن جنبا فغسله بعد الاسلام منه ..... ويتوضأ بماء السماء كالمطر خص التوضي بالذكور مع انه يغسل ايضا للكرثة وقوع التوضي وماء الراح كماء العيون والبحار والابار وان تغير الماء طعما ولونا وريحا بطل الملكث وانثا واختلط بشئ طاهر سواء كان من جنس الارض كالتراب او قصده التطهير كالصابون والاشنان اولا كالزعران فيجوز التوضي به مادام باقيا على طبع الماء فتوضأ في الكياض التي وضع فيها اوراق الشجر فغير ماها لونا وطعما وريحا وعند الشافعي مرجح ان كان المختلط من جنس الارض يجوز التوضي به والا الا اذا غلب ذلك الطاهر على الماء واخرجه عن طبع الماء وهو الرق والسيلان كالسويق المختلط بالماء او غيره اى غير الطاهر الماء بطبعه كالمرق وماء الباقلا وهو اى ذلك الطاهر المختلط مما لا يقصد النظا فة اما اذا قصد به النظافة كالصابون يجوز التوضي به الا اذا غلب على الماء قبيصه كالسويق هذا اذا كان المختلط طاهرا وان اختلط به نجس بفتح الجيم عين النجاسة كما ذكرنا وبكسرهما لا يكون طاهرا وهذا في اصطلاح الفقهاء وفي اللغة كلاهما مصدران فان كان الماء جاريا تحقيقا وهو ما يذهب بمثل تينة وقيل ما لا يتكرر استعماله او نقد برابا ان يكون عذير عظيم لا يتحرك احد طرفيه بتجريات الطرف الاخر وقت الغتسال وقدره المشايخ هم بان يكون عشر طوكا في عشر رء عرضا بذراع المشا وهو سبع قبضا وقيل بذراع الكرياس هو اقصر من رء المشا يا صعب والاصح ان يعتبر في كل زمان ومكان ذراع ويكون عمق

الماء بحيث لا يتخسر اى لا ينكشف ارضه بالغريف وقد ربان يكون قد مر ربيع  
اصابع مفتوحة لا يتنجس جزاء لقوله وان اخلط الا اذا غيد ذلك النجس المختلط  
طعمه اى طعم الماء الجارى والعشر في العشر ولونه اوريجه فانه يتنجس حينئذ ثم  
اذا لم يتنجس العذير العظيم مثل يتنجس موضع النجاسة اذا كانت النجاسة مرئية  
يتنجس ما حول النجاسة بقدر حوض صغير وهو اربع في اربع وما وراها طاهر و  
ان كانت غير مرئية بان بال فيها انسان يتوضا من جميع الجوانب وهذا اذا كانت  
الحوض مربعا فان كان مدا ورا قبل ينبغي ان يكون حول الماء ثمانية واربعون ذراعا  
وقيل ستة وثلثون وهو الصحيح قد برهن في موضعه وقال الشافعي رحمه انكار الماء  
قلتين بان يكون خمسمائة رطلا يجوز التوضي وقال مالك رحمه يتوضا بالماء وان كان  
قليل ولا يتنجس بوقوع النجس لم يتغير احد اوصافه وان لم يكن الماء جاريا او عسرا  
في عشر يتنجس ان اخلط به النجس ولا بأس في طهارة الماء القليل بموت حيوان  
ما في المولد فيه كالسمك والضفدع والسرطان اذ لا دم له وبهذا اظهر اقول  
وما ليس له دم سائل كالبق والذباب تعميم بعد تخصيص قوله ما في المولد احتزان  
عن ما في المعاش كالبط فان موته ينجس الماء القليل وعند الشافعي رحمه غير السمك  
ينجس الماء اذا مات فيه ولا يتوضا بماء اعتصم اى اخرج بعلمه من شجر وهو ماله  
ساق كالديباس مثلا او ثمر وفيه اشارة الى انه لو خرج الماء بنفسه من غير علمه  
كما يقطر من الكرم يجوز التوضي به ولا يتوضا بماء استعمل لقربة بان يتوضا بغيره  
الوضوء وهو متوضي او استعمل لرفع حدث بان يتوضا بالحدث متبردا وعند  
محمد رحمه لا يعيد الماء مستعملا الا باقامة القربة وبأخذ الماء حكم الاستعمال اذا زال  
عن العضو وقيل بعد الاجتماع في مكان وعند الحسن بن زياد رحمه الماء المستعمل نجس  
بنجاسة غليظة وهو رواية عن ابن حنيفة رحمه وعن ابي يوسف رحمه نجس بنجاسة خفيفة

والنجس ما كان في الماء من غير طهر  
فان اردت ان تتوضا بالماء المستعمل  
فلا بد ان يكون في الماء من غير طهر  
فان اردت ان تتوضا بالماء المستعمل  
فلا بد ان يكون في الماء من غير طهر  
فان اردت ان تتوضا بالماء المستعمل  
فلا بد ان يكون في الماء من غير طهر

الجلد الاول

والنجس ما كان في الماء من غير طهر  
فان اردت ان تتوضا بالماء المستعمل  
فلا بد ان يكون في الماء من غير طهر  
فان اردت ان تتوضا بالماء المستعمل  
فلا بد ان يكون في الماء من غير طهر  
فان اردت ان تتوضا بالماء المستعمل  
فلا بد ان يكون في الماء من غير طهر

والنجس ما كان في الماء من غير طهر  
فان اردت ان تتوضا بالماء المستعمل  
فلا بد ان يكون في الماء من غير طهر  
فان اردت ان تتوضا بالماء المستعمل  
فلا بد ان يكون في الماء من غير طهر  
فان اردت ان تتوضا بالماء المستعمل  
فلا بد ان يكون في الماء من غير طهر











او غيره من سبع او غيره او خوف عطش على نفسه او دابته وان كان له ماء او عدم آلة  
الاستسقاء كالدلو والرشاء او خوف قوت ما يقوت لا الى خلف احتراز عن الوقتية  
والجمعة فان لهما خلفان وهو القضاء والظاهر كصلوة العبد اذا اراد ان يشرع فيها  
ابتداءً او بناءً اذا شرع فيها متوضئاً ثم سبقه الحدث واراد ان يني على صلوة العبد  
تيمم وبني وهذا عند ابي حنيفة  $\mathcal{H}$  خلافا لهما  $\mathcal{H}$  ولو شرع بالتيمم سبقه الحدث يني بالتيمم  
انفاقا عند علمائنا و لصلوة الجنازة اذا خاف فونها تيمم خلافا للشافعي  $\mathcal{H}$  وهذا الغير  
الولى لانه لا يتيمم لصلوة الجنازة لانه لا يخاف الفوت اذ ليس لغيره حق الصلوة على  
الجنازة ولو صلى غيره له الاعاده وفي الذخيرة ان كان اماما او كان حق الصلوة على  
الجنازة جاز التيمم له ايضا وعند ابي حنيفة  $\mathcal{H}$  في رواية الحسن انه لا يجوز له التيمم في  
شمس التيمم  $\mathcal{H}$  هذا اي عدم الجواز وهو اى التيمم ضربا بوجهه وضربا ليلته  
مع مرفقيه خلافا لرفورح وعند الشافعي  $\mathcal{H}$  التيمم الى رصعين وعند الكرم المصنف  
الذراع ومن الزهري الى الربط فلا يشترط الترتيب عندنا والفتوى على ان الاستيعاب  
شرط وهو ظاهر الرواية وفي رواية الحسن  $\mathcal{H}$  خفيفة ان الاستيعاب ليس بشرط حتى لو <sup>الذكر</sup>  $\mathcal{H}$  <sup>عين</sup>  $\mathcal{H}$   
والكفين جاز ولا بد من نزاع الخاتمة والسوار واذا لم يدخل الغبار بين اصابعه فعليه تجديدها  
ويحتاج الى ضرب بثلاثة والا حوط ان يضرب يديه على الارض ثم ينفضهما حتى يتناثر التراب  
وعليه بهما وجهه ثم يضرب اخرى فينفضهما وعليه بباطن اصابع اليسر ظاهر بيده  
اليمنى يبدأ من رؤس الاصابع الى المرفق ثم عليم بباطن كفة اليسر بباطن <sup>عه</sup>  $\mathcal{H}$   
اليمنى الى الرسغ ويمر بباطن ابهامه اليسر على ظاهر ابهام يده اليمنى ثم يفعل بيده  
اليسرى كذلك على كل ظاهر متعلق بضربة من جنس الارض فان قيل اذا اصاب  
الارض نجاسة نجفت وذهب اثرها جازت الصلوة على مكانها لكونها تطهرا بالقول  
عليه السلام زكوة الارض بيسرها فينبغي ان يجوز به التيمم قلنا اشتراط طهارة

الحلقة الأولى

لا يخلو الدنيا دار من محبت خاوند  
 الاضواء و انوار غفران و اوداد  
 ان يكون منافع غير بشرى  
 ان ينجي من ضرر على ايام الوجود  
 غلبه ليس له جزاء ان لم يمسح  
 بغير ان يمسح بغير ان يمسح  
 ان يمسح بغير ان يمسح  
 ان يمسح بغير ان يمسح

ج المسنون فيه  
 على اكلها عليه من الوضوء  
 او غرضه ان يسهل ولا يسهل  
 يسقط من ثلثه الوجبة  
 الوجبان واليحيى  
 عجب والعباد على طاهر  
 فادعوا اليه من ثلثي صلات  
 حيث يتم ذببت اثره ذبا  
 الرادية من مائة اربعة  
 الجمل الكمال  
 في الخط والبيان  
 الاخره الا انه من غرضه  
 ان يكون من غرضه  
 ان يكون من غرضه  
 عليه اليد لاجزاه لان  
 يدان من غرضه  
 فتمسك به  
 دان من غرضه  
 وادعوا اليه من ثلثي صلات  
 حيث يتم ذببت اثره ذبا  
 الرادية من مائة اربعة  
 الجمل الكمال

[illegible]







فيمن غزى في يومه على نون  
 اربعها لاني نون  
 ربح على النون  
 او لاني النون  
 لو كان نون  
 مقدار ثلث اصابع  
 افضل من راس نون  
 بظهر القدم فلو لم ي  
 الساق فلو لم ي  
 فيمن غزى في يومه على نون

ولو مشى في الحشيش فابتل ظاهر خفيه مقدار الفرض جاز والتقدير يثبت  
 اصابع اليد قول ابى بكر الرازي اعتبارا بالة المسح وهو رواية الحسن عن الجنيفة  
 وح وهو الاصح وكان الكرخي رح يقول التقدير يثبت اصابع من صغار اصابع الرجل  
 اعتبارا محل المسح كالخرق وفي الكافي الكلام فيه كالقلام في مسح الراس فمن شرط  
 الربيع ثمة شرط الربيع هاهنا ومن شرط ادنى ما يطلق عليه اسم المسح شرط هاهنا وهو  
 ظاهر وفيه تأمل ولا يقتصر الى النية في مسح الخف كسح الراس خلافا للشافعي فيهما  
 مع كونه مسحا يقتضيه النية كالتميم مسح الخف مقروا واحدة وقال عطاء ثلاثا كالغسل  
 في اسفل من الساق فلو مسح على الشافعي الكعبين لا يجوز وصور المسح على الخفين ان يضع  
 اصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن ويضع اصابع يده اليسرى على مقدم خفه اليسرى  
 ويمد يدها جملة الى الساق فوق الكعبين ويفرج اصابعه ولو بدا من قبل الساق لم يجز  
 وقيل جاز ولكنه ترك السنة ولو مسح برؤس الاصابع جاز في اصول الاصابع الكف  
 لا يجوز الا ان يبتل من الخف مقدار ثلاث اصابع بان تقاطر الماء من اصول الاصابع  
 حتى اسنوع مقدار الواجب السنة ان عيسم بباطن كفيه ولو مسح بظاهرهما جاز  
 ثم المسح على ظاهر الخف واجب ولا يجوز على باطن الخف وحمل العقب ويجوز المسح  
 على الجرموقين خلافا للشافعي ح الجرموق ما يلبس فوق الخف وجاز المسح عليهما وان  
 كان واسعا بحيث يبدل الكعب للناظر ولو دخل يده في الجرموق ومسح على الخفين لا يجوز  
 وان فصل من جرموقه وخفه قد ثلثة اصابع فمسح عليه لم يجز وانما يجوز المسح على جرموقين  
 اذ البسهما فوق الخفين قبل الحداث فاذا حدث مسح على الخف او لم عيسم ثم لبس الجرموق  
 لم يجز المسح عليه ولو مسح على الجرموقين ثم نزعهما دون الخفين اعاد المسح على الخفين  
 وان نزع احد الجرموقين بعد ما مسح عليهما مسح على الخف الظاهر واعاد  
 المسح على الجرموق الباقي وفي رواية نزع الجرموق الثاني وعيسم على الخفين

لاني يثبت بطن في نون  
 اخذ اول نون جاز لكل السنة  
 ان اصابع يمينه اليمنى على مقدم  
 خفه الايمن وليس على الايسر  
 يضع الكعبين على الايسر  
 في الساق اصابع يمينه  
 وقال الخليل ان كان حذاء  
 يجرى اليه ولو غاض بها فاصابع

المجلد الاول

فانما يجزى من نون  
 كانين من لاديه  
 سوارا ما ليس من نون  
 فوق خفه كمن نون  
 يمين نون الخف فلو مسح  
 نون يمين على الخفين  
 بعد نون يمين نون  
 كمن يمين على الخفين  
 فان نون

اصابع مسح على الخفين  
 كان من نون يمين  
 خفه فلا يمسح  
 نون نون  
 نون نون  
 نون نون  
 نون نون

وقال زفرح يمسح على الخف الذي نزع الجهمون منه ولبس على الجهمون الخشبي ويجوز المسح على كل ما يستر الكعب كالجوارب والخوذة سواء كان مجلداً أو خيماً مجلداً على أعلاه وأسفله ومنعلاً وضع الجدل على أسفله أو غيرهما إن كان بحيث يتسكك على الساق من غير أن يربط بشئ ويمكن به السفر <sup>على</sup> وعن أبي حنيفة رحمه الله لا يمسح المسح على الجوارب الخشبية عند ما يمسح وعنه أنه لا رجوع إلى قولهما حر وبه يفتى وشروط في جواز المسح على الخفين كونهما ملبوسين على طهر تام من وقت الحدث أي ينبغي أن يكون وضوءه تاماً وقت الحدث أي قبل الحدث لا يجزم الطهارة لتنافيهما لكنه تساهل وشروط الطهر التام وقت الحدث مبالغة في القبال للوضوء التام بالحدث فلو نوضاً وضوء غير مرتب وغسل رجليه أولاً وليس الخفين ثم غسل باقي الأعضاء ثم أحدث أو نوضاً وضوءاً مرتباً وغسل إحدى رجليه وأدخلها في الخف ثم غسل رجليه الأخرى وأدخلها في الخف ثم أحدث جازله المسح في الصورتين لأن الطهارة كاملة وقت الحدث وإن لم يكن كاملة وقت لبس الخفين الصورة الأولى وقت لبس أحد الخفين في صورة الثانية وعند الشافعي يشترط أن يكون الطهارة كاملة وقت اللبس ففي الصورتين المذكورتين لا يجوز المسح عنه وأعلم أن عبارة القوم في هذا المقام إذا لبسها وعدل المصالح عن ذلك وذكر ملبوسين مكانة وجعل نكته العدول أن ما ذكرنا يدل على أن الطهر التام شرع عند حدث واللبس ليس تكافؤاً يمسح المسح في الصورتين المذكورتين وإن لم يكن الطهارة تامة وقت الحدث بل وقت بقاء اللبس فيجب أن يبقيا ملبوسين على طهارة كاملة وقت الحدث لأن الفعل يدل على الحدث والأسهم يدل على الاستمرار والدوام وقد يبقوا على طهارة ظرف مستغرق حالاً من فعل لبسها فالمنع لبسها المتوهم حال كونه مشتقاً على طهر تام وقت الحدث والطهر التام شرط وقت الحدث وقت اللبس لو توفقت في أن الاشتغال على طهر تام لا يقارن اللبس في الصورتين المذكورتين

مالان دوست محمد

ما اذا كان كل ما وضمه الصدارة حسن من قوله اذ بسببها اذ

[illegible]

من شرط الحال المفارقة جعلنا الحال مفارقة المعنى ليسها مقدر اشتراكه على الطهر  
 التام وقت الحث لمعنى وجود وقت الحث قطعاً بل يجب ان يكون الحال مقدرة لازماً  
 اللبس وقت الحث لا يجتمعان هذا مع انه لا يظهر في قوله لم يبين على طهر تام ما يكون على طهر تام  
 حاله عنه لا يشترط وجواز المسح على الجبيرة وخرقة القرحه وعصا <sup>القصيدة</sup> كونه لمسودتين على  
 طهارة كالحف بل يشترط ان يضر المسح على الجبيرة ونحوها فان لم يضر المسح على الجبيرة ولا يحل  
 لا يجوز المسح على الجبيرة بل يحل الجبيرة ويغسل ما حول الجبيرة ويمسح على الجبيرة ويمسح على كل العصا  
 سواء كانت تحت الجبيرة او لا ويكفي بالمسح على الكفاها <sup>الصقوك</sup> الجبيرة عليه او باس بقاء المسح بسقوط الجبيرة  
 لو كان في الصلوة وسقطت الجبيرة لا عن بقاء صلوة الا اذا سقطت عن برء فحينئذ  
 يبطل المسح لو كان في الصلوة استقبل الصلوة ولا يمسح سائر عضو غير الرجل كالعمامة  
 والفلسفة والقفازين والبرقع الا هي الجبيرة ونحوها ومن قسم الحنف لا الجبيرة ونحوها لانه لا  
 يتوقف مسحها بوقت ينقض المسح بمضيها للمقيم يقع ولياها من وقت الحث ابتداء المد لا يعتبر من وقت الحث وعند  
 المسح للمقيم والمساافر ثلثة ايام ولياها من وقت الحث ابتداء المد لا يعتبر من وقت الحث وعند  
 الشافعية ابتداء المد من وقت المسح وعند مالك من وقت اللبس ناقض ناقض الوضوء  
 ومضى المد ان لم يخرج ذهاب رجله من البدن حتى لو انتقضت مدة مسحه للمسافر ويجزأ  
 ذهاب رجله من البدن لو نزع الحنف جازله المسح وناقضه ايته خروج اكثر العقب الى  
 الساق هكذا روى عن ابي حنيفة رحمه وهو قوله ابي يوسف رحمه وعند محمد ان بقى من  
 ظهر القدم في موضع المسح قد رثا لخاصة لم يبطل وعليه اكثر المشايخ رحمه وذكر في المحيط  
 اذا كان صدر القدم في موضعه والعقب يخرج ويدخل لا ينقض كذا اذا كان الحنف  
 واسعاً اذا رفع القدم يرتفع العقب حتى يخرج واذا طهر القدم عاد العقب الى موضعه  
 لا ينقض المسح وبعد حصول احد هذين الامرين اى مضى المد وخروج اكثر العقب  
 يجب على المتوضي يغسل رجله فقط من غير ان يغسل باقي الاعضاء وقال الشافعي

وهو بطلان الحنف حيث يجب  
 عليه لا من ذلك  
 الموضع اذا كان على  
 عارض لا من حيث يجب  
 ان الجبيرة ليست في نفسها  
 البكر ولا صغر تحتها  
 وسادسها ان الجبيرة يجب  
 مسحها بالبرقع في رواية  
 في الحنف فانه لا يمسح بها  
 المسح على بدنه الا اذا كان  
 ثبت في الحنف على خلاف

اول

انفايس فلا يجب  
 الا اذا كان في موضع  
 عادة فلا يكون الحنف  
 لعدم الغزوة  
 على الاندلس  
 لا ينقض ناقض  
 ان يلبس  
 وينقض من غير  
 التي ردت على التوقيت  
 اعلم من نزع الحنف  
 المد في وقت  
 واما ان كان  
 كمن الحنف بطور

من شرط الحال المفارقة جعلنا الحال مفارقة المعنى ليسها مقدر اشتراكه على الطهر  
 التام وقت الحث لمعنى وجود وقت الحث قطعاً بل يجب ان يكون الحال مقدرة لازماً  
 اللبس وقت الحث لا يجتمعان هذا مع انه لا يظهر في قوله لم يبين على طهر تام ما يكون على طهر تام  
 حاله عنه لا يشترط وجواز المسح على الجبيرة وخرقة القرحه وعصا كونه لمسودتين على  
 طهارة كالحف بل يشترط ان يضر المسح على الجبيرة ونحوها فان لم يضر المسح على الجبيرة ولا يحل  
 لا يجوز المسح على الجبيرة بل يحل الجبيرة ويغسل ما حول الجبيرة ويمسح على الجبيرة ويمسح على كل العصا  
 سواء كانت تحت الجبيرة او لا ويكفي بالمسح على الكفاها الجبيرة عليه او باس بقاء المسح بسقوط الجبيرة  
 لو كان في الصلوة وسقطت الجبيرة لا عن بقاء صلوة الا اذا سقطت عن برء فحينئذ  
 يبطل المسح لو كان في الصلوة استقبل الصلوة ولا يمسح سائر عضو غير الرجل كالعمامة  
 والفلسفة والقفازين والبرقع الا هي الجبيرة ونحوها ومن قسم الحنف لا الجبيرة ونحوها لانه لا  
 يتوقف مسحها بوقت ينقض المسح بمضيها للمقيم يقع ولياها من وقت الحث ابتداء المد لا يعتبر من وقت الحث وعند  
 المسح للمقيم والمساافر ثلثة ايام ولياها من وقت الحث ابتداء المد لا يعتبر من وقت الحث وعند  
 الشافعية ابتداء المد من وقت المسح وعند مالك من وقت اللبس ناقض ناقض الوضوء  
 ومضى المد ان لم يخرج ذهاب رجله من البدن حتى لو انتقضت مدة مسحه للمسافر ويجزأ  
 ذهاب رجله من البدن لو نزع الحنف جازله المسح وناقضه ايته خروج اكثر العقب الى  
 الساق هكذا روى عن ابي حنيفة رحمه وهو قوله ابي يوسف رحمه وعند محمد ان بقى من  
 ظهر القدم في موضع المسح قد رثا لخاصة لم يبطل وعليه اكثر المشايخ رحمه وذكر في المحيط  
 اذا كان صدر القدم في موضعه والعقب يخرج ويدخل لا ينقض كذا اذا كان الحنف  
 واسعاً اذا رفع القدم يرتفع العقب حتى يخرج واذا طهر القدم عاد العقب الى موضعه  
 لا ينقض المسح وبعد حصول احد هذين الامرين اى مضى المد وخروج اكثر العقب  
 يجب على المتوضي يغسل رجله فقط من غير ان يغسل باقي الاعضاء وقال الشافعي

اول

معا، و منہا سب سے زیادہ اچھا کھانا  
الانج کے تھے، اور کچھ عورتوں  
الانج کے ساتھ ساتھ کھانے والی تھیں۔



الرواية لا تدعى ان  
 كبحسب الى عشرة بالمتضمن  
 الكسبية بصورة من لم يخلص  
 فتقول لا يجوز ان يترك النصف  
 البعيدا يريه الطهرين  
 العجبة بغير الدال سكن الهم  
 ويحكم خفة وقلة وفوق ذلك  
 يظهر الدالة في غيرها من  
 لان شي من ان يفيض لم لا وقلة

يجب ان تعقيد بعدم الولادة احتراز عن النفساء مدفوع ولا يباس بها فالدم  
 الذي يكون بعد سن الاياس لا يكون حيضاً وقد رال بعض تسنين سنة  
 والبعض بخمس وخمسين سنة والفتوى في زماننا انه مقدار الخمسين وامام  
 الاستحاضة فحارج لانه عن العروق لا من الرحم واقله ثلاثة ايام ولياليها عند  
 ابي يوسف يومان واكثر اليوم الثالث وعند الشافعي رح يوم وليلة وعند مالك  
 ساعة واكثره عشرة ايام ولياليها وعند الشافعي رح خمسة عشر يوماً وعند  
 مالك لا غاية لاكثره وهذه الايام والليالي بالساعات حتى رات وطلع نصف قص  
 الشمس نقطع في الرابع وقد طلع دون نصفه فليس بحيض فيتوضأ ونقضي الصلوة  
 وان طلع نصفه تغسل ولا تقضي واقل الطهر خمسة عشر يوماً وعند مالك الطهر ما  
 وجد قليلا كان او كثيرا ولا حد لاكثره لانه مدة يعتد الى سنة او سنتين او زيادة  
 والطهر مبتدأ وخبره حيض المتخلل بين الدمين في مدة في الحيض مكرات المرأة  
 من لون فيها اي في مدة الحيض سوى البياض الخالص حيض وكذا الطهر المتخلل  
 في مدة النقاس نفاس وروي محمد رح عن ابي حنيفة رح ان الشرط ان يكون الدم  
 محيطا بطرفي العشرة واذا كان كذلك لم يكن الطهر المتخلل فاصلا بين الدمين بل  
 يكون حيضاً وان لم يكن محيطا بطرفي العشرة كان فاصلا وعلى هذه الرواية لا يجوز  
 بداية الحيض وختمه بالطهر بيان هذا مبتدأة رات يوماً دماً وثمانية ايام  
 طهراً و يوماً دماً فالعشرة كلها دم لاحاطة الدم بطرفي العشرة ولورات يوماً دماً  
 وتسعة طهراً و يوماً دماً لم يكن شئ منها حيضاً وعن ابي يوسف رح وهو قول  
 ابي حنيفة رح الاخران الطهر المتخلل اذا كان اقل من خمسة عشر يوماً لا يصير فاصلاً  
 بل يجعل كالدم المتوالي ومن اصله انه يجوز بداية الحيض بالطهر ويجوز ختمه به  
 بشرط ان يكون قبل دم وبعد دم وان كان بعد دم ولم يكن قبله دم يجوز ختمه الحيض

الرواية لا تدعى ان  
 كبحسب الى عشرة بالمتضمن  
 الكسبية بصورة من لم يخلص  
 فتقول لا يجوز ان يترك النصف  
 البعيدا يريه الطهرين  
 العجبة بغير الدال سكن الهم  
 ويحكم خفة وقلة وفوق ذلك  
 يظهر الدالة في غيرها من  
 لان شي من ان يفيض لم لا وقلة

بجملته اول

الرواية لا تدعى ان  
 كبحسب الى عشرة بالمتضمن  
 الكسبية بصورة من لم يخلص  
 فتقول لا يجوز ان يترك النصف  
 البعيدا يريه الطهرين  
 العجبة بغير الدال سكن الهم  
 ويحكم خفة وقلة وفوق ذلك  
 يظهر الدالة في غيرها من  
 لان شي من ان يفيض لم لا وقلة

الرواية لا تدعى ان  
 كبحسب الى عشرة بالمتضمن  
 الكسبية بصورة من لم يخلص  
 فتقول لا يجوز ان يترك النصف  
 البعيدا يريه الطهرين  
 العجبة بغير الدال سكن الهم  
 ويحكم خفة وقلة وفوق ذلك  
 يظهر الدالة في غيرها من  
 لان شي من ان يفيض لم لا وقلة

الرواية لا تدعى ان  
 كبحسب الى عشرة بالمتضمن  
 الكسبية بصورة من لم يخلص  
 فتقول لا يجوز ان يترك النصف  
 البعيدا يريه الطهرين  
 العجبة بغير الدال سكن الهم  
 ويحكم خفة وقلة وفوق ذلك  
 يظهر الدالة في غيرها من  
 لان شي من ان يفيض لم لا وقلة

بالطهر ولا يجوز زيدا، فإنه به وإن كان قبله دم ولم يكن بعده دم يجوز بداية الحيض  
 بالطهر ولا يجوز ختمه به، ومن أصله أنه يجعل زمانا كله طهر حياضا بأحاطة الثلث  
 به، وبإيانه من المسائل مبتدأة رات يوما دما وأربعة عشر طهرا ويوما  
 ما فالعشرة من أول مارات عنده حيض وعند محمد لا يكون شئ منه  
 حياضا ثم قال يجوز أن يجعل الزمان الذي هو حيض كله صورة طهر أحكما فكل  
 يجوز أن يجعل الزمان الذي هو طهر كله حياضا بأحاطة الدمين به، وإذا كان  
 هذا في جميع المدة ثبت في أولها وآخرها بالطريق الأولى لكن إذا وجد شرطه  
 وهو أن يكون قبله وبعده دم والدمان محيطان بالطهر وبيان هذا الأصل من  
 المسائل على قوله امرأة عادتها في كل شهر خمسة فترات قبل العشرة أيامها بيودما  
 فطهرت خمسة فترات يوم دم فعند خمسة حيض إذا جاوز المرأة أي عشر وأحاطة  
 الدمين بزمان عادتها وإن لم ترفيه شئا وما إذا لم يجاوز العشرة فيكون جميع ذلك  
 حياضا وأصل عند محمد راء وهو الأصح وعليه الفتوى أن الطهر المتخلل بين الدمين  
 إذا كان دون الثلث لا يصير فاصلا وهذا بالاتفاق فإذا بلغ الطهر ثلث  
 أيام أو أكثر ينظر فإن استوى الدم بطهر في أيام الحيض وكان الدم غالباً  
 لا يصير فاصلا أيضاً وإن كان الطهر غالباً يصير فاصلا وينظر أن يمكن  
 أن يجعل واحد منهما بانفراده حياضا لا يكون شئاً منه حياضا وإن أمكن  
 أن يجعل واحد منهما بانفراده حياضا المتقدم والمتأخر يجعل ذلك حياضا  
 وإن أمكن كل واحد منهما حياضا بانفراده فيجعل استراعهما أن كان حياضا وهو  
 لا يجوز بداية الحيض واختمه بالطهر بيان هذا مبتدأة رات يوما دما ويومين  
 طهرا ويوماد فالأيام كلها حياض لأن الطهر المتخلل دون الثلث ولورات يوما دما  
 ويومين طهرا ويوماد فالأيام كلها حياض لأن الطهر المتخلل ولورات يوما دما وثلثا

الحل الأول

٢٥

بالطهر ولا يجوز داءينه به وان كان قبله دم ولم يكن بعده دم يجوز بدايته الحيض بالطهر ولا يجوز ختمه به ومن اصله انه يجعل زمانا كله طهر حيضا باحاطة الثلث به وبما نه من المسائل مبتدأة رات يوما دما واربعة عشر طهر او يوما دما فالعشرة من اول مارات عنده حيض وعند محمد لا يكون شئ منه حيضا ثم قال يجوز ان يجعل الزمان الذي هو حيض كله صورة طهر حكما فكذا يجوز ان يجعل الزمان الذي هو طهر كله حيضا باحاطة الدمين به واذا كان هذا في جميع المدة ثبت في اولها وآخرها بالطريق الاولى لكن اذا وجد شرطه وهو ان يكون قبله بعد دم والدان محيطان بالطهر وبيان هذا الاصل من المسائل على قوله امرأة عادتها في كل شهر خمسة فترات قبل العشرة ايامها بيودما فطهر خمس فترات يوم دم فعند خمسة حيض اذا جاوز المرأة اى عشرة ايام الدمين بزمان عادتها وان لم ترفيه شئا واما اذا لم يجاوز العشرة فيكون جميع ذلك حيضا والاصل عند محمد راء وهو الاصح وعليه الفتوى ان الطهر المتخلل بين الدمين اذا كان دون الثلث لا يصير فاصلا وهذا بالاتفاق فاذا بلغ الطهر ثلث ايام او اكثر ينظر فان استوى الدم بطهر في ايام الحيض او كان الدم غالبا لا يصير فاصلا ايضا وان كان الطهر غالبا لا يصير فاصلا ويحظر ان يمكن ان يجعل واحد منهما بانفراده حيضا لا يكون شيئا منه حيضا وان امكن ان يجعل واحد منهما بانفراده حيضا المتقدم او المتأخر يجعل ذلك حيضا وان امكن كل واحد منهما حيضا بانفراده فيجعل استراعهما ان كان حيضا وهو لا يجوز بدايته الحيض ولا ختمه بالطهر ببيان هذا مبتدأة رات يوما دما ويومين طهر او يوما دما فالايام كلها حيض لان الطهر المتخلل دون الثلث ولورات يوما دما ويومين طهر او يوما دما فالايام كلها حيض لان الطهر المتخلل ولورات يوما دما وثلثا

الحكمة لاول







خدا و بندگان را بر سر کار خود بداران  
 را بوجوب تقاضای کاران  
 ان من حق این است که بخواهند  
 و با کارگران و کارکنان  
 عزیز و با مصالح کارکنان  
 اول و تقاضای کارکنان  
 جفتان کن کارکنان  
 کن کارکنان



ليس بشرط وفي غير رواية الاصول انه يكتفى بالعصر مرة ان امكن والاى وان لم  
 يمكن العصر كالخصير والقصة يغسل مرة ويترك زمانا ثم الى زمان عدم  
 القطر ان ثم يغسل ثانيا ويترك ثم يغسل ثالثا ولا يشترط الجفاف يطهر الشيء عن  
 المني بغسله سواء كان طبيا او يابساً وقال الشافعي المني طاهر وفرق باليسب سوا  
 كان غليظا ورقيقا وكان على البدن او على الثوب وعن محمد بن احمد ان كان غليظا  
 فيطهر بالفرق وان كان رقيقا لا يطهر الا بالغسل وعن الجيفة ثم ان اذا اصاب اليدين  
 لا يطهر الا بالغسل والصحيح هو الاول ويطهر الخنق والنعل عن نجس ذي جرم كالورث  
 والدم يابس كما زار طبيا بالذلت بالارض على وجه اللبغة بحيث لا يبقى اثره ويطهر الخنق  
 عن نجس غيره اى غير ذي جرم كالبول والخنجر بالغسل فقط دون الذلت بالارض وعند  
 الجيفة واليوسف رحمه الله ان الزرق يتراب او رمل وجف صارا كاللحم يجرم يطهر بالذلت  
 ويطهر السيف ونحوه كالسكين والمرأة عن نجس طب او يابس مروي او غير باليسم على  
 الارض وغيرها فلو ذبح مشاة ومسح السكين بصوفها يطهر اذا ذهب اثره وقيل طهره ان  
 عيس يثوب مبلول في المحيط السيف والسكين اذا اصابه بول ودم ذكر فالاصل انه لا يطهر الا  
 بالغسل ان اصابه عذرة ان كانت رطبة فكل ذلك وان كانت يابس طهره بالذلت عذره  
 هي لا يطهر الا بالغسل ويطهر البساط النجس بحرى الماء عليه ليلة ويطهر الارض النجسة ما  
 انصل بها كالنجس هو بيت من قصب وقيل لم دمنه هاهنا السطرة التي يكون على  
 السطوح من القصب والكلاء الفأثر في الارض الاجر المفروش باليسن الشمع وغيرها  
 وذهب الاثر الى الرجم واللون وانما يطهر الارض وما انصل بها للصلاة اى بمحو الصلوة  
 عليها وعند زفر الشافعي لا يطهر الا بالماء وهو القياس لا يطهر للثيم اى لا يجوز  
 الثيم بها ويعفى عن الغسل قد رما دون ربع الثوب الذي يصلى فيه من نجس ما خفف  
 شرعا كبول فرس وبول ما اكل لحمه وخرطير لا يؤكل لحمه كالصقر والبأرى وعند

فان كان النجس على الارض فلهذا لا يطهر الا بالماء وهو القياس لا يطهر للثيم اى لا يجوز  
 الثيم بها ويعفى عن الغسل قد رما دون ربع الثوب الذي يصلى فيه من نجس ما خفف  
 شرعا كبول فرس وبول ما اكل لحمه وخرطير لا يؤكل لحمه كالصقر والبأرى وعند  
 الجيفة واليوسف رحمه الله ان الزرق يتراب او رمل وجف صارا كاللحم يجرم يطهر بالذلت  
 ويطهر السيف ونحوه كالسكين والمرأة عن نجس طب او يابس مروي او غير باليسم على  
 الارض وغيرها فلو ذبح مشاة ومسح السكين بصوفها يطهر اذا ذهب اثره وقيل طهره ان  
 عيس يثوب مبلول في المحيط السيف والسكين اذا اصابه بول ودم ذكر فالاصل انه لا يطهر الا  
 بالغسل ان اصابه عذرة ان كانت رطبة فكل ذلك وان كانت يابس طهره بالذلت عذره  
 هي لا يطهر الا بالغسل ويطهر البساط النجس بحرى الماء عليه ليلة ويطهر الارض النجسة ما  
 انصل بها كالنجس هو بيت من قصب وقيل لم دمنه هاهنا السطرة التي يكون على  
 السطوح من القصب والكلاء الفأثر في الارض الاجر المفروش باليسن الشمع وغيرها  
 وذهب الاثر الى الرجم واللون وانما يطهر الارض وما انصل بها للصلاة اى بمحو الصلوة  
 عليها وعند زفر الشافعي لا يطهر الا بالماء وهو القياس لا يطهر للثيم اى لا يجوز  
 الثيم بها ويعفى عن الغسل قد رما دون ربع الثوب الذي يصلى فيه من نجس ما خفف  
 شرعا كبول فرس وبول ما اكل لحمه وخرطير لا يؤكل لحمه كالصقر والبأرى وعند

فان كان النجس على الارض فلهذا لا يطهر الا بالماء وهو القياس لا يطهر للثيم اى لا يجوز  
 الثيم بها ويعفى عن الغسل قد رما دون ربع الثوب الذي يصلى فيه من نجس ما خفف  
 شرعا كبول فرس وبول ما اكل لحمه وخرطير لا يؤكل لحمه كالصقر والبأرى وعند  
 الجيفة واليوسف رحمه الله ان الزرق يتراب او رمل وجف صارا كاللحم يجرم يطهر بالذلت  
 ويطهر السيف ونحوه كالسكين والمرأة عن نجس طب او يابس مروي او غير باليسم على  
 الارض وغيرها فلو ذبح مشاة ومسح السكين بصوفها يطهر اذا ذهب اثره وقيل طهره ان  
 عيس يثوب مبلول في المحيط السيف والسكين اذا اصابه بول ودم ذكر فالاصل انه لا يطهر الا  
 بالغسل ان اصابه عذرة ان كانت رطبة فكل ذلك وان كانت يابس طهره بالذلت عذره  
 هي لا يطهر الا بالغسل ويطهر البساط النجس بحرى الماء عليه ليلة ويطهر الارض النجسة ما  
 انصل بها كالنجس هو بيت من قصب وقيل لم دمنه هاهنا السطرة التي يكون على  
 السطوح من القصب والكلاء الفأثر في الارض الاجر المفروش باليسن الشمع وغيرها  
 وذهب الاثر الى الرجم واللون وانما يطهر الارض وما انصل بها للصلاة اى بمحو الصلوة  
 عليها وعند زفر الشافعي لا يطهر الا بالماء وهو القياس لا يطهر للثيم اى لا يجوز  
 الثيم بها ويعفى عن الغسل قد رما دون ربع الثوب الذي يصلى فيه من نجس ما خفف  
 شرعا كبول فرس وبول ما اكل لحمه وخرطير لا يؤكل لحمه كالصقر والبأرى وعند

۳۱  
ع  
والتعقیب  
والتعقیب

المراد من

رضی اللہ عنہ

الحکم و فی

مکان اسرار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

م

تاریخ

باب

مفتی محمد رفیع

فانقصنا

در بیان

محمد بن حمره طبري لا يוכל لحمة طاهره قال شمس المنة الشجرى رح في المبسوط الا صلح  
ان حمره مالا يוכל لحمة طاهره عند ابي حنيفة وابي يوسف رح كحمره مالا يוכל لحمة وقال غيره  
الا صلح انه نجس ولكن الاختلاف في المقدار فقال زفر الشافعي رح قليل النجاسة وكثير سواء وعن  
ابي حنيفة رح ان العفور ربع ادق ثوب يجوز فيه الصلوة كالميزر وقل ربع الموضع الذي  
اصابته النجاسة الخفيفة كالذيل والذخريض وعن ابي يوسف رح قل شبر طوة  
شبر عرضا واما حمره طبري يוכל لحمة فطاهره الا حمره الذخيرة والبط والاوز فانه  
لنجس غليظ كسائر ما خرج من المخزئين قبل الدبر كالبول والروث والحنث والدم والحما  
واذا كان المذكور غليظا فبيع على منته قدر الدرهم قدره اخذ من موضع الاستنجاء  
وهو مقدار ارتفاع في النجس الكثيف وهو ماله جرم ويبقى قدر عرض الكف في النجس  
الرقيق وهو الاجرولة وطريق معرفة عرض الكف ان يغرف الماء باليد ثم يبسط اليد  
فما يبقى منه فهو مقدار عرض الكف وبول انتضم على شئ مثل رؤس الاربعين شئ فلا  
يجب غسله ولا يمنع جواز الصلوة قيل رؤس الاربعين على زاحا لآخر مغنيز ليس  
لذلك بل لا يعتبر الجانبان وعن ابي يوسف رح اذا انتضم من البول شئ يرى الزكاهين  
غسله ان كان اكثر من قدر الدرهم وماء ورد على نجس نجس وقال الشافعي رح لا يجزئ بورد  
على النجس كعكسه اى اذا وردت النجاسة على نجس الماء وماذا القدر طاهره وفيه  
خلاف للشافعي رح كحمره ارقم في اللحم وصار ملحاً فانه طاهره ويجوز ان يصل على  
ثوب يطأه نجس خلافا لابي يوسف وهذا اذا لم يكن مضروبا وعلى طرف بساط طاهر  
طرف اخر منه نجس سواء تحرك احد طرفيه بقول الطرف الاخر ولا ويجوز ان يصل  
في ثوب ظهر فيه من ثوب نجس نفاذة اى رطوبة بحيث لا يقطر منه شئ او عصر  
ذلك الثوب الثوب الذي يصل فيه وقيل اذا كان الثوب النجس بحيث لو عصره  
يقطر منه شئ فذو نجسة واذا اصابت شيئا ففسد او وضع ذلك الثوب

[illegible]

قال الشيخ  
 من مجازة  
 ولان المجازة  
 وغيرها من  
 الروايات  
 ما يثبت ان  
 الحديث  
 بالاسناد  
 ووفق  
 فقال  
 فقد  
 من  
 اول  
 من  
 جازة  
 لا يتم  
 ان  
 القدر  
 الحجة  
 النفاذ  
 هو  
 حجة  
 الطرف  
 الى  
 بين  
 الولى

[illegible]



حال كونه رطباً على ما طيق بطن فيه سراكين ويبس ذلك الموضع او تنسى  
 محل النجاسة فغسل طر فامنه وان لم يتجر في موضع النجاسة يحكم بطهارة ذلك  
 الثوب كخطة بال فيها حمر تدوسها فغسل بعضها ووجهها وقسمت الخطة فانه يحكم  
 بطهارة كلها لكان الضرورة الاستنجاء في المغرب يجرى والنجى اذا احث واصل من النجوة  
 وهى المكان المرتفع سمي موضع الاستنجاء به لانه يستريحها وقت الحاجة ثم قالوا  
 استنجى اذا صبح موضع النجوة او غسله النجوة ما يخرج من البطن وقيل من نجا الجلد اذا  
 قشر من كل حدث خارج من السيلين بخذف الخارج من غيرهما كالقصد والقي غير  
 النوم والريح فان الاستنجاء فيه ما ليس من سنة بنحو حجب منق كالماء والتراب في الخرقه  
 والخشب ونحوها عيسى حتى ينقيه ولا يسن في الاستنجاء عندنا عدد وقال المشافعي  
 لا بد من ثلاث احجار سنة خيل لقوله الاستنجاء ولا يستنجى بروت وعظم ويمين ولو  
 فعل يجزئ له بعد الاستنجاء بالبحر ونحوه غسل اى غسل موضع الاستنجاء ان افكده بلا  
 كشف عورته وان لم يكن يترك للثلا يصير فاسقا بكشف العورة ادب وقيل الغسل في زماننا  
 سنة ولو جاوز النجس المخرج اكثر من قدر الدرهم تواجبا ما ان كان النجس موضع الاستنجاء  
 اكثر من قدر الدرهم فعند محمد لا بد من غسله عندهما يحكمه الاستنجاء بالبحر وكيفية  
 الاستنجاء بالماء ان يجلس فيجلسه اى موضع الاستنجاء يبطون الاصابع من يديه  
 اليسرى لا يروى بها بان يصعد اصبعه الوسطى على غيرها قليلا ثم ينضم ثم  
 سبائته ويغسل حتى يطهر قلبه انه قد طهر وقيل حتى يجشش ولا يقدر بالمرات الا اذا كان  
 موسوسا فيقدر فحقه بالثلاث وقيل بالسبع ولا يبتدى بالاصابع كلها ولمواضعها  
 بنصرها ووسطها او لامعاد الواحدة كيد يقع في قبلها بعد غسل اليدين او لا ذكره في  
 الكفاية مخرجها فخرجه بماء لغيره بحيث يطهر ما يدخله من النجاسة وهذا في غير الصائم  
 لان فيه خوف فشا الصدم بوصول الماء الى الباطن حتى قالوا لا ينفس حالة الاستنجاء

لجلد الاول

النجاسة الطهارة والنجاسة  
 فيكون ذلك وان قد غسل  
 من النجاسة فانه يحكم  
 بالبحر ونحوه غسل اى  
 غسل موضع الاستنجاء  
 ان افكده بلا كشف  
 عورته وان لم يكن  
 يترك للثلا يصير  
 فاسقا بكشف العورة  
 ادب وقيل الغسل في  
 زماننا سنة ولو  
 جاوز النجس المخرج  
 اكثر من قدر الدرهم  
 فعند محمد لا بد من  
 غسله عندهما يحكمه  
 الاستنجاء بالبحر  
 وكيفية الاستنجاء  
 بالماء ان يجلس في  
 جلسه اى موضع  
 الاستنجاء يبطون  
 الاصابع من يديه  
 اليسرى لا يروى بها  
 بان يصعد اصبعه  
 الوسطى على غيرها  
 قليلا ثم ينضم ثم  
 سبائته ويغسل حتى  
 يطهر قلبه انه قد  
 طهر وقيل حتى  
 يجشش ولا يقدر  
 بالمرات الا اذا كان  
 موسوسا فيقدر  
 فحقه بالثلاث  
 وقيل بالسبع  
 ولا يبتدى بالاصابع  
 كلها ولمواضعها  
 بنصرها ووسطها  
 او لامعاد الواحدة  
 كيد يقع في قبلها  
 بعد غسل اليدين  
 او لا ذكره في  
 الكفاية مخرجها  
 فخرجه بماء لغيره  
 بحيث يطهر ما  
 يدخله من النجاسة  
 وهذا في غير  
 الصائم لان فيه  
 خوف فشا الصدم  
 بوصول الماء الى  
 الباطن حتى قالوا  
 لا ينفس حالة  
 الاستنجاء

النجاسة الطهارة والنجاسة  
 فيكون ذلك وان قد غسل  
 من النجاسة فانه يحكم  
 بالبحر ونحوه غسل اى  
 غسل موضع الاستنجاء  
 ان افكده بلا كشف  
 عورته وان لم يكن  
 يترك للثلا يصير  
 فاسقا بكشف العورة  
 ادب وقيل الغسل في  
 زماننا سنة ولو  
 جاوز النجس المخرج  
 اكثر من قدر الدرهم  
 فعند محمد لا بد من  
 غسله عندهما يحكمه  
 الاستنجاء بالبحر  
 وكيفية الاستنجاء  
 بالماء ان يجلس في  
 جلسه اى موضع  
 الاستنجاء يبطون  
 الاصابع من يديه  
 اليسرى لا يروى بها  
 بان يصعد اصبعه  
 الوسطى على غيرها  
 قليلا ثم ينضم ثم  
 سبائته ويغسل حتى  
 يطهر قلبه انه قد  
 طهر وقيل حتى  
 يجشش ولا يقدر  
 بالمرات الا اذا كان  
 موسوسا فيقدر  
 فحقه بالثلاث  
 وقيل بالسبع  
 ولا يبتدى بالاصابع  
 كلها ولمواضعها  
 بنصرها ووسطها  
 او لامعاد الواحدة  
 كيد يقع في قبلها  
 بعد غسل اليدين  
 او لا ذكره في  
 الكفاية مخرجها  
 فخرجه بماء لغيره  
 بحيث يطهر ما  
 يدخله من النجاسة  
 وهذا في غير  
 الصائم لان فيه  
 خوف فشا الصدم  
 بوصول الماء الى  
 الباطن حتى قالوا  
 لا ينفس حالة  
 الاستنجاء









في الصيف والشتاء ما لم يتغير فرض الشمس بحيث صارت بحال لا تخاف من الريح  
 وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله فالمعتد بتغير الفرض لا الضموم كما قال البعض لأنه  
 يحصل بعد الزوال وبعد ما كان التأخير مكرها فتمكن الأداء أيضا مكرها  
 عند البعض قيل لا يكره الأداء ويستحب تأخير العشاء إلى مضي ثلث الليل والتأخير  
 إلى نصف الليل بلا عدل مباح غير مكره ويستحب تأخير الوتر إلى آخره أي الليل ولو لم  
 أي اعتمد على الانتباه من النوم قبل الصبح ويعلم منه أنه إن لم يثق بالانتباه أو ترك  
 النوم على ما هو الأصل من اعتباره المفهوم في الرواية فعلى هذا الاحتياط في الاستحب  
 فيجعل طهر الشتاء كما أشرفنا إليه ويستحب تعجيل المغرب في كل وقت صيف كان أو شتاء  
 فإذا أتى بعد اشتباك النجوم مكره ويستحب يوم غيم تعجيل العصر والعشاء ثلاثا يقع  
 في حال تغير الشمس والعشاء ثلاثا يقلل الجاعة باعتبار الطهر يستحب أن يؤخر غيرهما وروى  
 عن أبي حنيفة رحمه الله أن يوم الغيم يؤخر جميع الصلوات فإنه أقرب إلى الاحتياط فإن  
 أداء الصلوة في الوقت أو بعد يجوز بخلاف الأداء قبل الوقت ولا يجوز صلوة فرض أداء  
 كانت أو قضاء وسجدة تلاوة وجبت بتلاوة في وقت غير مكره وصدقة جنازة  
 حضر في وقت غير مكره عند طوعها إلى قدر رضى أو رغبين وقيامها وغروبها فإنها  
 الوقتان فقتنهما الشيطان زين الشمس عين من يعبد حتى يسجد فيهن أو لا وقولنا  
 التي وجبت كاملة في أوقات كاملة لا يجوز في هذه الأوقات إلا عصر يومه فالحائز  
 وقت الغروب مع الكراهة فإزاحة الغروب وقت ناقص هو سبيل الصلوة فوجب  
 ناقصة فحجوزادها مع النقص بخلاف عصر الاصل مثلا فاقضها ما لا يجوز في وقت الغروب  
 وأما النوافل وسجدة تلاوة وجبت في هذه الأوقات وصدقة جنازة حضر في هذه الأوقات فحجوز  
 في هذه الأوقات مع الكراهة وقيل لا يكره السجدة وصدقة الجنازة وعند أبي يوسف رحمه الله يجوز  
 المنفل وقت قيام الشمس يوم الجمعة من غير كراهة وعند الشافعي رحمه الله يجوز الفرائض

الحمد لله

[illegible]



لنقصانها وزيادة كيفية في الحروف كالحركات والسكنات وغير ذلك فاما نحو تحسين  
الصوت من غير زيادة ونقصان فحسب كالتجريح في المغرب رجعاى قدده ومنه التزج  
قال اذا وصلو ثمان ياتي بالشهادتين مرتين مخافة تخرج بعد قول في المرة الثانية تشهد  
ان محمدا هو الله خفيا الى قوله شهد ان لا اله الا الله رافعا صوته فبكر الشهادتين يقول  
كل واحد من الشهادتين اربع مرات مرتين على سبيل الاخفاء ومرتين على سبيل الجهر قال  
الشافعي رحمه الله وما ذكره ياتي بالتجميع في الاذان ويجول وجهه في المحيعةتين بمقتضى  
اي يجعل وجهه في قوله على الصلوة مرتين الى اليمين وفي قوله على الفلاح مرتين الى  
الشمال هو الاصح وقيل يجول وجهه في حي على الصلوة يمنا ويسرا وفي حي على الفلاح  
ايض يجول يمنا ويسرا وهذا ان اتقوا الاعلام مع اثبات القدم وان لم يتم الاعلام مع  
اثبات القدم بالكانت المئذنة واسعة يستدير في المئذنة ويقول بعد الفلاح الجهر  
الصلوة خير من النوم مرتين فيخرج راسه من الكوة الايمن ويقول حي على الصلوة  
مرتين ثم يذهب الى الكوة الايسر فيخرج راسه ويقول حي على الفلاح مرتين الاقامة  
مثله اي مثل الاذان مثنى مثنى وقال الشافعي رحمه الله الاقامة فردى فردى الا قد قامت  
الصلوة فانه مثنى قبل اول من اقرده معاوية لكن يجزئها الحد السرعة اي يسير بالكلية  
ولا يفصل ههنا ويؤاد فيها اي في الاقامة قد قامت الصلوة مرتين بعد الفلاح  
ولا يتكلم فيهما اي في اثناء الاذان والاقامة والتثويب هو تزييد الدعاء  
من ثوب الداعي لما رجع وعاد الى الدعاء والمزاد ههنا الاعلام بالصلوة بعد  
الاعلام بين الاذان والاقامة حسن في كل صلوة الا في المغرب واصل التثويب  
ما روى ان بلا لارضى الله عنه جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فوجده نائما فقال  
الصلوة خير من النوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما احسن هذا  
اجعله فاذا نكس قيل هو اربعتها حدها قد يروى هو الصلوة خير من النوم

الشافعي رحمه الله  
من قوله على الفلاح  
قالوا لا يصح ذلك بالاعلام  
كأنه كقول الاذان والاقامة  
قالوا لا يصح التثويب فلما  
روى عن ابن عباس  
انه قال كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
يطرب فتهناه عن ذلك  
وروى ان رجلا قال لا يصح

جله الاول  
الشافعي رحمه الله  
من قوله على الفلاح  
قالوا لا يصح ذلك بالاعلام  
كأنه كقول الاذان والاقامة  
قالوا لا يصح التثويب فلما  
روى عن ابن عباس  
انه قال كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
يطرب فتهناه عن ذلك  
وروى ان رجلا قال لا يصح

الشافعي رحمه الله  
من قوله على الفلاح  
قالوا لا يصح ذلك بالاعلام  
كأنه كقول الاذان والاقامة  
قالوا لا يصح التثويب فلما  
روى عن ابن عباس  
انه قال كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
يطرب فتهناه عن ذلك  
وروى ان رجلا قال لا يصح

الشافعي رحمه الله  
من قوله على الفلاح  
قالوا لا يصح ذلك بالاعلام  
كأنه كقول الاذان والاقامة  
قالوا لا يصح التثويب فلما  
روى عن ابن عباس  
انه قال كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
يطرب فتهناه عن ذلك  
وروى ان رجلا قال لا يصح

مرتين وكان بعد الاذان والفجر وهو الاصل لان علماء الكوفة بالحق بالاذان والثاني  
محمد بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
مرتين والثالث ما استحسنه المتأخرون وهو التثويب في سائر الصلوات  
لزيادة غفلة الناس وقيل ايقومون عند سماع الاذان فيقول الصلوة  
الصلوة او قامت قامت او نحو ذلك والرابع ما احدثه ابو يوسف  
للأمير ان يقول السلام عليك ايها الامير حي على الصلوة حي على الفلاح  
الصلوة يرحمك الله وكن اكل من اشتغل بمصالح المسلمين كالمفتي قالوا  
يخص نوع الاعلام وكره محمد بن ابي بصير قال الشافعي لا يثوب الموزن ويجلس  
في كل صلوة بينهما اي بين الاذان والاقامة الا في صلوة المغرب فانه  
لا يجلس فيها بل يسكت بعد الاذان قائما ساعة ثم يقيم ومقلار السكت ما  
يتمكن فيه من قراءة ثلاث آيات قصار او آية طويلة وقيل ما يحظو ثلاث  
خطوات وعند ابى يوسف ومحمد بن ابي بصير يجلس في المغرب ايضا جلسته خفيفة  
مقدار ما يجلس الخطيب بين الخطبتين وعند مالك والشافعي لا  
يفضل في المغرب بل يؤذن ويقيم للفاصلة كلها اذا اراد ان يقضيها  
ويقيم ايضا وقال مالك والشافعي لا يكتفى بالاقامة ولكن يؤذن لاولى  
الفوائت ولكل من الفوائت البواقي مخيران شاء ياتي بهما او ان شاء ياتي  
بها فقط اي ياتي بالاقامة في كل من البواقي وقال مالك لا يكتفى  
بالاقامة الواحدة وعند محمد بن ابي بصير يقام لما بعدها ولا يؤذن وكره اتمامه  
المحدث ويروى انها لا يكره كما لا يكره اذانه في ظاهر الرواية ويروى انه  
يكره اذانه اي يؤذن المحدث او اقام له يجعله امع ان اقامته مكروهة  
وكوها اي الاذان والاقامة من الجنب باتفاق الروايات ولا تعاد هي





لا يكون انما والقارى اذا سمع الاذان فالافضل ان يمكث وسمع الاذان وقيل لو سمع  
 وهو في المسجد يعنى في قرائته والكان في بيته فذلك ان لم يكن اذان مسجد **فصل**  
 شروط الصلوة شرطها ما يتوقف عليه ليس بداخل فيها طهر بدن المصلي من  
 حدث وهو النجاسة الحكيمة وخيت هو النجاسة الحقيقية والنجس نجس وطهر ثوبه  
 ومكانه من الخبث واذا كان موضع قدميه وركبتيه طاهرا وموضع جبهته والقه  
 نجسا فعند ابي حنيفة راح انه ان سجد على انفه يجوز صلواته بخلافهما وان كان  
 موضع انفه نجسا وسائر المواضع طاهرا جازت بلا خلاف ولا يشترط طهارة مكان  
 يديه خلافا لفرجهم والشافعي ح اما طهارة مكان ركبتيه فشرط في ظاهر الرواية  
 وان كان موضع احد القدمين نجسا لا يجوز وان كان تحت كل قدم اقل من قدر  
 الدرهم لو جمع يصبر اكثر من قدر الدرهم لا يجوز وهو المختار وعليه الفتوى وسائر  
 عورته واستقبال القبلة وهى في حق من كان بمكة عين الكعبة فيلزمه التوجه  
 الى عينها واما من كان خارجا من مكة فالواجب عليه التوجه الى جهتها في الصحيح  
 والنية وهى ارادة الدخول في الصلوة والشرط ان يعلم المصلي بقلبه اى صلواته  
 وادناه ما لو سئل لامكنه ان يحجب على البداة وان لم يقدر ان يحجب الا بعد التسليم  
 لم يجوز صلواته والاصح ان مجرد العلم لا يكفي لان النية غير العلم والنية المتقدمة على  
 التكبير كالقائه عند اذالم يوجد عمل لا يلبق بالصلوة وعن محمد رحمه ان من توضأ بنية  
 صلوة الوقت عاب عنه النية عند الشروع جازت صلواته وفي الواقعات من خرج  
 من منزله يريد الصلوة التي كان القوم فيها قبل انتهى اليهم كبر ولم يحضر النية فهو داخل  
 مع القوم بخلافه والواشغل بعمل ليس من جنس الصلوة ولا يبر النية للتلوة على التكبير  
 في ظاهر الرواية وقال الكرخي يصح ما دام في المشاء وقيل يصح اذا تقدم على الركوع وقيل  
 الى ان يرفع راسه من ركوعه ولا عبرة لذلك كرسا للسان من

المجلد الاول

المجلد الاول





[illegible]

جلد اول

[illegible]

ما دم نقل از سید







عن أبي حنيفة أنه يجوز بلا عند الرضا لكن الأول هو الصحيح وبه يفتى وقال الشافعي لا يجوز  
القراءة بالفارسية أصلاً لكن إن كان لا يحسن العربي فهو ما يصلح بغير قراءة  
حتى لو قرأ بالفارسية بنفسه الصلوة عنده ويضع يمينه على يساره تحت السرة  
صفة الوضع إن يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى يتحقق بالخنصر و  
إلا بهام على الرسغ وهو سنة في كل قيام فيه ذكر مسنون طويل وعند محمد  
سنة في كل قيام يلزم فيه قراءة فيعتمد عندهما في حالة الشاء والقنوت وصلوات  
الجنائز وعند محمد يرسل فيها ويرسل في قومة الركوع والسجود ويذكر تكبيرات  
العبد بين اتفاقا وعند مالك يرسل يديه في جميع الصلوات غزمية ويعتمد  
رخصة وعند الشافعي الأفضل أن يضع يديه على الصدر ثم يركن ويقول  
سبحانك اللهم ألم ولا يوجه أي لا يقرأ إلى وجهه وجمي للذي فطر  
السموات والأرض ألم بعد التسمية ويتعوذ المختار أعوذ بالله من الشيطان الرجيم  
وقيل المختار استعبد بالله من الشيطان الرجيم والتعوذ تبع القراءة عند أبي حنيفة  
ومحمد لا للشاء كما قال أبو يوسف فيقول المسبوق حين قام يقضي ما سبق به  
لا يقول الموتم لأنه لا يقرأ وعند أبي يوسف لا يقول المسبوق حين يقضي ما سبق  
به لأن المسبوق يثنى أولاً ويتعوذ بعد الشاء ويؤخر عن تكبيرات العبد يران القراء  
في الركعة الأولى بعد تكبيرات العبد ين وعند أبي يوسف يتعوذ قبل تكبيرات العبد ين  
بعد الشاء ويسمى أول كل ركعة ألا يسمى بين الفاتحة والسورة وعند أبي حنيفة أنه  
يسمى في أول الصلوة فحسب قال محمد يسمى بين الفاتحة والسورة في كل ركعة  
إذا كان يجهر بالقراءة وإذا كان يجهر لا يسمى بينهما وقال مالك سجد الإمام بالقراءة  
بلا شاء وتعوذ وتسمية ويسير هن أي الشاء والتسمية والتعوذ وقال الشافعي  
يجهر بالتسمية في الجهرية ثم يقرأ الفاتحة وسورة أو ثلث آيات فصار واحدة طويلة

[illegible]





5. ✓

ويكبر المقيام ويرفع راسه ولا تزد يد يمينه ثم ركبتيه على عكس حال السجود فان فعل  
السجود يضم اولا ما هو اقرب الارض لركبتيه وفي الرفع عنه يرفع اولا ما هو ابعد  
كالراس ويقوم على صدره وركبتيه بلا اعتماد بيديه على الارض ولا قعود وقال الشافعي  
يجلس جلسة حقيقة ثم يهضم معتدلا بيديه على الارض والركعة الثانية كالاولى  
فيفعل فيها مثل ما فعل في الاولى ولكن لا ثناء ولا تعوذ ولا دفع بيديه فيها وقال الشافعي  
يرفع بيديه في الركوع وفي الرفع منه وعند نال يرفع اليدين الا في سبع مواطن عند  
افتتاح الصلوة وقنوت الترتوت تكبيرات العيدين وعند استلام الحجر وعند  
الصفاء والمروة وعند الموقفين وعند الجمرتين وقد نظمها الشافعي شعره  
يدل على التكبير مفتحا وقاتنا والعيدين قد وصفوا في الموقفين ثم الجمرتين  
معا وفي استلام كذا في مروة وصفاء اذا انما اى الركعة الثانية افترش رجله  
اليمنى وقعد عليها وعند ما لى يتنزل حال كونه ناصبا يذاه موجه  
اصابعه نحو القبلة واضعا يديه على فخذي موجهها اصابعه نحو القبلة وبسوط  
وحكى بعض اصحابنا انه يقعد الخنصر البنصر وتخلق الوسطى مع الابهام ثم يشير  
بالسبابة ويفيها عند قوله لا اله الا الله ويضع عند قوله لا اله الا الله وهو من الشافعي  
والمرأة تجلس على اليتى اليسرى وتمكن ركبها على الارض فخرج رجلها من  
الجانب الايمن فان مبني حالها على السار وينشده كان مسعود هو التحيات لله  
اي العبادات القولية لله والصلوات اى العبادات البدنية لله والطيبات اى العبادات  
المالية لله الخ وهذا على مثال من يدخل على الملوك فانه يثنى اولا بلسانه ثم بخبره  
ببينه ثم يذل ماله والا يزد عليه اى على التشهد في القعدة الاولى ويقرا  
فيما بعد الاوليين الفاتحة فقط وهو الفضل وعن ابي حنيفة ان قراءة  
الفاتحة واجبة حتى لو تركها عامدا كان مسيئا وان تركها ساهيا يسجد

المجلد الاول

الجلد الاول





الحكماء في معرفة ما يجب من الجهر في الصلاة...  
الحكماء في معرفة ما يجب من الجهر في الصلاة...  
الحكماء في معرفة ما يجب من الجهر في الصلاة...

الحكماء في معرفة ما يجب من الجهر في الصلاة...  
الحكماء في معرفة ما يجب من الجهر في الصلاة...  
الحكماء في معرفة ما يجب من الجهر في الصلاة...

الظهر والعصر كأنهم كانوا مستعدين للديناء في هذين الوقتين ويجهر في المغرب  
لأنهم كانوا مشغولين بالأكل وفي العشاء والفجر لكونهم ركودا وهذا العذر وإن زال  
بغلبة المسلمين لكن الحكم يابق والجهر بالجهر والعدين لأنه عليه السلام أقامها  
بالمدينة وما كان للكفار قوة إلا في أداء أي حال كون الإمام يؤد هذه الصلوة أداً  
أو يقصر قضاءً لا يجهر في غيره أي غير هذه الصلوة وقال مالك يجهر في ظهر عرفة وقال  
محمد بن يحيى في صلوة الاستسقاء وقال أبو يوسف رحمه الله في صلوة الكسوف وعن محمد بن  
روايتان والمنفرد فيما يجهر بخبرين أن يجهر بين الخافت أن أدى الصلوة وخافت  
حتمان قضى وقيل أن المنفرد إذا قضى خيرا يقرأ الجهر بفضل كما إذا أدى وهو الصحيح فادنى  
الجهر سماع غيره وهو الصحيح وهذا عند الهند وأدنى الخافت سماع نفسه هو الصحيح بخلاف  
عامة أئمة الجهر سماع نفسه وأدنى الخافت نصيح الحروف وأدنى الجهر سماع نفسه  
لأن جهر تحريك اللسان لا يسمي قراءة وكذا أدنى الجهر سماع غيره وأدنى الخافت سماع نفسه  
في كل ما يتعلق بالنطق من التصريح كالطلاق والعناق والاستثناء وغيرها كالتمديد  
على الذبيحة والإيلاء والبيع حتى لو طلق أو اعتق وصحح الحروف ولم يسمع نفسه يقع  
ولو طلق جهراً وصل به إنشاء الله تعالى وصحح الحروف ولم يسمع نفسه يقع  
الطلاق ولا يصح الاستثناء وقيل الصحيح أنه يكفي في بعض التصرفات بسماع نفسه  
وفي بعضها كشرط سماع غيره كما في البيع حتى لو أدى المشتري صامخاً إلى فم البائع فسمع  
البيع يكفي ولو سمع البائع نفسه ولم يسمعه المشتري لا يكفي فرض القراءة آية وسنة  
القراءة في السفر أن كان حال الضمورة بالمكان المصلي على عجلة من السير أو خاف من  
عدو أو وسع أو لص الفاتحة مع أي سورة شاء فقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم  
قرأ في سفره في الفجر للمعوذتين وروى أنه قرأ قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد  
وإن كان حال اختياره بالمكان من أي ذا من وقرآن سنة القراءة الفاتحة نحو

الحكماء في معرفة ما يجب من الجهر في الصلاة...  
الحكماء في معرفة ما يجب من الجهر في الصلاة...  
الحكماء في معرفة ما يجب من الجهر في الصلاة...

الحكماء في معرفة ما يجب من الجهر في الصلاة...  
الحكماء في معرفة ما يجب من الجهر في الصلاة...  
الحكماء في معرفة ما يجب من الجهر في الصلاة...

الحكماء في معرفة ما يجب من الجهر في الصلاة...  
الحكماء في معرفة ما يجب من الجهر في الصلاة...  
الحكماء في معرفة ما يجب من الجهر في الصلاة...











میلاد

10

2000

۱۰۰

۱۰۰

100



10

159

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26



10







١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

[illegible]



المراد من النظم التعلم بلا عمل كثير او كان عربان فوجد بعد التشهد ثوبا او كان  
يصلى موميا فقد روى الركوع والسجود وتذكر فائدة عليه قيل هذه الصلوة آتى وهو  
فيها واحد الامام الفارسي فاستحلف اميا وطلعت الشمس في الفجر او دخل وقت العصر  
او كان راجعا على الجيرة فسقطت عن بره او كان صائعا عذرا فانقطع عذره كالمسحاة ومن معناه  
فان المسحاة اذا توضعتهم السيلان وشرع في الظهر تعدد التشهد وانقطع الدم ودام  
الانقطاع الى غروب الشمس فانها تعيد الظهر عند كمال انقطاع الدم في خلال الصلوة فتعد  
عند اوجنته لفرضية الخروج بصنعه عند اعتراض هذه العوارض عند بعد التشهد  
كاغراضها في خلال الصلوة ولو اعترض هذه العوارض في خلال الصلوة نفسا تفاقا فكل  
ههنا لا نفس الصلوة عند ههنا قبل ان يخرج بصنعه ليس بفرض عند ههنا فاعترض هذه  
العوارض في هذه الحالة كاغراضها بعد التسليم ولو اعترضت بعد التسليم لا نفس الصلوة  
كذا ههنا وهذه المسئلة الخلافية مشهورة بالمسائل الاثني عشر لاهنا بذلك العدد  
في الرواية المشهورة وقد يزداد عليها مسائل منها اذا كان يصلي بالتوب وفي نجاسة  
الكر من قدر الد رهم ثم وجب من الماء ما يغسل به النجاسة في هذه الحالة ومنه ما ان  
صلوة الفجر قد خلت وقت الزوال في هذه الحالة ومنه ما ان يقضى صلوة الظهر في وقت العصر  
فغربت الشمس في هذه الحالة **فصل** في ما يفسد الصلوة وما يكره فيها يفسد الكلام  
مطلقا عمدا او سهوا او خطأ او في النوم او في اليقظة وقال الشافعي لا يفسد اذا  
كان ناسيا او مغشيا او ساهيا بان السلام بخلاف السلام ساهيا بان سلم على من انه اتم الصلوة  
لا تنفس اما اذا سلم في خلال الصلوة وهوناس لصلوة فسدت صلوة وقيل السلام  
مفسد مطلقا ناسيا او ساهيا او عامدا ورده اى رد السلام مطلقا سواء كان سهوا  
او خطأ وعمدا فانه في اطبة فله حكم الكلام والاين هو الصوت المتوجع فواءه وموه  
كالساوه بان قال اوه وكالتا فيف وهو اظهار البزم والسامة يكمل ان وغير

المراد من النظم التعلم بلا عمل كثير او كان عربان فوجد بعد التشهد ثوبا او كان  
يصلى موميا فقد روى الركوع والسجود وتذكر فائدة عليه قيل هذه الصلوة آتى وهو  
فيها واحد الامام الفارسي فاستحلف اميا وطلعت الشمس في الفجر او دخل وقت العصر  
او كان راجعا على الجيرة فسقطت عن بره او كان صائعا عذرا فانقطع عذره كالمسحاة ومن معناه  
فان المسحاة اذا توضعتهم السيلان وشرع في الظهر تعدد التشهد وانقطع الدم ودام  
الانقطاع الى غروب الشمس فانها تعيد الظهر عند كمال انقطاع الدم في خلال الصلوة فتعد  
عند اوجنته لفرضية الخروج بصنعه عند اعتراض هذه العوارض عند بعد التشهد  
كاغراضها في خلال الصلوة ولو اعترض هذه العوارض في خلال الصلوة نفسا تفاقا فكل  
ههنا لا نفس الصلوة عند ههنا قبل ان يخرج بصنعه ليس بفرض عند ههنا فاعترض هذه  
العوارض في هذه الحالة كاغراضها بعد التسليم ولو اعترضت بعد التسليم لا نفس الصلوة  
كذا ههنا وهذه المسئلة الخلافية مشهورة بالمسائل الاثني عشر لاهنا بذلك العدد  
في الرواية المشهورة وقد يزداد عليها مسائل منها اذا كان يصلي بالتوب وفي نجاسة  
الكر من قدر الد رهم ثم وجب من الماء ما يغسل به النجاسة في هذه الحالة ومنه ما ان  
صلوة الفجر قد خلت وقت الزوال في هذه الحالة ومنه ما ان يقضى صلوة الظهر في وقت العصر  
فغربت الشمس في هذه الحالة **فصل** في ما يفسد الصلوة وما يكره فيها يفسد الكلام  
مطلقا عمدا او سهوا او خطأ او في النوم او في اليقظة وقال الشافعي لا يفسد اذا  
كان ناسيا او مغشيا او ساهيا بان السلام بخلاف السلام ساهيا بان سلم على من انه اتم الصلوة  
لا تنفس اما اذا سلم في خلال الصلوة وهوناس لصلوة فسدت صلوة وقيل السلام  
مفسد مطلقا ناسيا او ساهيا او عامدا ورده اى رد السلام مطلقا سواء كان سهوا  
او خطأ وعمدا فانه في اطبة فله حكم الكلام والاين هو الصوت المتوجع فواءه وموه  
كالساوه بان قال اوه وكالتا فيف وهو اظهار البزم والسامة يكمل ان وغير

المجلد الاول

المراد من النظم التعلم بلا عمل كثير او كان عربان فوجد بعد التشهد ثوبا او كان  
يصلى موميا فقد روى الركوع والسجود وتذكر فائدة عليه قيل هذه الصلوة آتى وهو  
فيها واحد الامام الفارسي فاستحلف اميا وطلعت الشمس في الفجر او دخل وقت العصر  
او كان راجعا على الجيرة فسقطت عن بره او كان صائعا عذرا فانقطع عذره كالمسحاة ومن معناه  
فان المسحاة اذا توضعتهم السيلان وشرع في الظهر تعدد التشهد وانقطع الدم ودام  
الانقطاع الى غروب الشمس فانها تعيد الظهر عند كمال انقطاع الدم في خلال الصلوة فتعد  
عند اوجنته لفرضية الخروج بصنعه عند اعتراض هذه العوارض عند بعد التشهد  
كاغراضها في خلال الصلوة ولو اعترض هذه العوارض في خلال الصلوة نفسا تفاقا فكل  
ههنا لا نفس الصلوة عند ههنا قبل ان يخرج بصنعه ليس بفرض عند ههنا فاعترض هذه  
العوارض في هذه الحالة كاغراضها بعد التسليم ولو اعترضت بعد التسليم لا نفس الصلوة  
كذا ههنا وهذه المسئلة الخلافية مشهورة بالمسائل الاثني عشر لاهنا بذلك العدد  
في الرواية المشهورة وقد يزداد عليها مسائل منها اذا كان يصلي بالتوب وفي نجاسة  
الكر من قدر الد رهم ثم وجب من الماء ما يغسل به النجاسة في هذه الحالة ومنه ما ان  
صلوة الفجر قد خلت وقت الزوال في هذه الحالة ومنه ما ان يقضى صلوة الظهر في وقت العصر  
فغربت الشمس في هذه الحالة **فصل** في ما يفسد الصلوة وما يكره فيها يفسد الكلام  
مطلقا عمدا او سهوا او خطأ او في النوم او في اليقظة وقال الشافعي لا يفسد اذا  
كان ناسيا او مغشيا او ساهيا بان السلام بخلاف السلام ساهيا بان سلم على من انه اتم الصلوة  
لا تنفس اما اذا سلم في خلال الصلوة وهوناس لصلوة فسدت صلوة وقيل السلام  
مفسد مطلقا ناسيا او ساهيا او عامدا ورده اى رد السلام مطلقا سواء كان سهوا  
او خطأ وعمدا فانه في اطبة فله حكم الكلام والاين هو الصوت المتوجع فواءه وموه  
كالساوه بان قال اوه وكالتا فيف وهو اظهار البزم والسامة يكمل ان وغير























والجمعة ونحوها لم يجز الاختداء وقد ذكرنا وسن قبل فريضة الحج ركعتان وكذا  
 بعد الظهر وبعد المغرب وبعد العشاء ركعتان وقبل الظهر أربع ركعات بتسليمه  
 واحدة ولو اداها بتسليمتين لا يكون معتد به عندنا وعند الشافعي بتسليمتين  
 الاصل في هذه السنن قوله عليه السلام من صابراى واظب على اثني عشر ركعة  
 في اليوم والليل تبي الله تعالى له بيتا في الجنة ركعتين قبل الفجر أربع ركعات  
 قبل الظهر وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وسن قبل الجمعة  
 أربع ركعات وبعدها أربع ركعات بتسليمه واحدة فان التبعي صلى الله  
 عليه وسلم كان يتطوع قبل الجمعة بأربع ركعات وبعدها بأربع وعند أبي  
 السنة بعد الجمعة ست ركعات أربع يسلم ثم ركعتان وحجبا لإربع قبل  
 العصر وقبل العشاء وبعدها وانما كانت مستحبة لعدم مواطبة النبي صلى الله  
 عليه وسلم حتى لو تركت لا يوجب إساءة ثم اقوى السنن ركعتا الفجر ثم ركعتا العصر  
 فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يدعهما في خضره كما في سفر ثم السنة التي بعد الظهر  
 فانها متفق عليها واما التي قبلها فقد قيل انها للفصل بين الاذان والاقامة ثم التي  
 بعد العشاء ثم التي قبل الظهر ثم التي قبل العصر ثم التي قبل العشاء ومنهم من قال  
 اقربها بعد سنة الفجر التي قبل الظهر قالوا والافضل في السنن ان يودى في  
 البيت الا التراويح والعجيب ان الافضل ما كان عن الرياء بعد الخشوع لجمع  
 وفي شرح صدر الشهيد ان القيام بالسنة متصلا بالفرائض مسنون وكره  
 مزيد النقل على أربع بتسليمه واحدة فها وكره مزيد النقل على ثمان ليل فان  
 النبي صلى الله عليه وسلم لم يزد على ذلك ولو لا الكراهية ل زاد تعليل والاربع افضل  
 في الملوك اي الليل والنهار وعند ابي يوسف ومحمد رحم الافضل في الليل  
 متني متني وفي النهار أربع أربع وعند الشافعي رحم الافضل فيها متني متني ولم

على كل من تركها من غير عذر في شهر رمضان من غير ان يركعها في غيره من الشهور

فان قيل ان السنة الفريضة  
 والسنن المستحبة  
 والسنن المؤكدة  
 والسنن المندرجة  
 في السنن المؤكدة  
 والسنن المندرجة  
 في السنن المؤكدة  
 والسنن المندرجة  
 في السنن المؤكدة

المجلد الاول

في سنن الصلاة  
 في سنن الصلاة  
 في سنن الصلاة  
 في سنن الصلاة  
 في سنن الصلاة  
 في سنن الصلاة  
 في سنن الصلاة  
 في سنن الصلاة

في سنن الصلاة  
 في سنن الصلاة  
 في سنن الصلاة  
 في سنن الصلاة  
 في سنن الصلاة  
 في سنن الصلاة  
 في سنن الصلاة





التشهد ثم نقض فلا شيء عليه في صورتين ويلبني ان يفسد الشفع الاول  
ويجب قضاءه في الصورة الاولى بناء على ان كل شفع من النفل صلتى عليه  
ومع ذلك لا تنفسد قياسا على الفرض وعند محمد رحم القعدة الاولى من الركعة  
من النفل فرض ويجوز ان ينتقل راكبا على الدابة موميا في الركوع والسجود خارج  
المصر متوجها الى جهة غير القبلة بل الى جهة توجهت الدابة سواء قدر  
على النزول اولد وسواء كان مسافرا ومقيما خرج الحاجة وقيل اذا خرج من  
المصر فرسخين او ثلاثة يجوز ان يصلى على الدابة وقيل بقدر الميل ولو كان  
سرجه قد زايعه وقيل ان كان في موضع الجلوس او الركابين قد زاد اكثر من قدر  
الدراهم لا يجوز والصحيح انه يجوز ولا يجوز في المصر عند ايجيفة رحم وعند محمد رحم  
يجوز ويكره وعند ابي يوسف رحم لا يكره ومن الناس من يقول لا بد من الاستقبال  
في ابتداء الصلوة الا ان اصحابنا لم ياخذوا به وفي الخلاصة كيفية الصلوة على الدابة  
ان يصلى بالايما ويجعل السجود اخفض من الركوع من غير ان يضع راسه على شيء  
سائرة كانت الدابة او واقفة ويجوز ان يصلى المكتوبة بعد رولا يجوز بلا عذر ومن  
لا عذر الخوف من اللص والسبع وطين المكان ونزول المطر وكون الدابة  
لا يمكنه الركوب بلا معين وكون الراكب شيخا لا يمكنه ان يركب وليس  
هناك احد يركبه وكون الشخص في البادية والقافلة يسير ويجاوع على نفسه  
او ثيابه لوزنل وينتقل قاعدا مع قدرة قيامه ابتداء اى حال الشروع واختلقوا  
وكيفية القعود قالوا من يصلى التطوع قاعدا بعد راول وغيره عن روفي التشهد بقعود  
كما في سائر الصلوات اجماعا وما في حالة القيام فعن ابي حنيفة انشاء قعود للركعة  
وانشاء يرفع وانشاء احتبى وعن ابي يوسف انه يجتنب عن محمد يترجم عن  
زفرانه بقعود كما في التشهد وذكر الفقيه ابو الليث ان الفتوى على قول زفر

[illegible]

صہبہ دہی الشوریہ و جنبہ بالبحرینہ دہی لالتونیب القیام ۱۲ منالیعی



وان اشرف في النفل قائما ثم قعد ثم القدر على القيام جاز ولكن كره تنقله حال قعوده  
بقائه اي حال بقاء الصلوة وان قعد بعد رجا بلا كراهية وعندها لا يجوز الفعوى  
بلا عد ريقاء وان افتتح النفل خارج المصبر راكبا ونزل لان قصد صلوة وبيع على ما  
صل ما بقي من صلوة وانما فانه اذا شرع راكبا كانه ان ياتي بالايما رخصة و  
يأتي بالركوع والسجود عزيمية فان التزام الشيء نافعا لا ينافي اداءه كاملا بقاء وبكسر  
قصد اي ان افتتح النفل نازلا وركبا يبيى وقد صلوة عليه استلزام الصلوة  
وعن ابي يوسف انه يستقبل الصلوة فيها وكذا ذلك عن محمد رحمه الله يستقبل اذا  
نزل بعد ما صلى ركعة وعن زفر انه يبيى فيها وسن ان يحجم الناس في شهر  
رمضان بعد العشاء فيصلي بهم امامهم التراويح عشرين ركعة قبل الوتر وبعد  
خمس ترويجات على كل ترويجة جلس يقدرها اي بقدر اربع ركعات الترويجة  
ايصال الركعة ثم اطلقت على كل اربع ركعات من الصلوة المذكورة لاستراحة الناس  
بعد ها والاصل فيه ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج ليلة في شهر رمضان  
فصلى بالناس عشرين ركعة واجتمع الناس في الليلة الثانية فخرج النبي صلى الله  
عليه وسلم وصلى بهم ولما كانت الليلة الثالثة كثر الناس فلم يخرج وقال عرفت  
اجماعكم لكني خشيت ان تغرض عليكم وكان الناس يصلونها فرادى الى  
ايام عظمى اي فارادان يحجمهم على امام فجمعهم على ابي بن كعب كان يصلي  
خمس ترويجات يجلس بين كل ترويجتين ومنه اهل المدينة ثم هم يصلون  
بين كل ترويجتين اربع ركعات فرادى فرادى واهل مكة يطوفون بين كل  
ترويجتين اسبوعا ويصلون ركعتين والمقام واهل كل بلدة بالخيار يستحبون ويحفظون  
او ينتظرون سكوتا واختلف المشايخ في وقتها قال جماعة من مشايخ بلخ وقتها  
جميع الليل قبل العشاء وبعده وقبل الوتر وبعده وقال عامة مشايخ بخارى

[illegible]

## تجدد الاول

لافضلكان شكره  
 كاللحماء واداروا من  
 فذا فاعل الضيف  
 عاصي كسلى الافراء  
 وجميع ان ارتب انزل  
 تسلي ان ارتب  
 ينجى ان ارتب  
 ان ارتب ان ارتب  
 ان ارتب ان ارتب

سبحانك يا ذا الجلال والإكرام

*(Handwritten notes at the bottom of the page)*



لا يكره فان اقتدى بثلاث بواحد اختلف فيه وان اقتدى اربعة بمواحد كره اتفاقا  
**فصل** عند الكسوف يقال كسفت الشمس اذا هبت هبؤها واسود يصلي امام  
الجمعة بالناس ركعتين قللا بلاذن واقامة بركوع واحد في كل ركعة فصلا الكسوف  
سنة وقيل واجبه وقال الشافعي ر<sup>ح</sup> في كل ركعة ركوعان مخفيا مطولا فقرأت فيها  
روى انه كان قيام النبي صلى الله عليه وسلم في الركعة الاولى بقراءة سورة البقرة  
وفي الركعة الثانية بقراءة سورة آل عمران وعند ابى يوسف ومحمد ر<sup>ح</sup> يجزى بالقل  
وروى عن محمد ر<sup>ح</sup> الاخفاء مثل قول البيهقي ر<sup>ح</sup> ثم يدعى الامام بعد الصلوة و  
يتضرع ويؤمن القوم والامام في الدعاء بالخيار ان شاء جلس مستقل القبلة وان شاء  
قام ودعا وان شاء استقبل الناس ودعا ولو اتكا على عصاه لكن افضل حتى  
تبغى الشمس السنة في الادعية تاخيرها من الصلوة والا فضل ان يطول القرء وله  
ان لا يطول القرءة فان السنة استيعاب الوقت بالصلوة والدعاء فان حفف  
احدهما طول الاخر وان لم يجزهر امام الجمعة صلوا افرادى ركعتين او اربع كما تحسوف  
اي كما يصلي في خسوف القمر فرادى بجماعة فان الاجتماع في الليل منفرد قال الشافعي  
اذا خسف القمر صلى الامام بالناس في المسجد ركعتين في كل ركعة ركوعان ويجزى للبين  
في الكسوف خطبة وقال الشافعي بخطبتين كالجمعة في المنسوط الصلوة في  
خسوف القمر حسنة وكذا في الظل والريح وانفرد قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا رايتهم من  
هذه الاحوال شيئا فارغبوا الى الصلوة والاستسقاء ودعاء واستغفار مستقبلا هذا عند  
الحنيفة وهو رواية عن ابى يوسف وليس في الاستسقاء صلوة مسنونة مجاعة وقال محمد  
فيه ركعتين جماعة وتكبيرات وجهها بالقراءة وخطبة كصلوة العيد ان صلوا افرادى  
جاز ولا خطبة عند البيهقي وفي رواية عند ابى يوسف ولا يقبل القوم والامام ر<sup>ح</sup>  
وقال محمد يقبل الامام رواه وقال مالك يقبل القوم ايضا ر<sup>ح</sup> واهم

[illegible]









ويترك سنة الظهر في الحالين أي حال ادراك الفرض اذاها وحال عدم ادراك الفرض  
ان اداهها ويقدر على الامام ثم يقضيها اذا فرغ من الفرض قبل شفاعة الذي هو بعد الفرض  
كما روي عن أبي حنيفة ومناجيبه وقيل لا يقضيها ثم قال أبو يوسف رحمه الله يصلي الاربع او لا ثم  
الشفعة وقال محمد رحمه الله بعكسه ذكر الصلوات الشهادتين واختلاف على العكس قيل الاختلاف بناء  
على انه نفل مبتدأ او سنة فمن قال انه نفل لا يقدر على الركعتين ومن قال انه سنة يقدر عليهما  
لان كل واحد منهما سنة الا ان احدهما فائتة والاخرى وقتية فيقضي الفائتة على الوقتية  
فان خرج الوقت لا يقضيها وحدها ولا تبعا وقيل يقضيها تبعا وغيرها أي غير سنة الفجر والظهر  
لا يقضي اصلها كتبعا للفرض لا وحده ولا في الوقت ولا بعده **فصل في قضاء الفرائض**  
فرض رعاية الترتيب بين الفروض الخمسة والوزن سواء كان فاشا كلها او بعضها أي اذا  
فانت كل الفروض يجب ان يراعى الترتيب في قضاها بان يقضى اولها وهو مقدم ثم  
وثم ويقضى الكل قبل الوقتية وكذا اذا فات بعض الفروض يقضى اولها وهو مقدم وكذا  
يجب ان يراعى الترتيب بين قضاء الوتر والوقتية فلم يخرج فجر من ذكرانه لم يصل الوتر بل  
يجب لا قضاء الوتر ثم اداء الفجر هذا عند أبي حنيفة خلافا لهما بناء على ان الوتر واجب  
عنده وسنة عندهما وعلى هذا اذ صلى العشاء بقضاء وصلى السنة والوتر ثم  
تبين انه صلى العشاء بغير طهارة فعنده يعيد العشاء والسنة دون الوتر وقت  
وقت العشاء لا بعده وقد سقط الترتيب بعد النسيان فلا يلزمه الا عاده  
وعندهما يعيد الوتر ايضا لكونه للعشاء وفي لفظ قائلين من ذكرانه لم يصل الوتر بل  
يجب للمسلم ان لا يترك الصلوة قصدا وان وقع ذلك من غير قصد وقال الشافعي الترتيب  
سنة الا اذا فات الوقت بان يكون الباقي من الوقت مقدرا ما يسع الوقتية والمتركة  
جميعا وان كان المتركة اكثر من واحد والوقت لا يسع جميع المتركات مع الوقتية  
لكن يسع بعضها مع الوقتية لا يجوز له الوقتية مالم يقض ذلك البعض الذي

انما تترك الصلاة في حالين اي حال ادراك الفرض اذاها وحال عدم ادراك الفرض  
ان اداهها ويقدر على الامام ثم يقضيها اذا فرغ من الفرض قبل شفاعة الذي هو بعد الفرض  
كما روي عن أبي حنيفة ومناجيبه وقيل لا يقضيها ثم قال أبو يوسف رحمه الله يصلي الاربع او لا ثم  
الشفعة وقال محمد رحمه الله بعكسه ذكر الصلوات الشهادتين واختلاف على العكس قيل الاختلاف بناء  
على انه نفل مبتدأ او سنة فمن قال انه نفل لا يقدر على الركعتين ومن قال انه سنة يقدر عليهما  
لان كل واحد منهما سنة الا ان احدهما فائتة والاخرى وقتية فيقضي الفائتة على الوقتية  
فان خرج الوقت لا يقضيها وحدها ولا تبعا وقيل يقضيها تبعا وغيرها أي غير سنة الفجر والظهر  
لا يقضي اصلها كتبعا للفرض لا وحده ولا في الوقت ولا بعده **فصل في قضاء الفرائض**  
فرض رعاية الترتيب بين الفروض الخمسة والوزن سواء كان فاشا كلها او بعضها أي اذا  
فانت كل الفروض يجب ان يراعى الترتيب في قضاها بان يقضى اولها وهو مقدم ثم  
وثم ويقضى الكل قبل الوقتية وكذا اذا فات بعض الفروض يقضى اولها وهو مقدم وكذا  
يجب ان يراعى الترتيب بين قضاء الوتر والوقتية فلم يخرج فجر من ذكرانه لم يصل الوتر بل  
يجب لا قضاء الوتر ثم اداء الفجر هذا عند أبي حنيفة خلافا لهما بناء على ان الوتر واجب  
عنده وسنة عندهما وعلى هذا اذ صلى العشاء بقضاء وصلى السنة والوتر ثم  
تبين انه صلى العشاء بغير طهارة فعنده يعيد العشاء والسنة دون الوتر وقت  
وقت العشاء لا بعده وقد سقط الترتيب بعد النسيان فلا يلزمه الا عاده  
وعندهما يعيد الوتر ايضا لكونه للعشاء وفي لفظ قائلين من ذكرانه لم يصل الوتر بل  
يجب للمسلم ان لا يترك الصلوة قصدا وان وقع ذلك من غير قصد وقال الشافعي الترتيب  
سنة الا اذا فات الوقت بان يكون الباقي من الوقت مقدرا ما يسع الوقتية والمتركة  
جميعا وان كان المتركة اكثر من واحد والوقت لا يسع جميع المتركات مع الوقتية  
لكن يسع بعضها مع الوقتية لا يجوز له الوقتية مالم يقض ذلك البعض الذي

الجلد الاول  
في بيان ترتيب الفروض الخمسة والوزن سواء كان فاشا كلها او بعضها أي اذا  
فانت كل الفروض يجب ان يراعى الترتيب في قضاها بان يقضى اولها وهو مقدم ثم  
وثم ويقضى الكل قبل الوقتية وكذا اذا فات بعض الفروض يقضى اولها وهو مقدم وكذا  
يجب ان يراعى الترتيب بين قضاء الوتر والوقتية فلم يخرج فجر من ذكرانه لم يصل الوتر بل  
يجب لا قضاء الوتر ثم اداء الفجر هذا عند أبي حنيفة خلافا لهما بناء على ان الوتر واجب  
عنده وسنة عندهما وعلى هذا اذ صلى العشاء بقضاء وصلى السنة والوتر ثم  
تبين انه صلى العشاء بغير طهارة فعنده يعيد العشاء والسنة دون الوتر وقت  
وقت العشاء لا بعده وقد سقط الترتيب بعد النسيان فلا يلزمه الا عاده  
وعندهما يعيد الوتر ايضا لكونه للعشاء وفي لفظ قائلين من ذكرانه لم يصل الوتر بل  
يجب للمسلم ان لا يترك الصلوة قصدا وان وقع ذلك من غير قصد وقال الشافعي الترتيب  
سنة الا اذا فات الوقت بان يكون الباقي من الوقت مقدرا ما يسع الوقتية والمتركة  
جميعا وان كان المتركة اكثر من واحد والوقت لا يسع جميع المتركات مع الوقتية  
لكن يسع بعضها مع الوقتية لا يجوز له الوقتية مالم يقض ذلك البعض الذي

في بيان ترتيب الفروض الخمسة والوزن سواء كان فاشا كلها او بعضها أي اذا  
فانت كل الفروض يجب ان يراعى الترتيب في قضاها بان يقضى اولها وهو مقدم ثم  
وثم ويقضى الكل قبل الوقتية وكذا اذا فات بعض الفروض يقضى اولها وهو مقدم وكذا  
يجب ان يراعى الترتيب بين قضاء الوتر والوقتية فلم يخرج فجر من ذكرانه لم يصل الوتر بل  
يجب لا قضاء الوتر ثم اداء الفجر هذا عند أبي حنيفة خلافا لهما بناء على ان الوتر واجب  
عنده وسنة عندهما وعلى هذا اذ صلى العشاء بقضاء وصلى السنة والوتر ثم  
تبين انه صلى العشاء بغير طهارة فعنده يعيد العشاء والسنة دون الوتر وقت  
وقت العشاء لا بعده وقد سقط الترتيب بعد النسيان فلا يلزمه الا عاده  
وعندهما يعيد الوتر ايضا لكونه للعشاء وفي لفظ قائلين من ذكرانه لم يصل الوتر بل  
يجب للمسلم ان لا يترك الصلوة قصدا وان وقع ذلك من غير قصد وقال الشافعي الترتيب  
سنة الا اذا فات الوقت بان يكون الباقي من الوقت مقدرا ما يسع الوقتية والمتركة  
جميعا وان كان المتركة اكثر من واحد والوقت لا يسع جميع المتركات مع الوقتية  
لكن يسع بعضها مع الوقتية لا يجوز له الوقتية مالم يقض ذلك البعض الذي







بموجب ما في القواعد والقرائن  
التي لا يمكن أن تكون إلا  
مصادرها الأصلية

لى لان الركعة الواحدة لا تؤتى  
 لى التلى على احد عليه السلام  
 يؤتى عن السنة الرابعة  
 بعد الفرض وهو الصحيح لان  
 المواقيت عليها تجزئة مبدأة  
 بقصود قالوا فى العم الاصل  
 اليها سادسة لانه لا يخل  
 بعد اذ قيل يصح اليها لان  
 ليس بقصود والى من انشأ  
 بعد العم يتناول المقصود فلا يخل  
 الجلال والجلال

تبیان حقایق ازین طریق

فان المأوى بهذه الترخيمية ست وان افسد المقدى قضاها الى الركعتين  
عندها لانه شرع المقدى فيه قصد بخلاف الامام وعند محمد لا قضاء عليه  
اعتبارا بالامام واذا صلى ركعتين نفلا فسهى وسجد السهو في هذا النقل ثم اراد  
ان يصلي ركعتين اخريين وبنى على تخريمه ينبغي ان لا يبقى لثلاثين ما ادى  
من سجود السهو بلا ضرورة لانه يقيم السجود السهو في وسط الصلوة وهو اما شرع  
في اخوها وكل شفع من التطوع وان كان صلوة علمية لكن الترخيمية هنا متحدة  
في هذه الاعتبار يكون المجموع صلوة واحدة فيقيم سجود السهو في وسط الصلوة  
ومم ذلك ان ينبغي وادى حكم ويعيد سجود السهو على الاصح وان سلم في آخر الصلوة  
بنية القطع من وجب عليه سجود السهو في الصلوة ولا يخرج منها فيصم  
الاقتداء به من سجد السهو ولا اى لمن لم يسجد بالسهو الاى لا يكون في الصلوة بل  
رفضها وخرج عنها فلا يصح الاقتداء به وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف  
فسلام من عليه السهو يخرج منه عند ما على سبيل التوقف اما عند محمد وهو قول  
زفر لا يخرج من الصلوة اصلا فعنده يصح الاقتداء به بسجد السهو له لا وثمة الاختلاف  
تظهر في صحة حق الاقتداء كما ذكرنا في انتقاض الطهارة بالفقهية فعندهما لا  
تنقض بل يتم صلاته وسقط عنه سجود السهو وعند محمد ينقض لانها وقعت  
في خلال الصلوة عنده وفي تغير الفرض بنية الاقامة فبان نوى المسافر  
الاقامة بعد السلام وعليه سجود السهو لا ينقلب فرضه اربعا عندهما  
وليسقط عنه سجود السهو وعند محمد رحمه الله يتحول  
فرضه اربعا وعليه ان يسجد للسهو في آخر الصلوة  
هذا هو الموافق للكتب المشهورة من الهداية والكا في  
وغيرهما ولقد اجاز المصنف رحمه الله في تغير عبارة الوقاية

فان المؤدى بهذه التسمية ست وان افسد للمقتدى قضاهاى الركعتين  
 عندها لان شرع للمقتدى فيه قصد بخلاف الامام وعند محمد لا قضاء عليه  
 اعتبارا بالامام واذا صلى ركعتين نفلا فسهى وسجد للسهو في هذا النقل ثم اراد  
 ان يصلى ركعتين اخريين ويبنى على تسمية ينبغي ان لا يبنى لئلا يبطل ما ادى  
 من سجود السهو بل ضرورة لان يقيقه السجود السهو في وسط الصلوة وهو انما شرع  
 في اخوها وكل شفع من القطوع وان كان صلاة علمية لكن التسمية هنا متحدة  
 في هذه الاعتبار يكون المجمع صلوة واحدة فيقع سجود السهو في وسط الصلوة  
 ومع ذلك ان يبنى وادى صح ويعيد سجود السهو على الاصح وان سلم في اخر الصلوة  
 بنية القطع من وجب عليه سجود السهو فزوى الصلوة ولا يخرج منها فيصم  
 الا قد اعبه من سجد للسهو ولا اى ان لم يسجد للسهو الا لا يكون في الصلوة بل  
 رفضا وخروج عنها فلا يصح الا قد اعبه وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف  
 فسلام من عليه السهو يخرج عندهما على سبيل التوقف اما عند محمد وهو قول  
 فخر لا يخرج من الصلوة اصلا فعنده يصح الا قد اعبه بسجد للسهو له ولشركه الا خلا  
 ظهر في صحة حق الا قد اعهما ذكرنا في انتقاض الطهارة بالفقهية فعندهما لا  
 ينقض بل يتم صلواته وسقط عنه سجود السهو وعند محمد ينقض لانها وقعت  
 في خلال الصلوة عنده وفي تغير الفرض بنية الا قاما قبان نوى المسافر  
 لا قاما بعد السلام وعليه سجود السهو لا ينقلب فرضه اربعا عندهما  
 بسقط عنه سجود السهو وعند محمد رحمه الله يتحول  
 فرضه اربعا وعليه ان يسجد للسهو في اخر الصلوة  
 اذا هو الموافق للكتب المشهورة من الهداية والكا في  
 غيرهما ولقد اجاز المصنف رحمه الله في تغير عبارة الوقاية



فانه يفهم منها ظاهر انه اذا فقهه يبطل خصومه بالحققة عندهما ان يبطل السهو  
 وكيف يتصور سجد السهو بعد ما فقهه وايضا يفهم منها ان من هبها انه يصير  
 بنية الاقامة في هذه الحالة فرضه اربعاً ان سجد السهو وليس كذلك فان  
 لا يصير فرضه اربعاً عندهما سجد السهو اولا كما ذكرنا والعجب من المصنف مرج  
 انه قد ر في شرح الزاوية المسائل على ما ذكره في المتن وان يغيرها وان شك  
 في المصلي اول مرة فليدبر انه صلى ثلاثاً اثم اربعاً استأنف الصلوة  
 واختلف المشايخ في معنى اول مرة فقليل معناه ان السهو ليس عادة له لانه  
 لم يسه في عمره الا هذا وقليل معناه اول سهو في تلك الصلوة وقيل اول سهو  
 وقع في جملة الاهدا والاول اشبه واستيناف الصلوة بالسلام اولى ويجوز  
 النية بدون السلام لغووان كثر الشك تحرى واخذ بغالب ظنه ويبنى على اكثر  
 رايه وان تحرى ولم يغلب ظنه فبالاقل اخذ ويبنى على اليقين ولكن عند البناء  
 على الاقل يقعد في موضع حيث توهم اخر صلوته لئلا يصير تأمراً للقعدة  
**الاخيرة فصل في سجود التلاوة** تجب بسجدة بين تكبيرين السجدة واجبة  
 والتكبير مندوب وعند الشافعي مرج سنة مؤكدة بشرط الصلوة من الطهارة  
 واستقبال القبلة وغير ذلك بلا مرجع وتشهد وسلام وقال الشافعي  
 يكبر مرافعا يديه نازلاً ثم يكبر للسجود ولا يرفع يديه ثم يكبر للرفع من السجود  
 ويتشهد ثم يسلم ويقال فيها اي في السجدة سجدة السجود وهو الاحسن واستحسن  
 بعض المتأخرين سبحة ربنا ان كان وعذر بما لمفعولاً واستحسنوا ايضاً  
 ان يقوم ويسجد واذا لم يذكر شيئاً جاز كما في سجدة الصلوة على من تلى آية  
 من اربع عشرة آيات وهي التي في اخر الاعراف وفي الرعد والنحل وبنو اسرائيل  
 مريم واولي الحج والسجدة الثانية في الحج للصلوة بدل على انها قرئت

فان قيل ان السهو ليس عادة فلا  
 له في عمره فلا يوجب على من فقهه  
 ولا يغير بنية من فقهه  
 لا يتصور ان ينفذ عن الاقامة  
 وذلك باسناد الكلام وعلى  
 آخره يمانى بالصلاة وبسبب  
 قلة الاول لا يغير على غيرها  
 وهو الوجه الثاني من  
 الصلوة ١٢  
 على ان يكون على  
 السلام من قوله عليه  
 فلم يدبر ان الشك في سجدة  
 في على الاقل وان لم ارجح  
 المساعدة خارجاً وان سرف  
 المرفوع خارجاً وان سرف  
 على اليقين في تكبير السجدة  
 يتوهم انه آخر صلوة في  
 لا يبطل صلوته بغير السجدة  
 مثاله انه لو شك في  
 ثلثاً او اربعاً ففقد قدر  
 التشهد لا احتمال ان صلى  
 اربعاً فيتم بالقعود ثم  
 زاد ركعة اخرى لا احتمال  
 ان صلى ثلثاً او لو شك في  
 صلى ركعة او ركعتين او  
 ثلاثاً او اربعاً او صلى  
 شيئاً فقد التزمه  
 لا احتمال ان صلى اربعاً

تلاوة الاول

جرح

١٢









وغير ذلك من فارق بيوت بلدة قاصدا للقطع مسافة ثلاثة ايام ولياليها  
بسير وسط مع الاستراحات التي يكون في خلال ذلك وهو اى السير الوسط  
عاسا رايل والراجل في البر وسائر الفلك في البحر اذا اعتدل الريح بان ينظر الى  
كم يسير في ثلاثة ايام ولياليها عند استواء الريح بحيث لم يكن عاصفة ولا هادئة  
يليق بالجبل فانه يعتبر فيه مسيرة ثلاثة ايام ولياليها وان كانت تلك المسافة  
في المثل يقطع هادئة او عند الشافعي مرة السير مقدار يوم وليلة وفي قول يوهين  
وليلتين وفي قول باثني عشر بريل كل بريل اربعة اميال وكل ثلاثة اميال فرسخ  
فيكون ثمانية واربعين ميلا ويكون بالفراخ ستة عشر فرسخا وعند الامام  
بريد كل بريل اثني عشر ميلا وعند ابى يوسف يوهين واكثر الى الثالث وعن الجنيقية  
انما اعتبر ثلاثة مراحل هو قريبا من ثلاثة ايام وقيل يعتبر بالفراخ احدى عشر  
فرسخا او ثمانية عشر فرسخا او خمسة عشر فرسخا على ثمانية عشر لا يعتبر السير في الماء

[illegible]









وأعلم أنه لو قيل إن وطن الإقامة يبطل بالسفر يكفي فإن وطن الإقامة إنما يبطل أثره إذا تحقق السفر وكذا الوطن الأصلي يبطل وطن الإقامة على تقدير السفر فإنه إذا لم يتحقق السفر لا يترتب على بطلان وطن الإقامة حكم شرعي والسفر فوضه أي الحضرة لا يغيران الغائبة فإنه إذا فانت صلواته بأعية في الحضرة يقضيها في السفر أو بعبارة أخرى فانت في السفر يقضيها في الحضرة ركعتين والمعتبر في كون الشخص مقياً أو مسافراً هو الخرج الأخير من الوقت وهو قدر الحرية فإذا كان في ذلك الوقت مقياً ففرضه أربع وإن كان مسافراً ففرضه ركعتان وقيل زفيعت بر قدر ما يمكن من أداء الصلوة فيه حتى إن سافر المقيم في آخر الوقت وبقي منه قدر ما يمكن من أن يصلي ركعتين قصر عنه وإن بقي أقل منه أنه وسفر المعصية كالسفر لقطع الطريق أو البغي على الإمام العادل ووج المرأة من غير محرم وأباق العبد كغيره في الرخص كقصر الصلوة وإباحة الأكل وجواز الصلوة المكتوبة على الراحة وجواز استكمال المسح على الخفين وجواز أكل الميتة عند الضرورة وقال الشافعي رحمه الله سفر المعصية لا يفيد الرخصة فصل في صلوة الجمعة شط لوجب الجمعة هي من الاجتماع كالفرقة من الافتراق أضيف إليه اليوم والصلوة ثم كثرة الاستعمال حتى حذف فيها المضاف وجمعت وقيل جمعت وجمع والجمعة فريضة محكمة ثم لوجبها شرائط ولادائها شرائط والفرق بينهما أن بانتفاء شرط الوجوب يصح الأداء بانتفاء شرط الأداء لا يصح فشرط لوجبها الإقامة بمصر فلا يجب على المسافر والصحة فلا يجب على المريض والحرية فلا يجب على العبد والدعوة فلا يجب على المرأة والبلوغ فلا يجب على الصبي وسائر العباد فلا يجب على الأعشى أو كمال عقائد أو عند الحاجة أو إذا وجد أو إذا يجب عليه وسائر البطل فلا يجب على المفقير الجمعة فضا الوقت إن صلح فأقدها أي عدم هذه الأمور التي هي شرائط الوجوب وإن لم يجب عليه بشرط

ص ١٢٠  
أبي جنيته، واخضعوا في الكفاية العبد المازون في صلوة الجمعة، والعبد الذي حضر باب مع خطبة رابطة مراراً وداكراً الفداء من غير أن يحضر الخطبة والآخر الـ

[illegible]









ويؤدى فطرته فيه تغريم قلب الفقير للصلاة ثم يخرج الى المصل غير مكبر في الطريق  
جهرا ولو كبر من غير جهرا كان حسنا وقال ارحم بكم ارحمكم كما في الاصحى  
وهو رواية عن ابي حنيفة ررح ولا يتنفل قبل صلاته اى قبل صلاة العيد  
خلاف الشافعى ررح ثم قيل الكراهية في المصل خاصة والجمهور على  
الكراهية في المصل او غيره وشرطها اى لصلاة العيد شروط الجمعة  
وجوبا واداء فصلاة العيد واجبة عند الجمهور وهكذا روى  
عن ابي حنيفة ررح وقال شمس الانسنة الاظهر انها سنة من المولدين  
اخذها هدى وتركها ضلالة والاول اصح الخطبة انها في صلاة  
يخالف الخطبة في الجمعة من وجهين احدهما ان الجمعة لا يجوز بدون  
الخطبة بخلاف صلاة العيد والثاني في الجمعة تقدم الخطبة وفي العيد ين  
يؤخرها فان قدم في العيدين جاز ووقتها من ارتفاع الشمس قدام  
ررح او ررحين الى زوالها وان اراد ان يصلى يكبر لا افتتاح ثم يكبر  
ثلاثا رافعا يديه في كل تكبير بعد الثناء ثم يقرأ الفاتحة والسورة ويكبر للركوع  
ويكبر في الركعة الثانية ثلاثا رافعا يديه في كل تكبير بعد القراءة ثم يكبر  
للركوع ويسكت بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث تسيحات ولا يس ذكر تكبيرات  
وقال الشافعى ررح يقول بين كل تكبيرتين سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله  
والله اكبر ويخطب بعد الصلاة خطبتين يعلم فيها احكام صدقة  
الفطر ويصلى غدا بعد زوال غم الهلال مثلا وشهادته عند الامام  
بعد الزوال صلى عيد الفطر من الغدا وان حدث عذرا منع من الصلاة  
في اليوم الثاني لم يصلها بعده واذا صلى الامام صلاة العيد لا يقضى  
من فاتته اى فاتته العيد يقال فاتته الشئ وله ان يصلى ركعتين او اربعاً

هذا الحديث يدل على ان صلاة العيد سنة مؤكدة لا واجبة ولا يكره ان يصلى بها من غير جهرا ولا يكبر فيها

والصلاة الواجبة هي صلاة العيد

والصلاة الواجبة هي صلاة العيد

والصلاة الواجبة هي صلاة العيد

والصلاة الواجبة هي صلاة العيد

والصلاة الواجبة هي صلاة العيد

والصلاة الواجبة هي صلاة العيد

هذا الحديث يدل على ان صلاة العيد سنة مؤكدة لا واجبة ولا يكره ان يصلى بها من غير جهرا ولا يكبر فيها

في هذا اليوم من فاته الصلوة يقضى وحده  
والاصحى كالفطر والاحكام المذكورة لكن  
ان يصلي وينبغي ان يكون اول تناول من القربان فان الناس اضيا والله تعالى  
في هذا اليوم فيستحب ان يكون اول تناولهم من ايضا فانه وهي القربان لكن  
لوم يؤخر الاكل لا يكره هو المختار ويكبر جهرا في الطريق ثم يقطع التكبير كما  
انتهى الى المصل في رواية وفي رواية تكبير حتى شرع الامام في الصلوة ويصل  
ركعتين كالفطر يؤاخر الى ثلثة ايام بعد او غيره ولا يصلي بعد ذلك ولكن  
لو اخر بلا عذر ساء وهو اى الامام يعلم الناس في خطبة تكبير التشريق والالتفات  
فان الخطبة شرعت لتعليم شرع الوقت ويعلم لامام شرع كالحكام الفطرة فاعما  
مشرع للوقت ولا يغتبر في الشرع اجتماع الناس في بعض المواضع يوم عرفه  
ولا يتعلق به ثواب تشبيههم انفسهم بالواقفين بعرفة يوم عرفه وقيل  
لستحب ذلك فان ابن عباس فعل ذلك بالبصرة والجواب ان ذلك لم يكن  
للتشبيه بل للدعاء والوعظ والتذكير ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم  
التعريف بالمدينة ولا يجوز الاختزام في الدين وعننا بحقيقة رحمه الله ليس  
بسنة واما حديثه ان الناس فمن فعله جاز ويجب تكبير التشريق وقيل  
هو سنة وهذه الاضافة ظاهرة على قولهما لان التكبيرات تتبع في ايام  
التشريق عندهما واما عندنا بمحقيقة رحمه الله فلا تتبع شئ منها غيرها فلاضافة  
باعتبار القرب فلوحمل التشريق على صلوة العيد كانت الاضافة ظاهرة على  
قول الكل وهو قوله الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله اعلم وقال  
الشافعي رحمة الله عليه يقول ثلث مرات الله اكبر  
وروى ان جبرئيل عليه السلام لما جاء بالقرآن خاف العجالة

في هذا اليوم من فاته الصلوة يقضى وحده  
والاصحى كالفطر والاحكام المذكورة لكن  
ان يصلي وينبغي ان يكون اول تناول من القربان فان الناس اضيا والله تعالى  
في هذا اليوم فيستحب ان يكون اول تناولهم من ايضا فانه وهي القربان لكن  
لوم يؤخر الاكل لا يكره هو المختار ويكبر جهرا في الطريق ثم يقطع التكبير كما  
انتهى الى المصل في رواية وفي رواية تكبير حتى شرع الامام في الصلوة ويصل  
ركعتين كالفطر يؤاخر الى ثلثة ايام بعد او غيره ولا يصلي بعد ذلك ولكن  
لو اخر بلا عذر ساء وهو اى الامام يعلم الناس في خطبة تكبير التشريق والالتفات  
فان الخطبة شرعت لتعليم شرع الوقت ويعلم لامام شرع كالحكام الفطرة فاعما  
مشرع للوقت ولا يغتبر في الشرع اجتماع الناس في بعض المواضع يوم عرفه  
ولا يتعلق به ثواب تشبيههم انفسهم بالواقفين بعرفة يوم عرفه وقيل  
لستحب ذلك فان ابن عباس فعل ذلك بالبصرة والجواب ان ذلك لم يكن  
للتشبيه بل للدعاء والوعظ والتذكير ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم  
التعريف بالمدينة ولا يجوز الاختزام في الدين وعننا بحقيقة رحمه الله ليس  
بسنة واما حديثه ان الناس فمن فعله جاز ويجب تكبير التشريق وقيل  
هو سنة وهذه الاضافة ظاهرة على قولهما لان التكبيرات تتبع في ايام  
التشريق عندهما واما عندنا بمحقيقة رحمه الله فلا تتبع شئ منها غيرها فلاضافة  
باعتبار القرب فلوحمل التشريق على صلوة العيد كانت الاضافة ظاهرة على  
قول الكل وهو قوله الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله اعلم وقال  
الشافعي رحمة الله عليه يقول ثلث مرات الله اكبر  
وروى ان جبرئيل عليه السلام لما جاء بالقرآن خاف العجالة

في هذا اليوم من فاته الصلوة يقضى وحده  
والاصحى كالفطر والاحكام المذكورة لكن  
ان يصلي وينبغي ان يكون اول تناول من القربان فان الناس اضيا والله تعالى  
في هذا اليوم فيستحب ان يكون اول تناولهم من ايضا فانه وهي القربان لكن  
لوم يؤخر الاكل لا يكره هو المختار ويكبر جهرا في الطريق ثم يقطع التكبير كما  
انتهى الى المصل في رواية وفي رواية تكبير حتى شرع الامام في الصلوة ويصل  
ركعتين كالفطر يؤاخر الى ثلثة ايام بعد او غيره ولا يصلي بعد ذلك ولكن  
لو اخر بلا عذر ساء وهو اى الامام يعلم الناس في خطبة تكبير التشريق والالتفات  
فان الخطبة شرعت لتعليم شرع الوقت ويعلم لامام شرع كالحكام الفطرة فاعما  
مشرع للوقت ولا يغتبر في الشرع اجتماع الناس في بعض المواضع يوم عرفه  
ولا يتعلق به ثواب تشبيههم انفسهم بالواقفين بعرفة يوم عرفه وقيل  
لستحب ذلك فان ابن عباس فعل ذلك بالبصرة والجواب ان ذلك لم يكن  
للتشبيه بل للدعاء والوعظ والتذكير ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم  
التعريف بالمدينة ولا يجوز الاختزام في الدين وعننا بحقيقة رحمه الله ليس  
بسنة واما حديثه ان الناس فمن فعله جاز ويجب تكبير التشريق وقيل  
هو سنة وهذه الاضافة ظاهرة على قولهما لان التكبيرات تتبع في ايام  
التشريق عندهما واما عندنا بمحقيقة رحمه الله فلا تتبع شئ منها غيرها فلاضافة  
باعتبار القرب فلوحمل التشريق على صلوة العيد كانت الاضافة ظاهرة على  
قول الكل وهو قوله الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله اعلم وقال  
الشافعي رحمة الله عليه يقول ثلث مرات الله اكبر  
وروى ان جبرئيل عليه السلام لما جاء بالقرآن خاف العجالة





حتى لو صلى عليه قبل غسله يعاد بعده ويشترط طهارة توب ومكان  
 في حق المصلي والميت جميعا وكذا استر عورة ولا يصلي في اوقات ثلاثة منهية  
 فان فعل بكرة ولا يعاد ولو حضرت الجنازة بعد غروب الشمس بدأ بالمغرب  
 ونيتها ان يقول اللهم اني ارحم ابن اصيلي لك والدعاء هذا الميت فيسره له و  
 تقبله مني وهي اى الصلوة على الميت ان يكبر رافعا يديه بتكبيرية ويتلى  
 بعدها بان يقول سبحنك اللهم وبحمك الخ كما في سائر الصلوات  
 ولا يقرأ الفاتحة بعد الشاء خلافا للشافعي ثم يكبر ثانيا ويصلي على النبي صلى  
 الله عليه وسلم ثم يكبر ثالثا ويدعو له الدعاء المعروف اللهم اغفر لحيتا وميتنا  
 وشاهدا واثنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا واثنا اللهم من احببت معنا فاحيه  
 على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان ومن لم يحسن دعاء في اخر الصلوة  
 اللهم اغفر لمؤمنين والمؤمنات الخ ولا يستغفر للصبي ويقول في مكان مغفرو  
 اللهم اجعله فرطا واجعله لنا اجرا وخر واجعله لنا شافعا ومشفعا ومعنى  
 فرطا اجرا يتقدمنا حتى يدع عليه فان الفرط هو الذي يقدم الجماعة الواردة  
 فتهيأ لهم المنزل وما يحتاجون اليه ومعنى زخر اخيرا باقيا ومعنى شافعا  
 مقبول الشهادة ثم يكبر بربعين بعد عوبعة في ظاهر المذهب وقيل يقول ربنا  
 اتنا في الدنيا حسنة توفي الاخرة حسنة وقنا عذاب النار برحمتك عذاب القبر وعذاب  
 النار وقيل يقول ربنا لا ترزع قلوبنا بعد اذهبيتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك  
 انت الوهاب وقيل يقرأ سبحان ربك رب العزة عما يصفون ويسلم  
 تسليمتين ولا يرفع صوته بالتسليم في صلوة الجنازة كما يرفع في سائر الصلوات  
 وعند الشافعي رحمه يسلم بتسليمة واحدة ولا يرفع يديه في التكبير الا في التكبيرية  
 الاولى خلافا للشافعي رحمه ويقوم الامام بجزء الصلاة والاحق بالامامة

في حق المصلي والميت جميعا وكذا استر عورة ولا يصلي في اوقات ثلاثة منهية  
 فان فعل بكرة ولا يعاد ولو حضرت الجنازة بعد غروب الشمس بدأ بالمغرب  
 ونيتها ان يقول اللهم اني ارحم ابن اصيلي لك والدعاء هذا الميت فيسره له و  
 تقبله مني وهي اى الصلوة على الميت ان يكبر رافعا يديه بتكبيرية ويتلى  
 بعدها بان يقول سبحنك اللهم وبحمك الخ كما في سائر الصلوات  
 ولا يقرأ الفاتحة بعد الشاء خلافا للشافعي ثم يكبر ثانيا ويصلي على النبي صلى  
 الله عليه وسلم ثم يكبر ثالثا ويدعو له الدعاء المعروف اللهم اغفر لحيتا وميتنا  
 وشاهدا واثنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا واثنا اللهم من احببت معنا فاحيه  
 على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان ومن لم يحسن دعاء في اخر الصلوة  
 اللهم اغفر لمؤمنين والمؤمنات الخ ولا يستغفر للصبي ويقول في مكان مغفرو  
 اللهم اجعله فرطا واجعله لنا اجرا وخر واجعله لنا شافعا ومشفعا ومعنى  
 فرطا اجرا يتقدمنا حتى يدع عليه فان الفرط هو الذي يقدم الجماعة الواردة  
 فتهيأ لهم المنزل وما يحتاجون اليه ومعنى زخر اخيرا باقيا ومعنى شافعا  
 مقبول الشهادة ثم يكبر بربعين بعد عوبعة في ظاهر المذهب وقيل يقول ربنا  
 اتنا في الدنيا حسنة توفي الاخرة حسنة وقنا عذاب النار برحمتك عذاب القبر وعذاب  
 النار وقيل يقول ربنا لا ترزع قلوبنا بعد اذهبيتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك  
 انت الوهاب وقيل يقرأ سبحان ربك رب العزة عما يصفون ويسلم  
 تسليمتين ولا يرفع صوته بالتسليم في صلوة الجنازة كما يرفع في سائر الصلوات  
 وعند الشافعي رحمه يسلم بتسليمة واحدة ولا يرفع يديه في التكبير الا في التكبيرية  
 الاولى خلافا للشافعي رحمه ويقوم الامام بجزء الصلاة والاحق بالامامة

في حق المصلي والميت جميعا وكذا استر عورة ولا يصلي في اوقات ثلاثة منهية  
 فان فعل بكرة ولا يعاد ولو حضرت الجنازة بعد غروب الشمس بدأ بالمغرب  
 ونيتها ان يقول اللهم اني ارحم ابن اصيلي لك والدعاء هذا الميت فيسره له و  
 تقبله مني وهي اى الصلوة على الميت ان يكبر رافعا يديه بتكبيرية ويتلى  
 بعدها بان يقول سبحنك اللهم وبحمك الخ كما في سائر الصلوات  
 ولا يقرأ الفاتحة بعد الشاء خلافا للشافعي ثم يكبر ثانيا ويصلي على النبي صلى  
 الله عليه وسلم ثم يكبر ثالثا ويدعو له الدعاء المعروف اللهم اغفر لحيتا وميتنا  
 وشاهدا واثنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا واثنا اللهم من احببت معنا فاحيه  
 على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان ومن لم يحسن دعاء في اخر الصلوة  
 اللهم اغفر لمؤمنين والمؤمنات الخ ولا يستغفر للصبي ويقول في مكان مغفرو  
 اللهم اجعله فرطا واجعله لنا اجرا وخر واجعله لنا شافعا ومشفعا ومعنى  
 فرطا اجرا يتقدمنا حتى يدع عليه فان الفرط هو الذي يقدم الجماعة الواردة  
 فتهيأ لهم المنزل وما يحتاجون اليه ومعنى زخر اخيرا باقيا ومعنى شافعا  
 مقبول الشهادة ثم يكبر بربعين بعد عوبعة في ظاهر المذهب وقيل يقول ربنا  
 اتنا في الدنيا حسنة توفي الاخرة حسنة وقنا عذاب النار برحمتك عذاب القبر وعذاب  
 النار وقيل يقول ربنا لا ترزع قلوبنا بعد اذهبيتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك  
 انت الوهاب وقيل يقرأ سبحان ربك رب العزة عما يصفون ويسلم  
 تسليمتين ولا يرفع صوته بالتسليم في صلوة الجنازة كما يرفع في سائر الصلوات  
 وعند الشافعي رحمه يسلم بتسليمة واحدة ولا يرفع يديه في التكبير الا في التكبيرية  
 الاولى خلافا للشافعي رحمه ويقوم الامام بجزء الصلاة والاحق بالامامة

في حق المصلي والميت جميعا وكذا استر عورة ولا يصلي في اوقات ثلاثة منهية  
 فان فعل بكرة ولا يعاد ولو حضرت الجنازة بعد غروب الشمس بدأ بالمغرب  
 ونيتها ان يقول اللهم اني ارحم ابن اصيلي لك والدعاء هذا الميت فيسره له و  
 تقبله مني وهي اى الصلوة على الميت ان يكبر رافعا يديه بتكبيرية ويتلى  
 بعدها بان يقول سبحنك اللهم وبحمك الخ كما في سائر الصلوات  
 ولا يقرأ الفاتحة بعد الشاء خلافا للشافعي ثم يكبر ثانيا ويصلي على النبي صلى  
 الله عليه وسلم ثم يكبر ثالثا ويدعو له الدعاء المعروف اللهم اغفر لحيتا وميتنا  
 وشاهدا واثنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا واثنا اللهم من احببت معنا فاحيه  
 على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان ومن لم يحسن دعاء في اخر الصلوة  
 اللهم اغفر لمؤمنين والمؤمنات الخ ولا يستغفر للصبي ويقول في مكان مغفرو  
 اللهم اجعله فرطا واجعله لنا اجرا وخر واجعله لنا شافعا ومشفعا ومعنى  
 فرطا اجرا يتقدمنا حتى يدع عليه فان الفرط هو الذي يقدم الجماعة الواردة  
 فتهيأ لهم المنزل وما يحتاجون اليه ومعنى زخر اخيرا باقيا ومعنى شافعا  
 مقبول الشهادة ثم يكبر بربعين بعد عوبعة في ظاهر المذهب وقيل يقول ربنا  
 اتنا في الدنيا حسنة توفي الاخرة حسنة وقنا عذاب النار برحمتك عذاب القبر وعذاب  
 النار وقيل يقول ربنا لا ترزع قلوبنا بعد اذهبيتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك  
 انت الوهاب وقيل يقرأ سبحان ربك رب العزة عما يصفون ويسلم  
 تسليمتين ولا يرفع صوته بالتسليم في صلوة الجنازة كما يرفع في سائر الصلوات  
 وعند الشافعي رحمه يسلم بتسليمة واحدة ولا يرفع يديه في التكبير الا في التكبيرية  
 الاولى خلافا للشافعي رحمه ويقوم الامام بجزء الصلاة والاحق بالامامة





ثلاثة ايام وبعد ما مضت لا يعلى عليه والصحيح الاول لان النفس وتفرق  
 الاجزاء يختلف باختلاف حال الميت من السمن والهزال وباختلاف الزمان من الحر والبرد  
 وباختلاف المكان من الصلابة والرخاوة ولم تجز صلوة الجنازة راكبا مع انها  
 دعاء ودعاء الراكب كدعاء النازل لكن لم تجز لانها صلوة من وجه لوجود  
 التخرمية واستقبال القبلة وكرهت في مسجد جماعة ولو وضع الميت فيه وقال  
 الشافعي رح لا يكره ولو وضع الميت خارج اى خارج المسجد وصلى في المسجد  
 اختلف المشايخ رح فيه فقال بعضهم يكره لان المساجد بنيت لاداء المكتوبات  
 فلا يقيم فيها غيرها الا بعد المطر ونحوه وقال بعضهم لا يكره لان الكراهية لنحو  
 تلويث المسجد لا لما ذكرنا ومن في حمل الجنازة هي بالفتح للميت وبالكسر السرير اربعة  
 رجال وقال الشافعي رح السنة ان يحملها رجلان وطريق الحمل ان تضع مقدمها على عينيك  
 وهو عين الميت ايضا فتضع مؤخرها على عينيك ثم كذا تضع مقدمها على يسارك  
 ثم تضع مؤخرها على يسارك وذلك بيسار الميت ايضا ومن السنة ان يحمل  
 الجنازة من جواربها اربعة وينبغي ان يحمل من كل جانب عشر خطوات ففي  
 الحديث من حمل الجنازة اربعين خطوة كفر عنه اربعون كبيرة وكره حملها على  
 الظهر وعلى الدابة ويسرعون بها لا خبيبا الخب نوع من العدو والمشى خلفها احب  
 خلا فالشافعي فعنده المشى امامها افضل قال ابن مسعود المشى خلف الجنازة  
 افضل من المشى امامها كفضل المكتوبة على النافلة قال الامام الباقى المشى امام  
 الجنازة واسع ما لا يثبأ عدتها ويكره ان يتقدم الكل عليها ولا يمشى فيها ولا شاما  
 ويكره لمستمها رفع الصوت بالذكر والقراءة ويذكر في نفسه وكره الجلوس قبل وضعها  
 عن اغناق الرجال فانه قد يقع الحاجة الى التعاون وفيه موافقة الحاملين وتعظيم  
 الميت والاولى ان يلحق القبران امكن والا يشق وعادة اهل المدينة

عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الميت اذا دفن في قبره فليقل عليه سبعين تسليما

لان جنازة الميت لا تقبل الا من قبلها فلو كان الميت في القبر فليقل عليه سبعين تسليما

عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الميت اذا دفن في قبره فليقل عليه سبعين تسليما

عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الميت اذا دفن في قبره فليقل عليه سبعين تسليما

عليه السلام  
عليه السلام

الاشارة الى هذه الوقعة  
 كيف يارى بقوله تعالى يا ايها  
 الذين آمنوا انزلوا من الارباب  
 التي هي اعين لكم من القلوب  
 انظر الى عليه السلام صلى الله عليه  
 وسلم ان الخبير فخرى عليه السلام  
 قبل مائة ثلثا ارسا  
 لدوى الحارارى من  
 سفيان الثمارى وارى فخر  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم منها وقا له عليه

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

قال فما يصنع قوم ثوبا غير بدوهم  
فما يصنع قوم ثوبا غير بدوهم  
فما يصنع قوم ثوبا غير بدوهم

الشق اضعف اراضيهم فيها الحمد وهو قول الشافعي رحمه والمحمدان يحفر في جانب القبلة  
من القبر حفرة فيوضع فيها الميت ويجعل ذلك كالبيت المسقف والشق ان  
يحفر حفرة وسط القبر فيوضع فيها الميت ويدخل الميت فيه الى المدخل الى القبلة  
يعنى يوضع الجنازة في جانب القبلة من القبر ويجعل منه الميت فيوضع في المدخل وقال  
الشافعي رحمه يسيل سدا وصفة ذلك ان يوضع رأسه عند موضع رجله من القبر  
ثم يسيل من جانب رأسه ويقول واضعه بسم الله وعلى صلاة رسول الله  
لبيسم الله وضعناك وعلى صلاة رسول الله سلمناك وبه قال الشافعي  
لكن عدد الواضعين وترعندة وعدنا الشفع كالوتر ويوجه الى القبلة اى يوضع  
في القبر على جنبه الايسر مستقبل القبلة ويجعل العقدة التي على الكفن ويسوى  
اللبن اى يجعل على الحمد اللب<sup>ن</sup> والقصب هذا الذي لم يكن القصب معمولا فان كان  
معمولا فيكره ويسبح قبرها اى قبر المرأة بثوب عند دفنها حتى يجعل اللب<sup>ن</sup>  
على الحمد ولا يسبح قبر الرجل وكره ان يسوى الاجر والخشب فانهما  
لاحكام البناء والقبر موضع البلى وقال مشائخ بخاري لا يكره الاجر في بلدنا اضعف  
الارض حتى قال الامام محمد بن الفضل لو اتخذوا تابوتا من حديد لم يكن فيه  
باسا وقال ائمة خوارزم لا باس باتخاذ التابوت في أرضنا وفي شرح الجامع الصغير  
اذ تعذر الحمد فلا باس بالتابوت لكن يفتش فيه التراب ويجعل عن يمين الميت  
ويسارة لبن ويلصقه ويهال التراب في القبر ويسم<sup>ن</sup> القبر يقال قبر مسنم  
اى مرتفع غير مسطح واصله من السنام ولا يرفع خلافا للشافعي رحمه وكره  
ابو حنيفة البناء على القبر وابو يوسف الكتابة عليه ومن المشائخ من قال لا باس  
بوضع الاحجار والكتابة ليكون علامة فصل الشهيد فعيل بمعنى  
مفعول لانه مشهود بالجنة بالنص لان الملكة يشهد بموت اكراماله او بمعنى

وہم حج اعلیٰ و برکاتان دخل الصلوات کلوس علی الجورس لھما الحجۃ ۱۲

[illegible]

فَاعْلَ لَانَهُ حَى عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَقُولُونَ مَنْ يَقْتُلُ مُسْبِيلَ اللَّهِ أَمْوَالُهُ حِلٌّ  
 وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ هُوَ شَرٌّ مِمَّا يَهْرَأُ حَتَّى تَزْنَ عَنْ الْجَنْبِ وَالْحَاظِ  
 وَالْمَفْسَاءِ بِالْغَرِّ حَتَّى تَزْنَ عَنْ الصَّبِيِّ قَتْلَ بَجْدِيدٍ ظَلَمَ أَوْ غَيْرِهِ حَتَّى تَزْنَ عَنْ قَتْلِ  
 أَوْحَدٍ أَوْ لَمْ يَجِبْ بِهِ أَى يَهْدِ الْقَتْلَ مَالٍ حَتَّى تَزْنَ عَنْ قَتْلِ بَجِبْ بِهِ الْمَالُ كَالْقَتْلِ  
 خَطَا وَمَعْنَاهُ أَنْ لَا يَكُونُ الْقَتْلُ مُوجِبًا لِلْمَالِ فَإِنَّهُ لَوْ جَبَّ لِلْمَالِ بِسَبَبٍ خَرَّ كَصَاحِبِ  
 الْوَلِيِّ عَنْ مُوجِبِ الْقَتْلِ بِمَالٍ فَالْمَقْتُولُ شَهِيدٌ وَكَمَا إِذَا قَتَلَ لِأَبْنَيْهِ فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ شَهِيدًا مَعَ  
 أَنَّهُ يَجِبُ لِلْمَالِ لَكِنْ لَا يَجِبُ لِلْمَالِ بِنَفْسِ الْقَتْلِ فَإِنَّ هَذَا الْقَتْلَ يُوجِبُ الْقَضَاءَ فِي الْأَصْلِ  
 لِأَنَّهُ سَقَطَ الْقَضَاءُ لِحُجَّةِ الْوَالِدِ كَمَا يَنْبَغِي أَنْ يَشْتَرِطَ الْعَقْلُ أَيْضًا كَمَا اشْتَرَطَ الْعَقْلُ  
 وَالطَّهَارَةُ وَالْإِسْلَامُ إِذَا ثَلَاثَةٌ شَرَطُوا فِي حَنِيفَةٍ وَوَجَدَ مِيتَةً جَرَّحَهَا فِي الْمَوْتَةِ  
 وَلَمْ يَرْتِثْ أَى لَمْ يَصِدْ خَلْفًا فِي بَابِ الشَّهَادَةِ يُقَالُ ثَوْبٌ شَيْ خُلِقَ وَسَجِيٌّ فَأَكْتَمَ وَمَنْ  
 قَتَلَهُ أَهْلُ الْحَرْبِ أَوْ الْبَغِيِّ أَوْ قَطَاعَ الطَّرِيقِ بِأَى شَيْءٍ قَتَلُوهُ فَهُوَ شَهِيدٌ فَيَنْزَعُ عَنْهُ  
 مَا لَيْسَ مِنْ جَنْسِ الْكُفْرِ كَالْفِرْقَةِ وَالْحَشْوِ وَالْقُلُوبَةِ وَالسَّالِمَةِ وَهُوَ غَيْرُ ثَوْبَةٍ الَّتِي  
 يَلْبِسُهَا وَيَخْتَصُّ بِهَا وَأَنْ نَقُصَّ كَفَنَهُ عَنْ كَفَنِ السَّنَةِ بَانَ لَمْ يَكُنْ مَا يَكُونُ مِنْ جَنْسِ  
 الْكُفْرِ كَالْأَنْزَارِ وَخَوِّهِ يَزَادُ حَتَّى يَتِمَّ الْكُفْرُ وَأَنْ تَرَادَ عَلَى كَفَنِهِ السَّنَةُ يَنْقُصُ كَيْتَمَ أَى  
 يَصِيرُ كَفَنُهُ عَلَى وَجْهِ السَّنَةِ وَلَا يَغْسَلُ الشَّهِيدَ وَيَدْفِنُ مَعَهُ وَيُصَلِّي عَلَيْهِ وَقَالَ  
 الشَّافِعِيُّ لَا يُصَلِّي عَلَيْهِ وَغَسَلَ مَنْ وَجَدَ قَتِيلًا فِي مَصْرٍ وَلَا يَعْلَمُ قَاتِلَهُ لَأنَّهُ لَا يَجِبُ  
 فِيهِ الدِّيَّةُ فَخَفَّفَ أَثَرُ الظُّلْمِ بِسَبَبِ الْعَوْضِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْمَوْضِعُ فَضَارَ كَانَ نَفْسُهُ بَاقِيَةً  
 بَبَقَاءِ الْعَوْضِ هَذَا إِذَا وَجَدَ الْقَتِيلَ فِي الْمَصْرِ وَوَجَدَ فِي الْمَفَازَةِ لَيْسَ بِقَرَبِهَا  
 عَمْرًا لَا يَجِبُ فِيهِ الدِّيَّةُ فَلَا يَغْسَلُ إِذَا وَجَدَ بِهِ أَثَرَ الْقَتْلِ وَكَذَا إِذَا عَلِمَ قَاتِلَهُ لَمْ يَجِبْ لَهُ  
 فَإِنَّ الْوَاجِبَ فِيهِ الْقَضَاءُ وَهُوَ عَقُوبَةٌ وَلَيْسَ بِعَوْضٍ فَلَا يَغْسَلُ وَمَنْ جَرَّحَ وَارْتَدَّ  
 وَحَاصِلُ الْأَمْرِ تَلَاثَتَانِ يَنْبَغِي شَيْءٌ مِنْهُمَا فَرَقَ الْحَيَوَةُ بَانَ نَامَ وَشَرِبَ فَإِنْ

والقطع  
 فاعل لانه حى عند الله تعالى لا يقولون من يقتل مسبيل الله امواله حلال  
 ولكن لا تشعرون هو شر مما يهرا حتى تزن عن الجنب والحاض  
 والمفساء بالغر حتى تزن عن الصبي قتل بجديد ظلم او غيره حتى تزن عن قتل  
 اوحد ولم يجب به اى يهدى القتل مال حتى تزن عن قتل بجب به المال كالقتل  
 خطأ ومعناه ان لا يكون القتل موجبا للمال فانه لو وجب للمال بسبب اخر كصاحب  
 الولي عن موجب القتل بمال فالمقتول شهيد وكما اذا قتل لابنه فان كان شهيدا مع  
 انه يجب للمال لكن لا يجب للمال بنفس القتل فان هذا القتل يوجب القصاص في الاصل  
 الا انه سقط القصاص لحجة الوالد كما ينبغي ان يشترط العقل ايضا كما اشترط العقل  
 والطهارة والاسلام اذا ثلثة شرطوا في حنيفة ووجد ميتة جرحها في الموتة  
 ولم يرتث اى لم يصدر خلفا في باب الشهادة يقال ثوب شى خلق وسجى فأكتم ومن  
 قتله اهل الحرب البغى وقطاع الطريق باى شى قتلوه فهو شهيد فينزعه عنه  
 ما ليس من جنس الكفر كالفرقة والحشو والقلوبة والسالم وهو غير ثوبه الذى  
 يلبسه ويختص به وان نقص كفنه عن كفن السنة بان لم يكن ما يكون من جنس  
 الكفر كالانزار ونحوه يزار حتى يتم الكفر وان تراد على كفنه السنة ينقص كيتم اى  
 يصير كفنه على وجه السنة ولا يغسل الشهيد ويدفن معه ويصلى عليه وقا  
 الشافعى لا يصلى عليه وغسل من وجد قتيلا في مصر ولا يعلم قاتله لانه لا يجب  
 فيه الدية فخفف اثر الظلم بسبب العوض فان لم يكن الموضع فضر كان نفسه باقية  
 ببقاء العوض هذا اذا وجد القتيلى في المصر ووجد في المفازة ليس بقربها  
 عمر ان لا يجب في الدية فلا يغسل اذا وجد به اثر القتل وكذا اذا علم قاتله لمعينه  
 فان الواجب فيه القصاص وهو عقوبة وليس بعوض فلا يغسل ومن جرح وارتد  
 وحاصل الامر ثلاثان ينبغى شيئا منهما فرق الحية بان نام وشرب فان

فانما لا يغسل  
 فاعل لانه حى عند الله تعالى لا يقولون من يقتل مسبيل الله امواله حلال  
 ولكن لا تشعرون هو شر مما يهرا حتى تزن عن الجنب والحاض  
 والمفساء بالغر حتى تزن عن الصبي قتل بجديد ظلم او غيره حتى تزن عن قتل  
 اوحد ولم يجب به اى يهدى القتل مال حتى تزن عن قتل بجب به المال كالقتل  
 خطأ ومعناه ان لا يكون القتل موجبا للمال فانه لو وجب للمال بسبب اخر كصاحب  
 الولي عن موجب القتل بمال فالمقتول شهيد وكما اذا قتل لابنه فان كان شهيدا مع  
 انه يجب للمال لكن لا يجب للمال بنفس القتل فان هذا القتل يوجب القصاص في الاصل  
 الا انه سقط القصاص لحجة الوالد كما ينبغي ان يشترط العقل ايضا كما اشترط العقل  
 والطهارة والاسلام اذا ثلثة شرطوا في حنيفة ووجد ميتة جرحها في الموتة  
 ولم يرتث اى لم يصدر خلفا في باب الشهادة يقال ثوب شى خلق وسجى فأكتم ومن  
 قتله اهل الحرب البغى وقطاع الطريق باى شى قتلوه فهو شهيد فينزعه عنه  
 ما ليس من جنس الكفر كالفرقة والحشو والقلوبة والسالم وهو غير ثوبه الذى  
 يلبسه ويختص به وان نقص كفنه عن كفن السنة بان لم يكن ما يكون من جنس  
 الكفر كالانزار ونحوه يزار حتى يتم الكفر وان تراد على كفنه السنة ينقص كيتم اى  
 يصير كفنه على وجه السنة ولا يغسل الشهيد ويدفن معه ويصلى عليه وقا  
 الشافعى لا يصلى عليه وغسل من وجد قتيلا في مصر ولا يعلم قاتله لانه لا يجب  
 فيه الدية فخفف اثر الظلم بسبب العوض فان لم يكن الموضع فضر كان نفسه باقية  
 ببقاء العوض هذا اذا وجد القتيلى في المصر ووجد في المفازة ليس بقربها  
 عمر ان لا يجب في الدية فلا يغسل اذا وجد به اثر القتل وكذا اذا علم قاتله لمعينه  
 فان الواجب فيه القصاص وهو عقوبة وليس بعوض فلا يغسل ومن جرح وارتد  
 وحاصل الامر ثلاثان ينبغى شيئا منهما فرق الحية بان نام وشرب فان

١٠٦  
 من الامور  
 من الامور  
 من الامور

شهداء احد ما تو اعطاشا ولم يشربوا شيئا وكان الكأس يدار عليهم خوفا من نقص  
 الشهادة او عولج او اواه خيمة او نقل من المعركة اى من المكان الذى خرج فيه  
 حيا وهذا ان ينقل او ان ينقل من بين الصنفين كيلا يطاه الخيول فليس يثبت  
 ما تال شيئا من الراحة او يبقى علاقا حتى مضى وقت صلوة كامل كما روى عن ابى  
 يوسف رح وان بقي حيا زائل العقل في هذا الوقت لا يغسل وعن محمد رح ان عا  
 مكانه يوما اوليلة يغسل عن ابى يوسف رح ان عاش اكثر اليوم او الليل يغسل  
 اقامة لاكثر مقام الكل او اوصى بشئ الا يصلى عند ابى يوسف رح ارتثاث  
 محمد رح لا واختلف المتأخرون في ذلك فمنهم من قال لا خلاف فيما اذا اوصى  
 بشئ من اموال الآخرة اما اذا اوصى بشئ من اموال الدنيا فهو ارتثاث ويغسل  
 بالاتفاق وقيل اذا اوصى بامور الآخرة لا يغسل اتفاقا والخلاف فيما اذا اوصى  
 بامور الدنيا وقيل لا خلاف بينهما فما قال ابو يوسف رح محمول على ما اذا اوصى بامور  
 الدنيا وعند ذلك يغسل اجماعا وما قال محمد رح محمول على ما اذا اوصى بامور الآخرة  
 وعند ذلك لا يغسل اتفاقا وصلى عليهم لا يحتاج الى ما ذكره لان هولاء ليسوا  
 بشهداء وبعد ما ذكر ان هولاء يغسلون علم انهم ليسوا بشهداء وعلم انهم يصلى  
 عليهم كما يصلى على سائر المسلمين وان قتل بغير اوقطع طريق غسل ولا يصلى عليه  
 وقال الشافعى رح صلى الله عليه وانما لا يصلى على الباغي اذا قتل في الحرب اما ان  
 قتل بعد ما وضع الحرب اوزارها يصلى عليه وكن اقطاع الطريق  
 انما لا يصلى عليه اذا قتل في الحرب اما اذا اخذه الامام ثم قتله صلى الله عليه  
 واذا قتل الانسان نفسه خطأ فانه يغسل ويصلى عليه بلا  
 خلاف واما اذا قتل نفسه عمدا اختلف المشايخ فيه فقال  
 الامام الحلواني الاصح عندي انه يصلى وتقبل توبته ان تاب في

منه ذلك ان كان  
 لما في شدة  
 يصير غفلة  
 فيقال  
 انما يصلى  
 وقيل  
 لا يغسل  
 وقيل  
 الجواز  
 او زار  
 بنوت  
 يمسك  
 يقبل  
 الجلد الاول  
 فتش  
 فتش  
 الفتا  
 وقيل  
 لا يغسل  
 وقيل  
 لا يغسل  
 وقال  
 عليه  
 فتش  
 بالقبض  
 عليه  
 ففضل  
 ان يغسل  
 ففضل  
 ففضل

من الامور  
 من الامور  
 من الامور





في اثبات الرض في حق من كان في حاله  
منه ولا يجوز كذا في المعصية  
لان التعلق لا يجوز كذا في المعصية  
فكذلك العوض لا يجوز في ركبها  
ما شيا في غير المعصية ولا  
عمل كثير مفيد لان المشي  
لا يفرق بين الساجد ولا يصلي  
لان السجدة على كثير  
في الصلاة  
نظرها في فضل الصلاة  
الكعبة في الكعبة فوق  
الركعة طهرت على رضى  
وصلى فيه وقلوبنا الى ان  
طهر ابي الله تعالى

لا نهم لاحقون حيث اذكر كواول الصلوة ومضوا الى وجه العدو ثم جاءت  
الآخرى وهم الذين اذكر كواول صلوته الامام وامتت الصلوة بما هي بالقراءة لانهم مضوا  
حيث لم يدركوا اول صلوته الامام وهذا اذا تنازع القوم في الصلوة خلف الامام  
واما اذا لم ينازعوا صلى بطائفة تمام الصلوة ويرسلهم الى وجه العدو ويأمر  
واحد من الطائفة الاخرى ان يصلى بهم وقال مالك يصلى بالطائفة  
الاولى ركعة وينظر الامام حتى تصلى الطائفة الاولى الركعة الثانية وسلم  
وتذهب الى وجه العدو وجاءت الطائفة الثانية فيصلى الامام بهم الركعة الثانية  
ثم يسلم ويقومون لقضاء الركعة الاولى به قال الشافعي انه يقول لا يسلم الامام  
حتى تقضى الطائفة الثانية الركعة الاولى ثم يسلم وحده ويسلمون معه وان نزل الخو  
بمحبة لا يقدر على الصلوة نازلين صلوا ركبا نا غير جماعة بل فرادى وعن محمد  
انه جوزه لهم ان يصلوا ركبا نا جماعة بالايماء بالركوع والسجود الى اى جهة قد مراد  
ذلك لان الصلوة على الدابة يجوز بدون عذر وهذا عذر فانه اذا كان الرجل في السفر  
والطريق لم يجد ركبا يابسافانه تقف الدابة مستقبل القبلة ويصلى بالايماء اذا امكنه  
ايقاف الدابة وان لم يمكنه على اي قاف الدابة مستقبل القبلة فايصلى مستندا للقبلة  
بالايماء فان سار الذي بنفسه فلا باس به لكن لا يشر صاحبها وهذا في الفرائض واما  
في النوافل فيجوز على الدابة بالايماء الى اى جهة شاء سواء قدر على النزول ولم يقدر  
وقد ذكرناهما فيما قبل ويفسدها القتال لانه عمل كثير خلاف لما لك سره والشافعي  
وكذلك المشي والركوب وان كان ماشيا هاربا من العدو ولم يمكنه الوقوف  
ليصلى لا يصلى ماشيا خلا للشافعي رحمه وكذا لا يصلى وهو يقاتل وان ذهب  
الوقت فصل في الصلوة في الكعبة صوفي جوف الكعبة صلوة الفرض  
تفعل خلا للشافعي رحمه فيها ومالك في الفرائض كذا ذكر الخلاف في هذا ولو كان

في الصلاة  
فان خضع في حاله  
كنا والركعة في حق  
للضرورة على ما تقدم  
في باب الزمان  
يجوز جماعة لعدم  
الاداء كان ركبا  
الامام على الدابة  
عن غير ركبة  
احراز الفضيلة  
وقد يجوز ان  
ذلك هو الفضل  
لا على ركبة  
في حق من كان في حاله  
منه ولا يجوز كذا في المعصية  
لان التعلق لا يجوز كذا في المعصية  
فكذلك العوض لا يجوز في ركبها  
ما شيا في غير المعصية ولا  
عمل كثير مفيد لان المشي  
لا يفرق بين الساجد ولا يصلي  
لان السجدة على كثير  
في الصلاة  
نظرها في فضل الصلاة  
الكعبة في الكعبة فوق  
الركعة طهرت على رضى  
وصلى فيه وقلوبنا الى ان  
طهر ابي الله تعالى

ظهره اى ظهر المقتدى الى ظهر امامه اى صلى صلاة الجماعة في الكعبة فيجعل بعض  
 القوم ظهره الى ظهر الامام <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> لانه توجه الى الكعبة ولم يعتقد امامه مخطئا بخلافه  
 ما لو تحروا في ليلة مظلمة واقتدوا بامام فانه لا يصح صلوة من علم انه على الف  
 الامام في الجهة كان عند امامه غير مستقبل القبلة فلم يصح اقتداء به <sup>هنا</sup>  
 كل جانب قبله فلم يعتقد امامه مخطئا في اقتداء به لا يصح الصلوة لمن جعل  
 ظهره الى وجهه اى الامام لانه مقدم على امامه ولو كان وجهه الى وجه الامام  
 جاز وبكره وينبغي لمن يواجه الامام ان يجعل بينه وبين الامام سترة احتراماً  
 عن التشبه بعباد الصورة فان كان على عين الامام او على سيارة فهو جائز ايضا  
 ولو صلى على سطح الكعبة يصح صلوته وان لم يكن بين يديه سترة وقال الشافعي  
 لا يصح الا ان يكون بين يديه سترة لكنه كرهه فوفى ما عندنا تعظيم الكعبة <sup>هنا</sup> اقتداء  
 اى صلى الامام في المسجد الحرام فخلق الناس واقتدوا به حولها اى حول الكعبة وبعضهم  
 اقترب اليها اى الى جدران الكعبة من ابعاصها <sup>هنا</sup> اقتداء وان لم يكن ذلك البعض الذي اقترب  
 الى الجدران من جانبها اى في جانب الامام اما اذا كان ذلك البعض الذي اقترب الى الجدران  
 من جانب الامام لا يصح اقتداءه لانه مقدم على امامه بخلافه اذ لم يكن في جانب الامام  
 فانه لم يقع هناك كتاب الزكوة يقال نكى الزرع اى غنما وفلان منكم  
 اى طاهر وكلا المعنيين موجود في الزكوة لانه سبب لتمام المال بالتحلف  
 في الدنيا والثواب في الآخرة وسبب الطهارة عن الاثام ويطلق الزكوة  
 في الشرع على القدر المخرج الى الفقير كقوله تعالى واتوا الزكوة وعلى امتداد ذلك القدر قال  
 تعالى الذين هم للزكوة فاعطوا وهي الزكوة لا تجب اراد بالوجوب القطعي وهو  
 بمعنى الفرض فلا شبهة في وجوب الزكوة بمجملته وان كان في تفاصيلها خلاف الا  
 علم فلا يوجب على العبد قنا كان او مكنتا او مدبراً مكلف اى عاقل <sup>هنا</sup> بالغ

أضمرت في قلبي شيئا وهذا الاشتقاق أقرب كذا في المغرب المال لضمه وكفوفه  
المالك وقاعنه أو سقط في الجراد فن في الصحراء ونسومك كذا المدفون في الدلائل  
فيجب في الزكاة وفي المدفون في الأرض والكر ما خلا المشاة ومجده بان كان له دين على  
آخر فجرة سنين ولا حجة عليه ثم صلت له بينة بان أقر عند الشهود وكان ذلك  
المغصوب وطال ما أخذ أخذه السلطان مضادة فان هذه الأموال فوصلت إلى  
يد المالك لا يجب الزكاة من الشين التي كانت ضامرا فيها وفيه خلا فزرو الشافعي  
ولو كان المال على مقرط أو معسر أو كان على جاحد به عليه بينة عايلة أو علم القاضي  
يجب الزكاة لما مضى هذه رواية عند محمد وفي رواية أخرى عنه يجب وإن كان يعلم  
أن له بينة أو ليس كل شاهد بعد ولا كل قاض بعد وفي الخاصة بين يدي  
القاضي والنية لا يجب بنفسها بخلافه لا قرار بشرط لصحة الزكاة النية وقت  
وقت الاداء أي وقت اداء الزكاة أو وقت الغزل من المال مقدار الواجب إذا نوى أن  
يؤدي الزكاة فجعل يتصدق إلى آخر السنة فلم يحضر النية لم يجز لما ان النية  
يهتبر اقترانها بالفعل ولم يوجب إلا إذا تصدق على الفقير بالكل أي بجميعه فإن يسقط  
عن فرض الزكاة وإن لم ينيو وكذا لو هب دينه على فقير منه ولو أدى بعض  
النصار بلا نية سقط زكاة المؤدى عند محمد وعند أبي يوسف مخرج لا يسقط  
ولو هب بينه من فقير ونوى زكاة دين آخر على رجل آخر ونوى عين زكاة له  
لم يجز ما لو أدى العين عن الدين صم فصل وليس فيما دوا خمس من الأبل  
زكاة فإذا بلغ خمسا وحال عليها الحال يجزئها شاة إلى تسعة كانت عشرا  
فيها شاتان إلى أربع عشرة فإذا كانت خمس عشرة يجب فيها ثلاث شاة إلى عشرة  
وإذا كانت عشرين ففيها أربع شاة فظهر أنه تجب في كل خمس من الأبل شاة  
شاة إلى أربع عشرين ثم تجب في كل خمس عشرين بنت مخاض وهي الناقة التي استكملت سنتها ودخلت

المعسر ولو معسر أو من عايلة  
قبض والملك بدل عايلة  
وإذا لم يكن بدلا من مال  
كلوصية والميراث والمهر والدية  
وبدل المكتبة فإما في كفاية  
وإذا ما بديل عايلة مال القارة  
كسبيد الخزنة فغير الزكاة  
قالا أنزك في كل ما يقبض  
الأدوية والبذل كذا في الزكاة

جامع الرموز  
أي كلفها قال السيف  
المصادرة كذا في الزكاة  
كرن والمشتد إن يرضى  
دوام الضارية إلى زمان  
الوصول فلو حدثت بعد

في الزكاة  
مضى العمل في الزكاة  
كما في التنوير  
في الزكاة

في الزكاة  
في الزكاة  
في الزكاة  
في الزكاة

في الزكاة  
في الزكاة  
في الزكاة  
في الزكاة

[illegible]









[illegible][illegible][illegible]

اھل فخر و خراجہ بالرحمی کہد اللہ حافظ النبی اول الباب بنامہادار و اہل بیت عجل اللہ تعالیٰ فرجہم و غفرہم یسندل سے صاحب



المقوم بأحدهما النعم وعن أبي يوسف نقل العروض بما اشترها لكان ائتم  
من النقود وان اشترها بغير النقود قومها بالنقد الغالب عن محمد بن يعقوب  
بالنقد الغالب على كل حال سواء اشترها بأحد النقدين أو بغيره ويجوز  
دفع القيمة في الزكوة وكذا في صدقة الفطر والعشر والكفارة وللنذر  
وقال الشافعي رحمه لا يجوز أداء غير منصوب عليه فمن له خمس من  
الابل وجب عليه شاه فعندنا يجوز أداء قيمة الشاة وعنده ينعين أداء  
الشاة على هذا القياس والهلاك أي هلاك مال الزكوة بعد الحول لنسقط  
الزكوة فان هلك كل المال يسقط كل الواجب ولم يجب شيء وان فوط بعد الحول في  
الأداء وان هلك بعض المال تنسقط الزكوة بحصته أي بحصة الهالك وقال  
الشافعي رحمه لا يضمن إذا هلك بعد التمكن من الأداء ولو طلب الساعي فلم يعط  
الزكوة وهلك المال لا يضمن أيضا على الأصح وتجب الزكوة في النصاب لا  
العفو من ملك أربعين من الابل وهلك منه أربعة فإنه يجب عليه بذل الباقي  
فسميت وثلاثين ولا يجب الزكوة في العفو وهو أربعة بشئ فيجب بذل مخاضها هلك  
بعد الحول خمسة عشرة من أربعين بغير فاته تصرف الهلاك أو لا إلى العفو  
وهو أربعة ثم إلى النصاب بل العفو وهي ستة وثلاثون فسقط بذل الباقي  
وقال محمد بن زفر رحمه يجب الزكوة في النصاب والعفو من ملك ثمانين شاة وهلك  
نصفها بعد الحول يجب شاة عندا بيمينه رحمه وعند محمد بن زفر رحمه يجب نصف  
شاة ومن كان له في ابتداء الحول نصاب فاستفاد في أثناء الحول مال من جنسه يضم  
المال المستفاد في وسط الحول إلى نصاب من جنسه كما إذا كان له مائة درهم وحال عليه  
الحول وقد حصل في أثناء الحول مائة درهم يضم المائة إلى المائتين وينبغي عن الكل  
وقال الشافعي لا يضمن وان كان المستفاد من غير جنس ماله لا يضمن عندنا أيضا وان كان

هذا هو الأصل في الزكوة  
من النقود وان اشترها بغير النقود قومها بالنقد الغالب  
بالنقد الغالب على كل حال سواء اشترها بأحد النقدين أو بغيره  
دفع القيمة في الزكوة وكذا في صدقة الفطر والعشر والكفارة  
وقال الشافعي رحمه لا يجوز أداء غير منصوب عليه  
من له خمس من الابل وجب عليه شاه فعندنا يجوز أداء قيمة الشاة  
وعنده ينعين أداء الشاة على هذا القياس والهلاك أي هلاك مال الزكوة  
بعد الحول لنسقط الزكوة فان هلك كل المال يسقط كل الواجب ولم يجب شيء  
وان فوط بعد الحول في الأداء وان هلك بعض المال تنسقط الزكوة بحصته  
أي بحصة الهالك وقال الشافعي رحمه لا يضمن إذا هلك بعد التمكن من الأداء  
ولو طلب الساعي فلم يعط الزكوة وهلك المال لا يضمن أيضا على الأصح  
وتجب الزكوة في النصاب لا العفو من ملك أربعين من الابل وهلك منه أربعة  
فإنه يجب عليه بذل الباقي فسميت وثلاثين ولا يجب الزكوة في العفو وهو أربعة  
بشئ فيجب بذل مخاضها هلك بعد الحول خمسة عشرة من أربعين بغير فاته  
تصرف الهلاك أو لا إلى العفو وهو أربعة ثم إلى النصاب بل العفو وهي ستة  
وثلاثون فسقط بذل الباقي وقال محمد بن زفر رحمه يجب الزكوة في النصاب  
والعفو من ملك ثمانين شاة وهلك نصفها بعد الحول يجب شاة عندا بيمينه  
رحمه وعند محمد بن زفر رحمه يجب نصف شاة ومن كان له في ابتداء الحول  
نصاب فاستفاد في أثناء الحول مال من جنسه يضم المال المستفاد في وسط الحول  
إلى نصاب من جنسه كما إذا كان له مائة درهم وحال عليه الحول وقد حصل في  
أثناء الحول مائة درهم يضم المائة إلى المائتين وينبغي عن الكل وقال الشافعي  
لا يضمن وان كان المستفاد من غير جنس ماله لا يضمن عندنا أيضا وان كان

هذا هو الأصل في الزكوة  
من النقود وان اشترها بغير النقود قومها بالنقد الغالب  
بالنقد الغالب على كل حال سواء اشترها بأحد النقدين أو بغيره  
دفع القيمة في الزكوة وكذا في صدقة الفطر والعشر والكفارة  
وقال الشافعي رحمه لا يجوز أداء غير منصوب عليه  
من له خمس من الابل وجب عليه شاه فعندنا يجوز أداء قيمة الشاة  
وعنده ينعين أداء الشاة على هذا القياس والهلاك أي هلاك مال الزكوة  
بعد الحول لنسقط الزكوة فان هلك كل المال يسقط كل الواجب ولم يجب شيء  
وان فوط بعد الحول في الأداء وان هلك بعض المال تنسقط الزكوة بحصته  
أي بحصة الهالك وقال الشافعي رحمه لا يضمن إذا هلك بعد التمكن من الأداء  
ولو طلب الساعي فلم يعط الزكوة وهلك المال لا يضمن أيضا على الأصح  
وتجب الزكوة في النصاب لا العفو من ملك أربعين من الابل وهلك منه أربعة  
فإنه يجب عليه بذل الباقي فسميت وثلاثين ولا يجب الزكوة في العفو وهو أربعة  
بشئ فيجب بذل مخاضها هلك بعد الحول خمسة عشرة من أربعين بغير فاته  
تصرف الهلاك أو لا إلى العفو وهو أربعة ثم إلى النصاب بل العفو وهي ستة  
وثلاثون فسقط بذل الباقي وقال محمد بن زفر رحمه يجب الزكوة في النصاب  
والعفو من ملك ثمانين شاة وهلك نصفها بعد الحول يجب شاة عندا بيمينه  
رحمه وعند محمد بن زفر رحمه يجب نصف شاة ومن كان له في ابتداء الحول  
نصاب فاستفاد في أثناء الحول مال من جنسه يضم المال المستفاد في وسط الحول  
إلى نصاب من جنسه كما إذا كان له مائة درهم وحال عليه الحول وقد حصل في  
أثناء الحول مائة درهم يضم المائة إلى المائتين وينبغي عن الكل وقال الشافعي  
لا يضمن وان كان المستفاد من غير جنس ماله لا يضمن عندنا أيضا وان كان



التجار وما من لها مائة من النصوص وكما يأخذ العاشر صدقات الاموال  
 الظاهرة يأخذ الصدقات الاموال الباطنة التي يكون مع التاجر في اخذ  
 من المسلم اذ امر عليه بمائة وعشرون من الذي ضعفه الى نصف العشر  
 وصدقا اي المسلم والذي مع اليمين ان مر بالمال على العاشر ان انكرا  
 اتمام الحول والفراغ من الدين اي دين العباد او ادعيا اداه اي العشر  
 الى عاشر اخر يعلم وجوده في هذه السنة اما اذا لم يكن في هذه السنة  
 عاشر اخر لم يصدق الظهور كذبهما يقرين او ادعيا اداه الى فقير في غير  
 السوئم او لو ادعيا الاداء في السوئم لم يصدق اذ ليس للنك اداه الى الفقير في  
 السوئم بل حق الاخذ للسلطان وقال الشافعي يصدق ويأخذ من الحر العشر  
 ان لم يعلم قدره يأخذون من اهل الحرب منا وان علم ذلك كالعشر مثلا لاخذ  
 عاشرنا مثله منهم ان كان ما يأخذون منا بعضا من اموالنا ولو انهم اخذوا  
 كل مال تاجرنا لا تأخذ كل تاجرنا جرمهم لاخذ وهو منهي عنه ولم يأخذ منه اي  
 الحر شيئا ان لم يأخذ منا شيئا وعشر خمر الذي لا خنزيرة في مرفق على العاشر  
 بخمر وخنزيرة اخذ نصف عشر قيمة الخمر ولم يعشر الخنزير مطلقا سواء كان منفردا  
 او مع خمر فطريق معرفة قيمة الخمر الرجوع الى اهل الذمة وقال في عشرهما  
 وقال ابو يوسف في عشرهما اذ مر بها جميعا كان جعل الخنزير يتبع الخمر وان مر  
 بكل واحد على الافراد عشر الخمر دون الخنزير وقال الشافعي لا يعشرهما ولا يعشر  
 امانة كالصناعة وما لا مضاربة فان لم يمر على العاشر بالصناعة او مال  
 المضاربة لا يؤخذ شيئا وكان ابو حنيفة يقول او لا يعشر مال المضاربة وهو قول  
 ابو يوسف ومحمد وعشر الحر ثانيا قبل الحول جاتا من داره ان من الحر  
 على العاشر ثم مر عليه مرة اخرى لا يعشر حق الحول وان عشر فرجع الى داره ثم خرج ودمر

[illegible]







فيرفع اليه لوباء الماء فيصبه رجل آخر ثم ينزل مائه الى الماء مرة اخرى وهكذا يلبث  
رفع مؤن الزرع اى فيما خرج من الارض بنماه العشر ونصف العشر ولا يرفع  
المؤن كاجر العمل ونفقته البقر وكري الانهار وغير ذلك وقيل يرفع المؤن ويعيش  
الباقى وماء السماء والبرث التي حفرت في ارض العشر وماء العين التي ظهرت  
في ارض العشر وماء البحر عشرين واما ماء البير التي حفرت في ارض حراجية وعين  
يظهر في ارض حراجية فخر اجي فان الماء يأخذ حكم الارض لانه خارج  
منها وماء انهار حفرتها العجم قيد اتعاني مثل فخر الملك على طريق الكوفة من  
فخر لا يجر ومرة خارجي وكذا ماء الانهار الاربع المشهورة كسيحون نهر نجف  
وجيحون نهر خوزم ودجلة نهر بغداد وفرات نهر كوفة وهذا عند ابي يوسف  
لا عند محمد كانه فان ماء هذه الانهار عنده عشرون وارض العرب كلها عشريته وهي  
ما بين الغريب الى اقصى حجر باليمن طولا وما بين الذهباء عالى الى اقصى يقاتها مشارق  
عرضا وما اى كل بلد اسلم اهلها بغير قتال او فتح بالقتال عنوة قهرا وغلبة وقسم  
بين جيشنا الفاتحين عشرون اذا كان بماء سقى السماء واستخرجت عين ويسقى  
بها والبصرة عند ابي يوسف عشرون والسواد<sup>عليه</sup> اى سواد العراق خارجي وحدها طولا  
من قرب الموصل الى عبادان وعرضا من الغريب الى حلوان سمي سواد الخضر  
اشجاره وارض عموما اى كل بلد فتح عنوة او قر عليه اهلها ولم يقسم بين جيشنا  
او صالحهم اى صلح اهلها الا فام خراجية ان كانت يسقى بماء الخراج اما ان  
كانت يسقى بماء العشيرة فهو عشيرة وكل موات اجبي يعتبر بقربه عند  
ابي يوسف عجم فان كان بقرب الارض العشراية فهو عشيرة  
وان كان بقرب الارض الخراجية فهو خراجي والمصرقة عنده عشرون وان  
كان بقرب الارض الخراجية باجماع الصحابة وقال محمد بن ابيها اسماء

فكان منهم  
خارجة فخرج في قو  
القطع عن الاض الحاج  
مارا فخرج ثم سبقت  
صاغت شعيرة بالاربع  
صاغت شعيرة بالاربع  
في قيسر الطبيعة كان في الجوط  
ولويسقة ثم قبا العشر  
دمرة بالخراب ففقه العشر  
لان فيه معنى العبادة كما  
في السم ساسي الجامع  
اي اسم حج والامام العبد  
وكما نيان واهم كثر اديان  
وساسا نيان واهم كثر اديان  
المستول في خلافة عثمان  
بن عفان رضي الله تعالى عنهما  
جامع الرصون  
وان كان اصل بعضها  
من اذنية خلاف كبر الكلك فان  
سري خفوف من الفرات على  
اوتة من بغداد ومنها  
نهمية دمر والفرج  
منسوب الى الفرج  
في الاصل باصط  
ارضا اوكرها وادرجه خلا  
لوحيه ثم سبقت  
ما يفيض

١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١  
 ٤٨٢  
 ٤٨٣  
 ٤٨٤  
 ٤٨٥  
 ٤٨٦  
 ٤٨٧  
 ٤٨٨  
 ٤٨٩  
 ٤٩٠  
 ٤٩١  
 ٤٩٢  
 ٤٩٣  
 ٤٩٤  
 ٤٩٥  
 ٤٩٦  
 ٤٩٧  
 ٤٩٨  
 ٤٩٩  
 ٥٠٠  
 ٥٠١  
 ٥٠٢  
 ٥٠٣  
 ٥٠٤  
 ٥٠٥  
 ٥٠٦  
 ٥٠٧  
 ٥٠٨  
 ٥٠٩  
 ٥١٠  
 ٥١١  
 ٥١٢  
 ٥١٣  
 ٥١٤  
 ٥١٥  
 ٥١٦  
 ٥١٧  
 ٥١٨  
 ٥١٩  
 ٥٢٠  
 ٥٢١

جامع الرمونا



فيؤخذ من المسلم الخراج وان شأى الكافر ارضه كانت عشر بيمين مسلم وقبضها  
 وضع عليها الخراج عند البخينة ر وقال ابو يوسف ر عليه العشر مضاعفا ويؤ  
 وضع الخراج وقال محمد ر يبقى عشرة على حالها ثم في رواية عن محمد ر يصير مضاعفا  
 الصدقات وفي رواية مصارف الخراج فصل في المصارف مضاعف الزكاة هو  
 الفقير اى من له ما يكفيه دون نصاب فلا يسال والمسكين اى من لا شئ له  
 فيسأل كذا نقل عن البخينة ر وعنه على عكسه وهو من هذا النافع ر والاول  
 اصح وعليه عامة السلف والفقير والمسكين صنفان وعن ابى يوسف ر انهما صنف  
 واحد وعامل الصدقة اى من نصبه الامام لاستيفاء الصدقات والعشرو فيعطى  
 ما يسعه عياله اعوانه بقدر عمله غير مقدر باليمن وعند الشافعى ر يقدر به  
 والمكاتب فيعان في فك رفته باداء بدل الكتابة ومدى لا يملك نصابا  
 فاضلا عن دينه وقال الشافعى ر من يحتمل دينه التغطية فتنة يقضى فيه  
 وان ملك نصابا فاضلا وفي سبيل الله اى منقطع القراءة اى الفقراء منهم عند  
 ابى يونس ر ولا يصير الى اغنياء الغزاة وقال الشافعى ر يصرف ومنقطع الخ  
 عند محمد ر اى الفقراء منهم وابن السبيل اى من لمال لا يكون معه سمي به  
 لانه لزم السفر والسبيل وابن السبيل غنى ملكا تقديرا وفقيرا فيصير  
 الزكاة الى الكل اى كل واحد من هؤلاء ويصرف الى البعض ويقتصر عليه عند  
 الشافعى ر لا يجوز ما لم يصرف الى الاصناف السبعة من كل صنف ثلثه  
 وليشترط ان يكون الصنف تملك اى على وجه التملك فلا يصير الى بناء المسكين  
 المبيت وقضاء دينه لا يصير الزكاة الى من بينهما ولادى اصله كابييه وجدا وان  
 علا وقرعه كولداه وولاد ولداه وان سفل او زوجية فلا يصرف  
 الزوج الى الزوجة ولو كانت معتدة من بائن ولا الزوجة الزوجا

الاصناف السبعة من كل صنف ثلثه ولا يصير الى بناء المسكين المبيت وقضاء دينه لا يصير الزكاة الى من بينهما ولادى اصله كابييه وجدا وان علا وقرعه كولداه وولاد ولداه وان سفل او زوجية فلا يصرف الزوج الى الزوجة ولو كانت معتدة من بائن ولا الزوجة الزوجا

الاصناف السبعة من كل صنف ثلثه ولا يصير الى بناء المسكين المبيت وقضاء دينه لا يصير الزكاة الى من بينهما ولادى اصله كابييه وجدا وان علا وقرعه كولداه وولاد ولداه وان سفل او زوجية فلا يصرف الزوج الى الزوجة ولو كانت معتدة من بائن ولا الزوجة الزوجا

الاصناف السبعة من كل صنف ثلثه ولا يصير الى بناء المسكين المبيت وقضاء دينه لا يصير الزكاة الى من بينهما ولادى اصله كابييه وجدا وان علا وقرعه كولداه وولاد ولداه وان سفل او زوجية فلا يصرف الزوج الى الزوجة ولو كانت معتدة من بائن ولا الزوجة الزوجا

ولا يصرف الى مملوكه قنا كان او مكاتبا او مديرا او ام ولد ولا الى عبد اعتق لعضه  
وقال رحمه الله لا يصرف الى غني يملك نصبا من لى مال كان ولا يشترط ان يكون قاضيا  
عن حاجة الاصلية وهي مسكنه وهي ثيابه وخادمه ومركبه وسلاحه ولا يشترط  
النماء ويجوز صرفها الى من يملك اقل من النصاب وان كان يملكها مكبا وقيل لا يحل  
لصبي المدين وقال الشافعي لا يحل لمن ملك خمسين درهما ولا الى مملوك مملوك  
الغني والمراد بالمملوك عبد المالك بدلالة ما سبق من ان المكاتب احد المصارف ولا  
الى طفل ذي طفل الغني ويجوز الصرف الى ولد الغني النكاح كبيد او لا يصرف الى بني هاشم  
وهم آل عباس آل علي رضي آل جعفر وآل عقيل وآل حارث بن عبد المطلب ولا الى  
مواليهم اي معتق هولاء وعن ابي حنيفة رحمه لا باس بالصدقات كلها على بني هاشم  
وقال الطحاوي واخذ بجوازها الصدقة الى بني هاشم ولا يصرف الى ذمي وقال زفر  
الاسلام ليس بشرط في مصرف الزكاة وجاز مصرفها اي غير الزكاة كصنعة الفطر  
وصنعة النذر واليهما الى ذمي وقال الشافعي رحمه لا يجوز وهو رواية عن ابي يوسف  
وان دفع الزكاة الى من تجرى في حاله وظنه مصرفا للزكاة مثل ان وجد في دليل الفقر  
قال في فقيرا واخر مسلم انه فقير فظفر انه مملوك اي عبدا او مكاتبه لا يجزيه ويعيد  
اي الزكاة وان ظهر موطن اخر مثل هذا بان ظهر له غني او هاشمي او كافرا او ابوا  
يجزيه ولا يعيد ها وقال ابو يوسف رحمه يعيد ها وهذا اذا كان دفع تجرى وفي اكثر  
راية انه مصرفا اما لو شك فلم يجز او تجرى فدفع وفي اكثر راية ان ليس مصرفا  
يجزيه ويعيد ها وندب دفع ما يغنيه اي مقدرا ما يغني الفقير عن السؤال يوما  
والصدق بالهم اولي من ان يجعل فلوسا ويصرفها على الفقراء وكراهه قد النصا كما  
دهم الفقير واحد غير ملون وان دفع جاوز زفر رحمه لا يجوز لكونه نفقا من اليد آخر  
واعا يصرف صدق كل بل فيها اي الالهة الا ان ينقلها الى قريبه الى قوم هم حرم من اهل بيته

ان يصرف الى مملوكه قنا كان او مكاتبا او مديرا او ام ولد ولا الى عبد اعتق لعضه  
وقال رحمه الله لا يصرف الى غني يملك نصبا من لى مال كان ولا يشترط ان يكون قاضيا  
عن حاجة الاصلية وهي مسكنه وهي ثيابه وخادمه ومركبه وسلاحه ولا يشترط  
النماء ويجوز صرفها الى من يملك اقل من النصاب وان كان يملكها مكبا وقيل لا يحل  
لصبي المدين وقال الشافعي لا يحل لمن ملك خمسين درهما ولا الى مملوك مملوك  
الغني والمراد بالمملوك عبد المالك بدلالة ما سبق من ان المكاتب احد المصارف ولا  
الى طفل ذي طفل الغني ويجوز الصرف الى ولد الغني النكاح كبيد او لا يصرف الى بني هاشم  
وهم آل عباس آل علي رضي آل جعفر وآل عقيل وآل حارث بن عبد المطلب ولا الى  
مواليهم اي معتق هولاء وعن ابي حنيفة رحمه لا باس بالصدقات كلها على بني هاشم  
وقال الطحاوي واخذ بجوازها الصدقة الى بني هاشم ولا يصرف الى ذمي وقال زفر  
الاسلام ليس بشرط في مصرف الزكاة وجاز مصرفها اي غير الزكاة كصنعة الفطر  
وصنعة النذر واليهما الى ذمي وقال الشافعي رحمه لا يجوز وهو رواية عن ابي يوسف  
وان دفع الزكاة الى من تجرى في حاله وظنه مصرفا للزكاة مثل ان وجد في دليل الفقر  
قال في فقيرا واخر مسلم انه فقير فظفر انه مملوك اي عبدا او مكاتبه لا يجزيه ويعيد  
اي الزكاة وان ظهر موطن اخر مثل هذا بان ظهر له غني او هاشمي او كافرا او ابوا  
يجزيه ولا يعيد ها وقال ابو يوسف رحمه يعيد ها وهذا اذا كان دفع تجرى وفي اكثر  
راية انه مصرفا اما لو شك فلم يجز او تجرى فدفع وفي اكثر راية ان ليس مصرفا  
يجزيه ويعيد ها وندب دفع ما يغنيه اي مقدرا ما يغني الفقير عن السؤال يوما  
والصدق بالهم اولي من ان يجعل فلوسا ويصرفها على الفقراء وكراهه قد النصا كما  
دهم الفقير واحد غير ملون وان دفع جاوز زفر رحمه لا يجوز لكونه نفقا من اليد آخر  
واعا يصرف صدق كل بل فيها اي الالهة الا ان ينقلها الى قريبه الى قوم هم حرم من اهل بيته

ان يصرف الى مملوكه قنا كان او مكاتبا او مديرا او ام ولد ولا الى عبد اعتق لعضه

ان يصرف الى مملوكه قنا كان او مكاتبا او مديرا او ام ولد ولا الى عبد اعتق لعضه  
وقال رحمه الله لا يصرف الى غني يملك نصبا من لى مال كان ولا يشترط ان يكون قاضيا  
عن حاجة الاصلية وهي مسكنه وهي ثيابه وخادمه ومركبه وسلاحه ولا يشترط  
النماء ويجوز صرفها الى من يملك اقل من النصاب وان كان يملكها مكبا وقيل لا يحل  
لصبي المدين وقال الشافعي لا يحل لمن ملك خمسين درهما ولا الى مملوك مملوك  
الغني والمراد بالمملوك عبد المالك بدلالة ما سبق من ان المكاتب احد المصارف ولا  
الى طفل ذي طفل الغني ويجوز الصرف الى ولد الغني النكاح كبيد او لا يصرف الى بني هاشم  
وهم آل عباس آل علي رضي آل جعفر وآل عقيل وآل حارث بن عبد المطلب ولا الى  
مواليهم اي معتق هولاء وعن ابي حنيفة رحمه لا باس بالصدقات كلها على بني هاشم  
وقال الطحاوي واخذ بجوازها الصدقة الى بني هاشم ولا يصرف الى ذمي وقال زفر  
الاسلام ليس بشرط في مصرف الزكاة وجاز مصرفها اي غير الزكاة كصنعة الفطر  
وصنعة النذر واليهما الى ذمي وقال الشافعي رحمه لا يجوز وهو رواية عن ابي يوسف  
وان دفع الزكاة الى من تجرى في حاله وظنه مصرفا للزكاة مثل ان وجد في دليل الفقر  
قال في فقيرا واخر مسلم انه فقير فظفر انه مملوك اي عبدا او مكاتبه لا يجزيه ويعيد  
اي الزكاة وان ظهر موطن اخر مثل هذا بان ظهر له غني او هاشمي او كافرا او ابوا  
يجزيه ولا يعيد ها وقال ابو يوسف رحمه يعيد ها وهذا اذا كان دفع تجرى وفي اكثر  
راية انه مصرفا اما لو شك فلم يجز او تجرى فدفع وفي اكثر راية ان ليس مصرفا  
يجزيه ويعيد ها وندب دفع ما يغنيه اي مقدرا ما يغني الفقير عن السؤال يوما  
والصدق بالهم اولي من ان يجعل فلوسا ويصرفها على الفقراء وكراهه قد النصا كما  
دهم الفقير واحد غير ملون وان دفع جاوز زفر رحمه لا يجوز لكونه نفقا من اليد آخر  
واعا يصرف صدق كل بل فيها اي الالهة الا ان ينقلها الى قريبه الى قوم هم حرم من اهل بيته







14

[illegible]

لَمَّا رَأَى الْيَتِيمَ وَالْمَسْكِينُ وَالْمُسْلِمَ ذَا الْحِمْلِ أَلَامَهُمْ أَلَامَ الْيَتِيمِ الْمُسْلِمِ الْمَسْكِينِ



التي وجدت فيها النية ولم يرد في أصل النية والآي وان ظهر ان لم يكن من مضطرا  
 فنقل في جميع الوجوه التي وجدت فيها النية الا فيما اذا نوى الصوم عن واجب  
 آخر فان الاصح انه يقع عن ذلك الواجب الاخر وان ذهب البعض الى انه نقل الوجوه  
 المذكورة في هذه المسئلة سمعت ومن رأى هلال رمضان وحده أو رأى هلال  
 فطر وحده دون غيره يصوم في هلال الصوم ان قبل قوله وان رد قوله واما  
 في هلال الفطر ان قبل قوله يفطر وان رد قوله يصوم ففي قوله وان رد اضطر  
 الى ان يتحقق بهلال الصوم فقط فان لم يصم واقطر بعد ما رد القاضي قوله  
 قضى فقط ولا كفارة عليه وقال الشافعي رح يكفر ان افطر بالوقوع  
 كما هو مذهبه ولو افطر الراي قبل ان يرد القاضي قوله لختلف المشايخ فيه فيصح  
 انه لا يجب الكفارة وقبل بلا لفظ اشهد ودعوى خبر عدل ولو كان ذلك  
 العدل قنأ او امرأة ومحد وداني قذف تائباً للصوم اذا كان السماء مع غيم  
 ونحوه كخيار غيم رواية الهلال وعن ابى خنيفة رح انه لا يقبل شهادة المحمودة  
 في القذف وقال الطحاوي يقبل شهادة الفاسق وعندما لا يحل يشترط المثني  
 وكذا عند الشافعي رح في احد توليد وشراط اذا كان السماء مع غيم ونحوها  
 للفطر تصاب الشهادة اي رجلان حران او رجل حر وامرأتان حرتان وشروط  
 ايضا كلفها اي لفظ الشهادة والعدالة في الشهادة ولا يشترط الدعوى  
 فيها اي في هلال الصوم والفطر لو كان السماء بلا غيم ونحوه شرط ان يشهد  
 جميع عظيم كثير يقع العلم بخبرهم فيما اي في هلال الصوم والفطر قيل فاحمد  
 الاكثر اهل الحلة وعن ابى يوسف رح غشور رجل وعند محمد رح ان يتواتر الخبر من كل  
 جانب ولو جاء واحد من خارج المصطفى فظاهر الرواية انه لا يقبل شهادته وذكر الطحاوي انه  
 يقبل شهادة الواحد اذا جاء من خارج المصطفى وكذا اذا كان على مكان المصطفى والحج عن الجنيحة

عن ابى حنيفة رح ان من غشور رجل وعند محمد رح ان يتواتر الخبر من كل جانب ولو جاء واحد من خارج المصطفى فظاهر الرواية انه لا يقبل شهادته وذكر الطحاوي انه يقبل شهادة الواحد اذا جاء من خارج المصطفى وكذا اذا كان على مكان المصطفى والحج عن الجنيحة

عن ابى حنيفة رح ان من غشور رجل وعند محمد رح ان يتواتر الخبر من كل جانب ولو جاء واحد من خارج المصطفى فظاهر الرواية انه لا يقبل شهادته وذكر الطحاوي انه يقبل شهادة الواحد اذا جاء من خارج المصطفى وكذا اذا كان على مكان المصطفى والحج عن الجنيحة

بجملته

عن ابى حنيفة رح ان من غشور رجل وعند محمد رح ان يتواتر الخبر من كل جانب ولو جاء واحد من خارج المصطفى فظاهر الرواية انه لا يقبل شهادته وذكر الطحاوي انه يقبل شهادة الواحد اذا جاء من خارج المصطفى وكذا اذا كان على مكان المصطفى والحج عن الجنيحة

عن ابى حنيفة رح ان من غشور رجل وعند محمد رح ان يتواتر الخبر من كل جانب ولو جاء واحد من خارج المصطفى فظاهر الرواية انه لا يقبل شهادته وذكر الطحاوي انه يقبل شهادة الواحد اذا جاء من خارج المصطفى وكذا اذا كان على مكان المصطفى والحج عن الجنيحة

انه يقبل شهادة الرجلين او رجل وامرأتين وعن خلف بن ايوب رحمه الله  
قال خمسة في بله قليل وقال الشافعي رحمه الله يقبل شهادة الواحدة ولو بصوتين  
يوم يقول عدلين حل الفطر ويقول عدل لا يحل لهم الفطر اى اذا شهد  
اشنان على هلال رمضان والسماء مغيبة قبلت شهادتهما لكونهما عدلين  
وصاموا اثنتين يوما ولم يروا هلال الشوال حل لهم الفطر ان شهدوا واحدا  
عدل على هلال رمضان وفي السماء علة وصاموا اثنتين يوما ولم يروا هلال  
لا يحل لهم ان يفطر واخرا الفالحمد رحمه الله فان الفطر عندنا يثبت بتبعية الصوم  
والاصحى كالفطر في الاحكام المذكورة وعن ابي حنيفة انه كهللال رمضان  
والاول هو الاصح **فصل في موجب الافساد الصوم ومن جامع او جومع**  
في احد السبيلين اى القبل والدرعما فعليه القضاء والكفارة انزل او لم  
ينزل بشرط تولى الحشفة فالمراد باحد السبيلين بفرية كلمة من فرائض الكفارة  
بوطى الميت بل حكمها حكم البهيمية كما سيذكر وعن ابي حنيفة رحمه الله ان جامع والدرع  
لا كفارة عليه والاول اصح وان كانت المرأة مكروهة لا كفارة عليها وكذا  
لو كانت مكروهة في الابتداء ثم طأ وعته وفي احد قولى الشافعي لا كفارة على  
المرأة وفي قوله يجب عليها ينحل عنها الزوج بالمال ان كان موسرا او اكل وشرب  
غذاء او دواء عمدا قصى وكفر وقال الشافعي رحمه الله لا كفارة في الاكل والشرب  
كالظواهر اى كفارة الصوم مثل كفارة الظهار وهى عتق رقية فان لم يجد فصيام  
شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا وعند الشافعي  
رحم يتخير بين الاشياء الثلاثة وعند مالك رحمه الله يتخير ولا يشترط التتابع في  
الصوم وهى اى الكفارة بخلاف فساد اداء الصوم رمضان ولا كفارة وفساد غير صوم  
رمضان وقصير فقط ان افطر خطا بالان فطر خطا غير قصير وهذا القول هو كما اذا مضى استنشق

[illegible]

## الحمد الاول

[illegible][illegible]







[illegible]

وقضوا ببلد قديمة وعند الشافعي رحمه الله إذا خافت على الولد يجب عليه الفدية وهو  
سفر لا يضره أحب وإن افطر جاز لم يخلف المرض إذا لم يضر الصوم فإنه لم يجر  
الافطار وقال الشافعي رحمه الله الفطر أفضل وعند أصحاب الطواهر لا يجوز الصوم  
في السفر وأنهم لم يرضوا إقام المسافر نفقات أي المريض والمساكين فدى  
وارثه ما فات عنهم أن يشاء أي المريض والمساكين بعد أي بعد الصحة أو الإقامة  
بقدره أي بقدر ما فات مثلاً فإن عشرين يوماً وعاش بعد الصحة والإقامة  
عشرين يوماً ولم يقض اليوم فكل وارث قد عشرين يوماً والآي وإن لم يعيش بعد  
الصحة والإقامة قد ما فات فبقدرها أي بقدر الصحة والإقامة فدى وارثه كما إذا  
فات عشرين يوماً وعاش وإقام عشرة أيام فدى وارثه قد وعشرة أيام وشرط  
لوجوب كإداء الفدية على الوارث الإيلاء وإن لم يوص بربع الوارث جاز وعند  
الشافعي رحمه الله على الوارث وإن لم يوص بنصف الإيلاء بالفداء من الثلث أو ثلث  
المال وعند الشافعي رحمه الله من جميع المال ويعتبر فدية كل صلوة فائت  
كصوم يوم أي كفدية جهوم هو الصحيح وعند البعض فدية صلوة يوم وليلة قد  
صوم يوم وعبادة غيره أي غير الميت لا تجزئ به أي لا يكفي به فلا يصح ولا يصوم  
عن الميت وليه خلاف للشافعي رحمه الله ويلزم صوم النفل بالشرع فنوا  
فسد قضى خلاف للشافعي رحمه الله تعالى إلا في الأيام المنهية التي تنهى الصوم  
فيها أي خمسة أيام يوم الفطر ويوم الأضحي وثلاثة بعده وهي أيام  
التشريق فلا قضاء لو شرع في هذه الأيام متنفلاً وافطر عند أبي  
يوسف رحمه الله تعالى ومحمد رحمه الله يجب القضاء وصح المنذر بالصوم  
فيها أي في الأيام المنهية خلاف للزفر والشافعي رحمه الله تعالى لكن إذا  
نذر افطر وقضى هذه الأيام ومع ذلك أن صام صوماً وخرج عن عبادة

فوقی بل اعلیٰ مراد ما روینا  
دفعه دوازدهمین که در این  
ادوی غوغا و فتنه باجماع  
فصل اول که در این باب  
بدریضا اید که در این  
نوشته شده که در این  
الان لغوی و در این

[illegible]

السبراد خب لا خيال فيه فقه السبراد الخواص العزلة. كان ليوم الجاهل ان حدوده مائة رطل

[illegible]

الذي روى من شهر في صوم النفل لا يباح له الا فطار بلا عذر في رواية وسياح في  
 رواية لكن يفطر بعد رخصيا فله ثلث قضى سواء كان ضيقا او مضيقا وفي الذخيرة  
 هذا اذا كان قبل الزوال فلما بعد الزوال لا ينبغي ان يفطر الا اذا كان في ثلث  
 عقود بالولدين او باحدهما ويمسك بقية يومه رعية حتى الوقت بالمشاهدة  
 بالصائمين مسافر قدم بلده وحائض طهرت وصبي بلغ وكافر اسلم قيل  
 هذا الامساك واجب وقيل مستحب لانه مفطر فليقبح عليه الكفر من المظفر  
 ولا يقضى هذا في اي الصبي الذي بلغ والكافر الذي اسلم اليوم الذي بلغ واسلم  
 فيه وان افطر خلا فاما لرحمة الله تعالى وعن ابي يوسف ردا اذا زال الكفر  
 والصبا قبل الزوال يجي القضاء ومن العلماء من يقول عليهم قضاء هذا اليوم  
 والايام الماضية بخلاف المسافر والحائض فانها يقضيان ويثم الصوم  
 من هو مقيم في اول النهار وسافر في آخره وكن ايلتم الصوم من هو مقيم  
 في آخر النهار وسافر في اوله ولو افطر هذا المقيم والمسافر يقضى الصوم  
 ولا كفارة عليه وجنون كل شهر مسقط الصوم لا البعض اي الجنون اذا استمر  
 شهر رمضان يسقط الصوم خلا فاما لرحمة وان لم يستمر في الشهر بل افاق  
 في بعضه لا يسقط الصوم بل يقضى ما فات خلا فالكفر والشقاق في شهرهما الله تعالى  
 ثم لا فرق بين الجنون الاصل بان يبلغ مجنوننا والعارضي بان جن بعد البلوغ وعن محمد  
 رحمه الله اذا بلغ مجنوننا وفاقا في بعض الشهر لا يجعليه القضاء وان اعمى  
 عليه ايا ما ساء كانت الاعماء كل الشهر او بعضه قضاه ايا تلك الايام الا يوما  
 نواه اي نوى الصوم فيه فمن اعمى عليه في نهار رمضان لم يقض اليوم الذي  
 حدث فيه الاعماء فان المسلم لا يخلو عن عزيمة الصوم في رمضان وان اعمى عليه  
 ليلة منه قضى كل غير يوم تلك الليلة لا مرو قال مالك رحمه الله لا يقضى ما بعده

المجلد الاول

الذي روى من شهر في صوم النفل لا يباح له الا فطار بلا عذر في رواية وسياح في  
 رواية لكن يفطر بعد رخصيا فله ثلث قضى سواء كان ضيقا او مضيقا وفي الذخيرة  
 هذا اذا كان قبل الزوال فلما بعد الزوال لا ينبغي ان يفطر الا اذا كان في ثلث  
 عقود بالولدين او باحدهما ويمسك بقية يومه رعية حتى الوقت بالمشاهدة  
 بالصائمين مسافر قدم بلده وحائض طهرت وصبي بلغ وكافر اسلم قيل  
 هذا الامساك واجب وقيل مستحب لانه مفطر فليقبح عليه الكفر من المظفر  
 ولا يقضى هذا في اي الصبي الذي بلغ والكافر الذي اسلم اليوم الذي بلغ واسلم  
 فيه وان افطر خلا فاما لرحمة الله تعالى وعن ابي يوسف ردا اذا زال الكفر  
 والصبا قبل الزوال يجي القضاء ومن العلماء من يقول عليهم قضاء هذا اليوم  
 والايام الماضية بخلاف المسافر والحائض فانها يقضيان ويثم الصوم  
 من هو مقيم في اول النهار وسافر في آخره وكن ايلتم الصوم من هو مقيم  
 في آخر النهار وسافر في اوله ولو افطر هذا المقيم والمسافر يقضى الصوم  
 ولا كفارة عليه وجنون كل شهر مسقط الصوم لا البعض اي الجنون اذا استمر  
 شهر رمضان يسقط الصوم خلا فاما لرحمة وان لم يستمر في الشهر بل افاق  
 في بعضه لا يسقط الصوم بل يقضى ما فات خلا فالكفر والشقاق في شهرهما الله تعالى  
 ثم لا فرق بين الجنون الاصل بان يبلغ مجنوننا والعارضي بان جن بعد البلوغ وعن محمد  
 رحمه الله اذا بلغ مجنوننا وفاقا في بعض الشهر لا يجعليه القضاء وان اعمى  
 عليه ايا ما ساء كانت الاعماء كل الشهر او بعضه قضاه ايا تلك الايام الا يوما  
 نواه اي نوى الصوم فيه فمن اعمى عليه في نهار رمضان لم يقض اليوم الذي  
 حدث فيه الاعماء فان المسلم لا يخلو عن عزيمة الصوم في رمضان وان اعمى عليه  
 ليلة منه قضى كل غير يوم تلك الليلة لا مرو قال مالك رحمه الله لا يقضى ما بعده

في شهر رمضان لا يقضى الصوم في الجنون الا اذا استمر في الشهر بل افاق في بعضه لا يسقط الصوم بل يقضى ما فات خلا فالكفر والشقاق في شهرهما الله تعالى

في شهر رمضان لا يقضى الصوم في الجنون الا اذا استمر في الشهر بل افاق في بعضه لا يسقط الصوم بل يقضى ما فات خلا فالكفر والشقاق في شهرهما الله تعالى



يُحْكَمُ بِقَدْرِ مَا يَصِلُ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ أَوْ سِتٍّ بِحَسَبِ الْخِلَافِ فِي سُنَّةِ الْجُمُعَةِ  
وَلَا يَفْسُدُ بِمَكْتَنِهِ فِي الْجَمَاعَةِ الْكُوفَةُ أَيْ مِنْ ذَلِكَ وَلَوْ يَوْمًا وَلَيْلَةً إِلَّا أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ  
لِلدُّقَاتِ فَإِنْ خَرَجَ <sup>إِلَى عَمَلٍ</sup> ++ ++ ++ مِنَ الْمَسْجِدِ سَاعَةً بَلَدًا عُدَّ رُفْسًا عَتَكَافًا وَقَالَ أَحْمَدُ  
لَا يَفْسُدُ مَا لَمْ يَخْرُجْ أَكْثَرُ مِنْ نَصْفِ يَوْمٍ وَفِي قَوْلِهِ خَرَجَ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَوْ أَخْرَجَ كُرْهًا لَا  
يَفْسُدُ وَفِي قَوْلِهِ بَلَدًا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَوْ خَرَجَ بَعْدَ الْمَرَضِ أَوِ النَّسْيِ أَوْ بَانْهَدَامِ  
الْمَسْجِدِ إِلَى مَسْجِدٍ آخَرَ لَا يَفْسُدُ وَيَأْكُلُ وَيَشْرَبُ وَيَنَامُ وَيَبْهَمُ وَيَشْتَرِي قَبْلَهُ أَيْ فِي الْمَسْجِدِ  
لِلْحَاجَةِ الْأَصْلِيَّةِ أَيْ مَا لَا يَدُلُّ مِنْهُ وَأَمَّا إِذَا بَاعَ وَاشْتَرَى لِلتَّجَارَةِ بَكَرَهُ بِلَا حَصَرٍ رَمِيمٍ  
فِي الْمَسْجِدِ لَا يَفْعَلُ هَذِهِ الْأَفْعَالُ فِي الْمَسْجِدِ غَيْرُهُ أَيْ غَيْرَ الْمُعْتَكَفِ وَلَا يَصَحُّ إِذَا  
اعْتَقَدَ الصَّحَّةَ قَرِيبَةً فَأَمَّا الصَّحَّةُ لِلَا سِتْرَاحَةٍ فَجَاءَ تَرْخِيصٌ مَكْرُوهٌ ثُمَّ قَبِلَ  
مَعْنَى الصَّحَّةِ أَنْ يَنْذِرَ بَانَ لَا يَتَكَلَّمُ أَصْلًا كَمَا فِي شَرْيَعَةٍ مِنْ قَبْلِنَا وَقِيلَ  
أَنْ يَصْمِتَ وَلَا يَتَكَلَّمَ مِنْ غَيْرِ نَذْرٍ سَابِقٍ وَلَا يَتَكَلَّمَ إِلَّا بِخَيْرٍ وَيَتَحَدَّثُ مَا  
بَدَأَ بِهِ بَعْدَ أَنْ لَا يَكُونُ أَشْمًا وَيَبْطِلُهُ الْوُطْىُ أَنْزَلَ أَوَّلَ مَا يَنْزِلُ وَلَوْ كَانَ  
وَطْيًا لَيْلًا أَوْ وُطْىً نَاسِيًا وَكَذَا يَبْطُلُهُ وَطْيُهُ فِي غَيْرِ فَرْجٍ كَالْتَفْهِيدِ وَالتَّبْطِيلِ أَوْ  
قُبْلَةٍ أَوْ لَمَسٍ أَنْ أَنْزَلَ وَالْأَيُّ أَنْ لَمْ يَنْزِلْ فَلَا يَبْطُلُ الِاعْتِكَافُ وَأَنْ حَرَّمَ  
كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ فِي قَوْلِهِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ وَالْمَرَأَةُ  
تَعْتَكِفُ فِي بَيْتِهَا أَيْ فِي مَوْضِعِ الذِّى تَعْمَلُ فِيهِ الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ مِنْ بَيْتِهَا وَقَالَ  
الشَّافِعِيُّ لَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَعْتَكِفَ فِي مَسْجِدِ بَيْتِهَا وَعَنْ إِبْنِ حَنِيفَةَ أَنَّهَا إِذَا اعْتَكَفَتْ  
فِي مَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ جَازَ وَاعْتِكَافُهَا فِي مَسْجِدِ بَيْتِهَا أَفْضَلُ هُوَ الصَّحِيحُ ثُمَّ إِذَا اعْتَكَفَتْ  
فِي مَسْجِدِ بَيْتِهَا قَتَلَتْ الْبَقْعَةَ فِي حَقِّهَا كَمَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ فِي حَقِّ الرِّجَالِ فَلَا  
تَخْرُجُ مِنْهَا إِلَّا لِلْحَاجَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ فَإِنْ حَاضَتْ خَرَجَتْ وَلَا يَلْزَمُهَا  
الِاسْتِقْبَالُ إِنْ كَانَ اعْتِكَافُهَا شَهْرًا أَوْ أَكْثَرَ وَلَكِنْ تَوْصَلُ قَضَاءَ























واحدة ولا العشاء في وقته فلا ينفرد بالاقامة اعلاما بخلاف العصر يوم عرفة  
لان مقدم على وقته فافرد بينهما كزيادة الاعلام ولا ينقطع بينهما ولو اشتغل بشئ او  
نطوع بينهما اعاد الاقامة وعند زفرح بعيد الاذان ايضا ولا يشترط لهذا الحج  
وان ادى المغرب في الطريق او بعرفات في وقتها لم يحرم واعاد ما لم يطعم الفجر  
وهذا عند هارم لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا سامة في طريق مزدلفة  
الصلوة امامك معناه وقتها امامك وهذه الاشارة الى ان التأخير واجب  
وقال ابو يوسف رحمه يجوز وقد اساء لانه صلاها في وقتها فلا يجوز اعادة كما  
بعد طلوع الفجر لان التأخير سنة فيصير مسيئا بذكره ثم اذا طلع الفجر صلى الفجر  
بغسل هرطلا اخر الليل ثم وقف وكبر وهل لم يصب على النبي صلى الله عليه وسلم  
ودعا الحاجة والوقوف بمزدلفة واجب عند الشافعي رحمه واذا اسفر جبل  
قبل طلوع الشمس الى هنا وهي حجرة العقبة الحجر التي يرى بها في المناسك  
من بطن الوادي ولورمي من فوق العقبة جاز ايضا سبعا رميا خذقا وكيفية ان  
يضع الحصاة على ظهر ربهامة اليمنى ويستعين باليسرى ومقدار الرمي ان  
يكون بينه وبين موضع السقوط اربعة ذراع فصاعدا وكبر وسبح بكل  
حصاة ويقول بسم الله الله اكبر اللهم اجعلها حجا مبرورا وذنباً مغفورا  
مشكورا وقطع التلبية باولها اي باول الحجرة خلافا لما لك رحمه وقد مر ثم ذبح المقدار  
شاء ثم خلق راسه اوقصر اي اخذ من رؤس شعره مقدارا غلظ اي مقدرا طغرى  
ولكن حلقه افضل وحل لكل شئ من مخطورات الاحرام الا النساء وقال مالك  
الا الطبيب ولا يحمل الحجام فيمادون الفرج خلافا للشافعي رحمه ثم اتموا  
لزيارة وهذا الطواف فرض في يوم من ايام الشهر سبعة اشواط بل رمي سبع الكنانين  
الصفا والمرور قبل اي قبل هذا الطواف والارمل في هذا الطواف وسعى بعده واول وقته

المجلد الاول

ویدعوایہوں اشوار خراجہ ابن عباسہ بن عمر بن محمد بن عبدو یحوان بن عمر مراد مولائی بذالموقف کا نام محمد علیہ السلام بطول فی علیہ السلام خیر معلوم است حسب مقتضای









بعد رمي الجمار يوم النحر وهذا الدم واجب شكروا لما انعم الله عليه حيث وافق  
 لاداء النسكين وان عجز عن الذبح صام ثلاثة ايام اخرها يوم عرفة بان  
 يصوم قبل يوم التزوية ويوم عرفة وسبعة ايام بعد فراغه من افعال  
 حجة وبعد ايام التشريق اينما شاها اي بمكة او في وطنه سواء ينوي الإقامة  
 بمكة او لا وقال الشافعي رح لا يجوز بمكة الا ان ينوي الإقامة بها وان فاتت عنه  
 الايام الثلاثة وافى يوم النحر تعين الدم ولم يجز الصوم وقال الشافعي رح يجوز  
 الصوم بعد هذه الايام وقال مالك رح يصوم في ايام النحر **فصل**  
 والمتمتع افضل من الافراد وعن ابي حنيفة رح الافراد افضل والمتمتع على  
 الوجهين متمتع بسوق الهدى ومتمتع كالبسوق الهدى ومعنى المتمتع الترفق  
 لاداء النسكين العمرة واليحي في سفر واحد من غير ان يعلم باهله الما ما صححنا  
 بان يرجع الى وطنه واهل حلالا عند همارح وعند محمد رح ليس من ضرورة  
 صحة الاسلام كونه حلالا وهو اي المتمتع ان يحرم بعرق من الميقات  
 او قبل في اشهر الحج او قبلها ويطوف بالببيت ويسعى بين الصفا والمروة  
 ويجلثق وقال مالك رح لا حلق على المتمتع او يقصر ويقطع التلبية في  
 اول طوافه للعمرة وذلك عند استلام الحجر وقال مالك رح لا يجزى بصر على  
 البيت يقطع التلبية وقد حل من عمرة واقام بمكة حلالا ثم احرم بالحج من  
 الحرام يوم التزوية كالمكي واحرامه قبل اي قبل يوم التزوية افضل وحج  
 كالمفرد الا ان يرد في الثلث الاول يعيش في الباقي على هيئته في طواف الزيارة و  
 يسعي بعد ولان هذا اول طواف ياتي به في الحج بخلاف المفرد فانه قد طاف للقدم  
 ويسعى بعده وذي الحج المتمتع بعد رمي يوم النحر وان عجز عن الذبح صام ثلاثة  
 ايام في الحج وسبعة اذا رجع كالقرآن على ما ذكره وان احرم المتمتع بسوق الهدى

الحج الاول

الحج من ايام عمره  
 فان لم يجد من ايام عمره  
 فانه ياتي به في الثلث الاول  
 ويحي في سفر واحد من غير ان يعلم  
 باهله الما ما صححنا بان يرجع الى وطنه  
 واهل حلالا عند همارح وعند محمد رح ليس من ضرورة  
 صحة الاسلام كونه حلالا وهو اي المتمتع ان يحرم بعرق من الميقات  
 او قبل في اشهر الحج او قبلها ويطوف بالببيت ويسعى بين الصفا والمروة  
 ويجلثق وقال مالك رح لا حلق على المتمتع او يقصر ويقطع التلبية في  
 اول طوافه للعمرة وذلك عند استلام الحجر وقال مالك رح لا يجزى بصر على  
 البيت يقطع التلبية وقد حل من عمرة واقام بمكة حلالا ثم احرم بالحج من  
 الحرام يوم التزوية كالمكي واحرامه قبل اي قبل يوم التزوية افضل وحج  
 كالمفرد الا ان يرد في الثلث الاول يعيش في الباقي على هيئته في طواف الزيارة و  
 يسعي بعد ولان هذا اول طواف ياتي به في الحج بخلاف المفرد فانه قد طاف للقدم  
 ويسعى بعده وذي الحج المتمتع بعد رمي يوم النحر وان عجز عن الذبح صام ثلاثة  
 ايام في الحج وسبعة اذا رجع كالقرآن على ما ذكره وان احرم المتمتع بسوق الهدى

الحج من ايام عمره  
 فان لم يجد من ايام عمره  
 فانه ياتي به في الثلث الاول  
 ويحي في سفر واحد من غير ان يعلم  
 باهله الما ما صححنا بان يرجع الى وطنه  
 واهل حلالا عند همارح وعند محمد رح ليس من ضرورة  
 صحة الاسلام كونه حلالا وهو اي المتمتع ان يحرم بعرق من الميقات  
 او قبل في اشهر الحج او قبلها ويطوف بالببيت ويسعى بين الصفا والمروة  
 ويجلثق وقال مالك رح لا حلق على المتمتع او يقصر ويقطع التلبية في  
 اول طوافه للعمرة وذلك عند استلام الحجر وقال مالك رح لا يجزى بصر على  
 البيت يقطع التلبية وقد حل من عمرة واقام بمكة حلالا ثم احرم بالحج من  
 الحرام يوم التزوية كالمكي واحرامه قبل اي قبل يوم التزوية افضل وحج  
 كالمفرد الا ان يرد في الثلث الاول يعيش في الباقي على هيئته في طواف الزيارة و  
 يسعي بعد ولان هذا اول طواف ياتي به في الحج بخلاف المفرد فانه قد طاف للقدم  
 ويسعى بعده وذي الحج المتمتع بعد رمي يوم النحر وان عجز عن الذبح صام ثلاثة  
 ايام في الحج وسبعة اذا رجع كالقرآن على ما ذكره وان احرم المتمتع بسوق الهدى



القضاء ولم يدخل يديه في كميه فلا بأس به خلافا للزفر <sup>رح</sup> وقال الشافعي <sup>رح</sup>  
 ان لم يجد الميزر فليس السراويل لا شيء عليه او حلق ريع راسه او ريع لحية  
 وحلق عضو آخر كله كالرقبة والصدر والفخذ والساق واحد الا بطين والعا  
 فعليه دم وقال مالك رح يجب الدم بمحلق كل الرأس لا بالعص وقال الشافعي <sup>رح</sup>  
 يجب الدم بمحلق القليل وان كان ثلث شعرات والريع في الرأس والمحية  
 يقوم مقام الكل لا في عضو آخر لا يجب الدم بل يجب الصدقة كما سيحكي <sup>قص</sup> او  
 اظفار ايد واحد او رجل واحد <sup>قص</sup> والكل اظافر يديه ورجليه في مجلس واحد  
 فعليه دم وان قص في مجلس مختلفة فكل ذلك عند محمد رح وعند ابى حنيفة  
 رح وابى يوسف رح اربع دماء ان قص في اربع مجالس في كل مجلس يد او رجلا  
 او طاف للفرض اى طواف الزيارة في ايامه اى في ايام النحر محدثا فعليه دم او غير  
 اى طاف لغير الفرص كطواف القدوم الصدر رجبا فعليه دم وكذا ان طاف  
 لعمراته وسعى بلا وضوء ولم يعد هما فعليه دم او افاض اى رجع وخرج  
 من عرفات في النهار قيل الامام فعليه دم وقال الشافعي رح لا شيء عليه  
 او ترك واجبا كنز الوتوف بالمدلفة او رمى الجمار في الايام كلها او في  
 يوم واحد او ترك رمى جمرة العقبة يوم النحر او ترك السعى والحلق او ترك  
 غير المكي طواف الصدر فعليه دم او ترك اكثره اى الواجب كترك اكثر رمى  
 الجمار او اكثر السعى او اكثر اشواط طواف الصدر فعليه دم او قدم <sup>سكا</sup> اى قضا  
 على نسك آخر كالحلق قبل الرمي او ذبح القارن قبل الرمي فعليه دم وقال الاشع  
 عليه واخر طواف الفرص عن ايام النحر فعليه دم وقال رح لا شيء او ترك اقله  
 اى اقل من اشواط الفراض كالثلثة مثلا فعليه دم جزاء لقوله فان طيب  
 وبترك اكثره اى اكثر طواف الفرص كاربعة اشواط مثلا بقى محرما

۵۵) ۱) من الریح جریبیه  
الصمد کا بیٹا  
۲) ای شخص  
جواب میں  
۳) من الریح جریب  
۴) من الریح جریب  
۵) من الریح جریب  
۶) من الریح جریب  
۷) من الریح جریب  
۸) من الریح جریب  
۹) من الریح جریب  
۱۰) من الریح جریب

[illegible]

والسكون  
من عبادته في الامس  
مصدره في البحر  
الملك اول  
الملك اول  
الملك اول

اس علامہ کی ایک علامہ  
 بل مدد قہر و والی  
 صحت الصد اعظم کی  
 عین شے و بیعت ان غیر  
 اما از ترک ترک  
 بل و

من أجل صلاحهم  
الأول موجب سلام عند خضوعه  
والمشقة عند كبره

[illegible]



من بيته أو قال الشافعي رحمه الله إذا افترقوا من ذلك الموضع الذي واقعا فيه ولو طوى  
بعده أي بعد الوقت بعرفة لم يفسد حجهم ونجس بدنة وقال الشافعي رحمه الله إذا جامع  
قبل الرمي يفسد حجهم ولو طوى بعد الحلق قبل طواف الزيارة أو أكثره نجس عليه  
مشاة أما إذا طاف للزيارة خرج من إحرامه وحل له النساء أيضا وإن قتل الحرم  
صيدا هو الحيوان الممنوع المتواحش بأصل الحلقة وهو نوعان برك وهو ما يكون  
توالده ومثواه في البر ويجري وهو ما يكون توالده ومثواه في الماء فالبري حلال  
للحلال والحرم والبرك يحرم على الحرم إلا ما استثناه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ما بنين إنشاء الله تعالى أو دل عليه أي على الصيد قاتل يستوي في ذلك العام والشتاء  
وشرط أن لا يكون المدلول عالما بكان الصيد أن يصدق المدلول حتى لو كان يعلم ببيع  
الصيد بدلالة دل عليه محرم آخر فصدق وقتل الصيد فالضمان على الثاني وإنما يجب  
الجزم على الدال إذا حذر المدلول الصيد الدال محرم أما إذا حل الدال من إحرامه قبل  
أن يأخذ المدلول الصيد جزاء على الدال وعند الشافعي رحمه الله لا يجب الجزم على الدال  
مطلقا يجب جزاءه أي قيمة ما قومة عدل أن سواء كان له نظير أو لا قيل الواحد يكفي للفقهاء  
والمتشي أحوط وقيل يعتد بالشيء ههنا بالنص في مقتل أي المكان الذي قتل هيا وفي آقوب  
مكان منه أي من المقتل المكان موضع القتل بالإيحاء فيه الصيد فيشتري به أي  
بالجزم أهديا هو ما يهدي إلى مكة من شاة أو بقرة أو بعير للتقريب جمع هدي فخر  
الأعلى الأبل والوسط البقرة والأدنى الشاة يذبح بمكة ويتصدق ببعض الفقراء  
وإن ذبح بالكوفة مثلا جزاه عن الطعام التقديق باللحم وليشتري طعاما ويصدق  
به على كل مسكين نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شغيرة بمكة أو بغيرها وكذا الشاة  
لا يجوز إلا في الحرم كالقطرة على ما صار وصام عن طعام كل مسكين أي  
يقوم المقتول طعام ويصوم مكان طعام كل مسكين أي نصف صاع يوما ولو فضل

من بيته أو قال الشافعي رحمه الله إذا افترقوا من ذلك الموضع الذي واقعا فيه ولو طوى  
بعده أي بعد الوقت بعرفة لم يفسد حجهم ونجس بدنة وقال الشافعي رحمه الله إذا جامع  
قبل الرمي يفسد حجهم ولو طوى بعد الحلق قبل طواف الزيارة أو أكثره نجس عليه  
مشاة أما إذا طاف للزيارة خرج من إحرامه وحل له النساء أيضا وإن قتل الحرم  
صيدا هو الحيوان الممنوع المتواحش بأصل الحلقة وهو نوعان برك وهو ما يكون  
توالده ومثواه في البر ويجري وهو ما يكون توالده ومثواه في الماء فالبري حلال  
للحلال والحرم والبرك يحرم على الحرم إلا ما استثناه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ما بنين إنشاء الله تعالى أو دل عليه أي على الصيد قاتل يستوي في ذلك العام والشتاء  
وشرط أن لا يكون المدلول عالما بكان الصيد أن يصدق المدلول حتى لو كان يعلم ببيع  
الصيد بدلالة دل عليه محرم آخر فصدق وقتل الصيد فالضمان على الثاني وإنما يجب  
الجزم على الدال إذا حذر المدلول الصيد الدال محرم أما إذا حل الدال من إحرامه قبل  
أن يأخذ المدلول الصيد جزاء على الدال وعند الشافعي رحمه الله لا يجب الجزم على الدال  
مطلقا يجب جزاءه أي قيمة ما قومة عدل أن سواء كان له نظير أو لا قيل الواحد يكفي للفقهاء  
والمتشي أحوط وقيل يعتد بالشيء ههنا بالنص في مقتل أي المكان الذي قتل هيا وفي آقوب  
مكان منه أي من المقتل المكان موضع القتل بالإيحاء فيه الصيد فيشتري به أي  
بالجزم أهديا هو ما يهدي إلى مكة من شاة أو بقرة أو بعير للتقريب جمع هدي فخر  
الأعلى الأبل والوسط البقرة والأدنى الشاة يذبح بمكة ويتصدق ببعض الفقراء  
وإن ذبح بالكوفة مثلا جزاه عن الطعام التقديق باللحم وليشتري طعاما ويصدق  
به على كل مسكين نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شغيرة بمكة أو بغيرها وكذا الشاة  
لا يجوز إلا في الحرم كالقطرة على ما صار وصام عن طعام كل مسكين أي  
يقوم المقتول طعام ويصوم مكان طعام كل مسكين أي نصف صاع يوما ولو فضل

لأنه لا يشرع من جنبه فلا يضر بالذلة ولا يجزي زوال سارق على مال الناس ولا يجزى بغيره ضمان على الدال المحل على ما روي أبو يوسف عن زرقان







لہذا سہ ماہی الکفارة لا یخرج عن ملکہ العیبرخانہ ما درنجی

[illegible][illegible]

عبدالله بن محمد بن ابراهيم  
محمد بن عبد الله بن ابراهيم  
عبدالله بن محمد بن ابراهيم  
عبدالله بن محمد بن ابراهيم



[illegible]

وقال الشافعي ان كان محصرا عن حجر فرض عليه حجة لاعمره وان كان محصرا عن حجر فغل لا  
تضاهي عليه يجب المحصر ان حل من عمره عمر قضاء وقال الشافعي ومالك لا يتحقق الاحصاء في العمر  
للمعزة وان حل من قرآن يجب حجر وعمران اما الحج واحدا العزتين فلتحل من حرام الحج واما العمر الاخرى  
فلتحل عنها باعد الشرح فيها واذا بعث المحصر هديا ثرا للاحصاء وامكنة اذراك الهدي او الحج  
معا توجه لاداء الحج ولا يتحل بالهدي واذا ادرك هديه صنع به ماشاء والاى وان لم يمكن  
ادراكها معا وذلك بان لا يقدر على ادراك الحج ولا الهدي او يقدر على ادراك الهدي دون الحج او  
لا يقدر على ادراك الحج دون الهدي ففي هذه الصلح جاز لان يتحل وهذا التقسيم لا يتصلو على  
مذهبهما في المحصر الحج لان دم الاحصاء عندهما يتوقف بنوم النحر فمتى ادراك الحج اذراك الهدي  
لا يحل دنا يستقيم التقسيم على من هلا يخيفه لان دم الاحصاء لا يتوقف عنه بنوم النحر  
فيتصور نزول العذر فيدرك الحج ولا يدرك الهدي بان كان الليثان ينحرف في اول يوم العشر اذا كان  
ذلك كان عن رآله اذ النحر عنه فلا يمكن المضى في الحج واما في المحصر بالعمرة فيستقيم التقسيم اتفاقا  
لان هديه لا يتوقف بنوم النحر اتفاقا ومنعه عن زكى الحج اى عن الوقوف بعرفة وطواف الزيادة بمكة  
احصاء قيل هذا قول ابو يوسف رحمه وعنده لا يخيفه ليس بالحصاء وقال ابو يوسف رحمه سالت ابوخليفة  
رحم عن الحرم قال ابو خليفة رحمه لا يكون محصرا والاصل انه اذا كان محرا ما باله فان منع من الوقوف  
والطواف فهو محصر فلا يجوز التحلل بدون الذبيحة وان منع عن احد هلاى لا يكون محصرا فان كان  
ان لم يكن ممنوعا من الطواف فيمكن ان يصير حتى تقوته الحج فيقتل بالطواف والسعي وان لم يكن  
ممنوعا عن الوقوف فيمكن ان يقف يتم حجه فيقتل ومن عجز من اداء الحج فاجزأى امر غيره  
ان يحج عنه حجه والاصل ان لا انسان ان يجعل ثواب عمله لغيره صلوة كان او صوما او  
صدقة او غيرها عند اهل السنة خلافا للعتزلة والعباده ثلثة انواع مالية محضه كالزكاة  
وصدقة الفطر وبدنية محضه كالصلوة والصوم ومركبة عنها كالجهد والذباة يخرج في النوع الاول  
حال الاختيار والاضطرار ولا يخرج في النوع الثاني مطلقا ويجزأ في الثالث عند العجز والاضطرار

[illegible]

من بعدد بره اسم ضایعانه و اما صاحب نظرانی که باقی در صفو اندیشه

ويقع الحج عنه أي عن الأمر وعن محمد <sup>ص</sup> أن الحج يقع عن الحجاب والحجيج عنه ثلث النفقة  
 إن دام عجز أي عجز الأموال مونة مثل أن يكون شيخاً فانياً أو زمناً ومقطوع الرجلين وإن كان  
 العجز بعراض بتوهم زواله بأن كان مريضاً أو مسجياً نال الأداء بالنائب مراعاةً لموقوفه فإن  
 استمر به العذر للملوت تحقق اليأس عن الأداء بالبدن فوقع المودى جائزاً والأتين إن  
 اليأس يتحقق فعليه حجة الإسلام والمودى تقطوع وفي التقطوع يجب الأنا بتهالة الفدية حتى أن  
 البدن لو أجز رجلًا بما على سبيل التقطوع منه جاز ونوى أي المأمور بالحج عنه أي عن العمر  
 يقع عنه ويجب الإحصاء على الأمران أحصاه المأمور وقال البيهقي رحمه الله على المأمور  
 دم الفرائض لعدم الجناية على الحجاب فإذا أمر رجلان أن يقرن أو يفتنم عنه فدم القرآن والتمتع  
 على المأمور مطلقاً ومن المأمور النفقة إن جامع قبل وقوفه جاز حتى فسد حجته ولا يضمن  
 جامع بعده وإن مات المأمور في الطريق لحج عن منزل أمره بذلك ما بقي صلواته رجل أو هي  
 أن يحج عنه ومما نزل أربعة آتٍ درهم وكان مقدار الحج الف درهم فأخذ الصبي المفاو رفعها  
 إلى الذي يحج عنه فمات في الطريق بعد ما انفق بعض الماريح عن الميت من ماله ثلثة ما بقي  
 من مجموع التركة بعد نفقة المأمور التي مات في الطريق لا يحج عنه من حيث ما زال المأمور  
 وعند ما يحج من حيث مات المأمور لكن عند محمد <sup>ص</sup> يحج عنه بما بقي من المال المفروض للحج للمدعي  
 إلى المأمور بقى شيء والأبطلت الوصية وعند البيهقي رحمه الله يحج بما بقي من الثلث الأول مع  
 ما بقي من المال المفروض المدفوع إلى المأمور بقى إن لم يبق يحج عنه بما بقي من الثلث الأول  
 يجوز للهدى هو من الأبل والبقر والغنم ما يهلك في مكة للتقرب إلى جميع الهدى الأعلى الأبل  
 والبقر والادنى الشاة الإجماع وأرض التخيير أي يشترط في الهدى ما يشترط في الأصحية من السلق من  
 العيب التي غنم الجواز والعور والعرج وغيرهما وسيأتي في موضعه إنشاء الله تعالى وسحقاً بكل  
 من هذه تقوى متممة قرآن فقط ولكن يستحب أن يتصدق أو يستحب أن يتصدق بأقل الثلث ويجوز الأكل من  
 الكفاة والندى وهذا الإحصاء فإن لا يجزها التصديق فخصها حتى خسر من ثلثه القربى بالهدى غير ما



لمنعة وقرآن بيوم التحويل بين بحريه الهدي اي وقت شاء وقال الشافعي لا يجوز الا في  
يوم النحر والكل اى خصى كل هذا ايا الحرم حتى لا يجوز الا في تصديق لجله اى الهدي وضاه  
هو جمل يجعل في عنق الابل شئ في نفيه ولا يعطى اجر الجزا منه اى من الهدي والاولى  
ان يتولى الدين بنفسه ان كان يحبس الذبح والاولى في الابل النحر وفي المقر والغنم الذبح ولا  
يركب الهدي الا ضرورة وقال الشافعي ان يركبه بلا ضرورة ولا يجلب لبنه ولكن يلبيغ  
ان ينضم صبرا بالماء البارد حتى يقطع لبنه وهذا اذا كان قريبا من وقت الذبح واذا كان  
بعيدا منه ويضرب ذلك بالبدنة يحلبها ويتصدق بلبنه وان صرفه الى حلبة منه تصدق  
بمثله ما قيمته وما عطب من هدي ساقه او تعيب بقا حش له ذهب اكثر من ثلث اذنه  
او عينه او ذنبه ففي الواجب ابدله اى اقام غيره مقامه والعيب ملك له اى لصاحب  
الهدي كما ان عطب الهدي النقل فلا شئ عليه اى على صاحبه وان شهرا بالوقوف  
قبل وقته قبلت اى لو وقف اهل عرفة في يوم وشهد الشهود بوقوفهم قبل وقته قبلت  
شهادتهم فان التدارك ممكن في الجملة بان علم في يوم عرفة ولا يجوزهم الوقوف  
فيديغى ان يقفوا بعرفة مرة اخرى كما اذا وقفوا يوم التروية لا بعد اى لو شهد الشهود  
انهم وقفوا بعرفة كما اذا شهدوا انهم وقفوا يوم النحر لا قبل شهادتهم واجزاهم الوقوف  
وصورة هذه الشهادة ان يشهدوا انهم راوا هلال ذى الحجة في ليلة كان اليوم ذلك  
واقفوا في اليوم العاشر من ذى الحجة قال شمس لامة يغني للقاضي ان لا يسمع هذه  
الشهادة ويقول قد تخرج للناس ولا يرفق في شهادتهم بل هو يهيم للفتنة لعدم التدارك  
من بان رجما مشيا اى ان قال نذر من ان اجمع ما شهدا لا يركب ومشى حتى يطوف طواف الفرض  
فبعد جازله ان يركب ثم قيل بيد بللش من حيث يحرم وقيل من بيته وهو الاصح فان قيل  
كيف يجب المشى لا نظيره في الواجبات قلنا الملك الفقير يجب عليه المشى الى عرفان قد  
وان مركب النادر في الكل اراق وما وكذا ان مركب في الاكثر وان مركب في الاقل تصدق

في يوم النحر والكل اى خصى كل هذا ايا الحرم حتى لا يجوز الا في تصديق لجله اى الهدي وضاه  
هو جمل يجعل في عنق الابل شئ في نفيه ولا يعطى اجر الجزا منه اى من الهدي والاولى  
ان يتولى الدين بنفسه ان كان يحبس الذبح والاولى في الابل النحر وفي المقر والغنم الذبح ولا  
يركب الهدي الا ضرورة وقال الشافعي ان يركبه بلا ضرورة ولا يجلب لبنه ولكن يلبيغ  
ان ينضم صبرا بالماء البارد حتى يقطع لبنه وهذا اذا كان قريبا من وقت الذبح واذا كان  
بعيدا منه ويضرب ذلك بالبدنة يحلبها ويتصدق بلبنه وان صرفه الى حلبة منه تصدق  
بمثله ما قيمته وما عطب من هدي ساقه او تعيب بقا حش له ذهب اكثر من ثلث اذنه  
او عينه او ذنبه ففي الواجب ابدله اى اقام غيره مقامه والعيب ملك له اى لصاحب  
الهدي كما ان عطب الهدي النقل فلا شئ عليه اى على صاحبه وان شهرا بالوقوف  
قبل وقته قبلت اى لو وقف اهل عرفة في يوم وشهد الشهود بوقوفهم قبل وقته قبلت  
شهادتهم فان التدارك ممكن في الجملة بان علم في يوم عرفة ولا يجوزهم الوقوف  
فيديغى ان يقفوا بعرفة مرة اخرى كما اذا وقفوا يوم التروية لا بعد اى لو شهد الشهود  
انهم وقفوا بعرفة كما اذا شهدوا انهم وقفوا يوم النحر لا قبل شهادتهم واجزاهم الوقوف  
وصورة هذه الشهادة ان يشهدوا انهم راوا هلال ذى الحجة في ليلة كان اليوم ذلك  
واقفوا في اليوم العاشر من ذى الحجة قال شمس لامة يغني للقاضي ان لا يسمع هذه  
الشهادة ويقول قد تخرج للناس ولا يرفق في شهادتهم بل هو يهيم للفتنة لعدم التدارك  
من بان رجما مشيا اى ان قال نذر من ان اجمع ما شهدا لا يركب ومشى حتى يطوف طواف الفرض  
فبعد جازله ان يركب ثم قيل بيد بللش من حيث يحرم وقيل من بيته وهو الاصح فان قيل  
كيف يجب المشى لا نظيره في الواجبات قلنا الملك الفقير يجب عليه المشى الى عرفان قد  
وان مركب النادر في الكل اراق وما وكذا ان مركب في الاكثر وان مركب في الاقل تصدق

في يوم النحر والكل اى خصى كل هذا ايا الحرم حتى لا يجوز الا في تصديق لجله اى الهدي وضاه  
هو جمل يجعل في عنق الابل شئ في نفيه ولا يعطى اجر الجزا منه اى من الهدي والاولى  
ان يتولى الدين بنفسه ان كان يحبس الذبح والاولى في الابل النحر وفي المقر والغنم الذبح ولا  
يركب الهدي الا ضرورة وقال الشافعي ان يركبه بلا ضرورة ولا يجلب لبنه ولكن يلبيغ  
ان ينضم صبرا بالماء البارد حتى يقطع لبنه وهذا اذا كان قريبا من وقت الذبح واذا كان  
بعيدا منه ويضرب ذلك بالبدنة يحلبها ويتصدق بلبنه وان صرفه الى حلبة منه تصدق  
بمثله ما قيمته وما عطب من هدي ساقه او تعيب بقا حش له ذهب اكثر من ثلث اذنه  
او عينه او ذنبه ففي الواجب ابدله اى اقام غيره مقامه والعيب ملك له اى لصاحب  
الهدي كما ان عطب الهدي النقل فلا شئ عليه اى على صاحبه وان شهرا بالوقوف  
قبل وقته قبلت اى لو وقف اهل عرفة في يوم وشهد الشهود بوقوفهم قبل وقته قبلت  
شهادتهم فان التدارك ممكن في الجملة بان علم في يوم عرفة ولا يجوزهم الوقوف  
فيديغى ان يقفوا بعرفة مرة اخرى كما اذا وقفوا يوم التروية لا بعد اى لو شهد الشهود  
انهم وقفوا بعرفة كما اذا شهدوا انهم وقفوا يوم النحر لا قبل شهادتهم واجزاهم الوقوف  
وصورة هذه الشهادة ان يشهدوا انهم راوا هلال ذى الحجة في ليلة كان اليوم ذلك  
واقفوا في اليوم العاشر من ذى الحجة قال شمس لامة يغني للقاضي ان لا يسمع هذه  
الشهادة ويقول قد تخرج للناس ولا يرفق في شهادتهم بل هو يهيم للفتنة لعدم التدارك  
من بان رجما مشيا اى ان قال نذر من ان اجمع ما شهدا لا يركب ومشى حتى يطوف طواف الفرض  
فبعد جازله ان يركب ثم قيل بيد بللش من حيث يحرم وقيل من بيته وهو الاصح فان قيل  
كيف يجب المشى لا نظيره في الواجبات قلنا الملك الفقير يجب عليه المشى الى عرفان قد  
وان مركب النادر في الكل اراق وما وكذا ان مركب في الاكثر وان مركب في الاقل تصدق





توطا الزوجة وعند بشر المريسي وابن شجاع وصالح وداود وفي أحد قولي الشافعي  
لا تثبت الحرمة الا بالداخل بالبنت محرم ايضا لنكاح بنتها اي بنت الزوج حال كونها  
موطوءة فان لم يكن الزوج موطوءة وطلقها او مات جاز نكاح بنتها وحرما ايضا لنكاح  
زوجها اصله وقومها اي حرما على الابن نكاح زوجة الاب وعلى الاب زوجة الابن حرما  
نكاح كل هذه المذكورات من الاصل والفرع وفرع اصله القريب وصلبته اصله  
البعيد الى آخره رخصا عا حتى ان المرأة لو ارضعت ولدا اجمرم على هذا الولد زوج  
الطهر الذي نزل لبنها منه ويحرم على زوج الطهر امرأة هذا الولد والحرمة من جهة  
الرضا ع تشمل قسما ما مثل ابنت الاخت رضعا تشمل البنت الرضا عية للاخت النسبية  
والبنت النسبية للاخت الرضا عية والبنت الرضا عية للاخت الرضا عية واعلم  
انه لو ذكر قوله كل هذه الرضا عا بعد قوله وفرع من بنته لكان (اولى ففي القنية رجل  
زنا بامرأة محرم عليه بنيتها رضعا وحرما ايضا لنكاح فرع من بنته وفرع محسوم وماسة  
ومضطورة الى فوجها الداخل ويحقق ذلك عند النكاح بشهوة وكذا لو نظرت الى ذكره  
بشهوة سواء كان ذلك للمس والنظر حلالا لا كان اذا مس امه او نظرا الى فوجها او حرما  
والمس بشهوة ان ينتشر الكثرة او يزداد انتشاره هو الصحيح وهذا في الرجال والنساء  
ان شتتهى بقلبها او تتلذذ بالمس لموس فانزل الصحيح انه لا يوجب حرمة المصاهرة  
وكن الانثيان في البر والزنا والمس النظر يوجب حرمة المصاهرة خلافا للشافعي وحرما  
لنكاح اصلهن الى اصل الزوجية والمسوسة والماسة الى آخره وما دون نسيم سين اي امرأة  
سندها دون نسيم سين ليست بعشتها وقول علي الفتوى وما بعد ان بلغت تسع سنين  
تكون مشتها وقولا تكون وذلك يختلف بعضهم الحجة ومعضها ويحرم نكاح امراءه وعدا  
لنكاح امرأة اخرى بينهما فرضت ذكر المجلد الاخرى اي اذا كانت امرأة في نكاح رجل او في  
عد لا يجل ذلك الرجل ان ينكح امرأة اخرى لو فرضت اية المرأتين ذكر المجلد لان ينكح

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين أجمعين













الزوجة

لان طلاق الحرة ثلث فيكون ضمن المقتنة امتناعا عن براءة طلاق الزوج لها  
 والدافعة لا يجتنب الى قضاء القضاة امر يستقل به الدفعة لان لكل ولاية دفع الضرع  
 وان مات احد الزوجين قبل المتوفى وثمة اخو لصحة النكاح كما اذا وجد الاعتراض  
 بعدم الكفاءة فمات احداهما قبل قضاء القاضيه والولى الى المال لا من النكاح العصبية  
 هي قرابة الرجل لبيه وكانها جمة عصبية وان لم يسمه ثم سمي بالواحد والجمع والمذكر  
 والمؤنث والمراد هم هنا العصبية بنفسه اى كل ذكر لا يدخل في نسبه الى الميت اثنى ولما  
 العصبية بالغير ومع الغير كالبدت اذا صارت عصبية بالابن والاخت اذا صارت عصبية  
 بالبدت ولا ولاية لها على تربيتهم في كل ذلك الجحيم تقديرا لجزء كالابن وابن الابن وان سفل  
 ثم الاصل اى الاب والجدان علائق الجدة الاصل القريب اى الاخ ثم بنوه وان سفل  
 ثم الجدة الاصل البعيدة العمة ثم بنوه وان سفلوا ثم الاب ثم بنوه ثم عم الجدة بنوه الاقر  
 فالاقرب يجرى بقرابة الدرجة ثم يجرى بقوة القرابة اى يقدم الاعيان على العلائق بشرط  
 حرية فلا ولاية لعباد وتكليف فلا ولاية لصغير ونحوه واسلام فلا ولاية لكافر  
 في تربيته ولد مسلم ولكن الكافر ولاية ترجيم ولدة الكافر وبعد العصابات البنية وان بعد  
 الولي العصبية البنية كولى الصنافة ثم عصبية على الترتيب المذكور ثم بغير العصبية كالأقرب  
 يثبت ولاية التزويج عند ابى حنيفة وقال محمد لا يثبت وهو رواية الحسن عن ابى حنيفة  
 والجمهور على ان ابى يوسف رحمه الله الى حنيفة وبعد العصابات الولي ثم ذوالرحم المحرم  
 الاقرب فالاقرب فان الاقرب بعد العصابات الام ثم بدت ثم بنت الابن ثم بدت البنات  
 الام ثم الام ثم الاخ ثم الاخ ثم اولادهم ثم العموات والخالوات واولادهم على هذا الترتيب  
 ثم بعد ذلك مولى المولا كما اذا سلم رجل على يد رجل او على يد غيره واولادهم قال  
 وليتاك على ان ماتت فميراثك وان حثيت فعلى عليك وقبل الاخر منه  
 ذلك ثم الولي السلطان ثم قاضى كتب في منشوره ذلك اى ولاية التزويج وعند

لقد قالوا ان المولى  
 انه لكاتب من على المولى  
 سبيل امانة لا تقبل شهادة  
 مسلم على كافر وكذا الاولاد  
 يقال الا ان يكون وينبغي ان  
 سيد امته كافر او مسلما  
 ولكافر ولاية على مسلم  
 لقوله تعالى والذين  
 كفروا بعضهم  
 اولياء بعض  
 تقبل شهادة عليه ويرى  
 الارث بيننا  
 المحققين  
 كذا في الدقائق  
 الزوجة  
 للعلاقة  
 مولى المولات ولاية التزويج  
 الحاكم لان نائب السلطان  
 وقال عليه الصلوة والسلام  
 السلطان ولي من لا ولي له  
 وقد ذكرنا في غير هذا المقام  
 سبيل امانة في الصغير  
 الا اذا شرط له ترك  
 في الطلقة

الزوجة  
 مولى المولات ولاية التزويج  
 الحاكم لان نائب السلطان  
 وقال عليه الصلوة والسلام  
 السلطان ولي من لا ولي له  
 وقد ذكرنا في غير هذا المقام  
 سبيل امانة في الصغير  
 الا اذا شرط له ترك  
 في الطلقة

محمد إذ لم يكن عصبه فللقاضي ولاية التزويج والولي لا بعد لزوم بغية الولي  
الأقرب غيبة منقطعة وهي ما أي مدة ما لم ينظر الكفو لمخاطب خبره أي  
خبره الأقرب في تلك المدة حتى لو كانت الأقرب مخفية في البلد فلا يوقف عليه يكون  
الغيبة منقطعة ويكون للأبعد ولاية التزويج وعليه الأكثر وعند البعض  
الغيبة المنقطعة أدنى مدة السفر وقيل الغيبة المنقطعة أن يكون في بلد  
لا يصل القوافل في سنة واحدة وهو اختيار القدر ومما قال الشافعي  
إذا غاب الولي الأقرب تزوجها السلطان وقال زفر حر لا تزوجها أحد حتى  
يجزى الأقرب وتعتبر الكفاءة في حق لزوم النكاح فإن كان النكاح يشتمل على  
أغراض مقاصد لا يتم إلا بين الكفاءة فإن الشريعة يابى أن يكون متفرقة  
للحيل فلا بد من اعتبارها بخلاف جانب الزوج لأنه متفرق ولا يعطى ديانة الفرقة  
ففي نكاح العرب تعتبر الكفاءة نسباً فقريش هو من يكون من ولاد نضر  
بن كنانة بعضهم كفول بعض فإن كان هاشمياً وعن محمد حر إلا أن يكون نسباً  
مشهوراً كاهل بيت الخلافة وليس يابى في العرب كفول قريش ولكن العرب بعضهم  
كفول بعض قبيلة وتعتبر الكفاءة في العجم إسلاماً ولم يعتبر بنسباً لأن العجم ضيعوا  
أنسابهم فذوا بون أي أب جد من العجم إسلاماً كفول ذي أباء فيه أي في الإسلام  
فإن التعريف يقع بالابوين فلا يعتبر الفضل لا يكون ذواب كفولها أي  
لذي ابوين ولذو أباء فيه ولا مسلم بنفسه كفولاً أي الذي أب ذوا  
في الإسلام وحرية عطف على إسلاماً وهي أي الحرية كالإسلام فيما ذكرنا فليس  
عبد معتق كفول الحر أصلية ولا معتق أبوه كفول ذات ابوين وديانة هي  
التقوى والصلاح والحسب وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحم فليس فاسق  
كفول البنت صالح حتى إن امرأة من بنات الصالحين لو نكحت فاسقاً كان

تکلیف

14

مقامات

مجلس

والغفران

مجلس

فونی باریک

اسماء

١٥٠

مجلس

تاریخ

المشاورين

بسم الله الرحمن الرحيم

مفتی محمد رفیع

المقام

الحمد لله

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

[illegible]







النكاح فاسد قياسا على البيع ويجزى بجهول جنسه كشوب دابة لم يبين جنسها  
ويجب في جميع هذه الصور مهر المثل كما مر عند موت أحدهما أو خلوة صبيحة أو  
أيضا أو مجزول صفته كشوب هر أو فرس أو حمار أو وسط ما هو مجزول الصفته  
وأوجب كفرس وسط أو قيمته أو قيمة الوسط والزهر مخير بين أداء الوسط أو  
القيمة وقال الشافعي النكاح فاسد وإن تزوجها عبد باذن سيده وبخبرة الزوج  
العبد صح ويجب هي أي يخذل بخلافه وإذا كان النكاح بخبرة الحر فإنه يجب  
مهر المثل وإن تزوجها بهذا العبد أو هذا العبد واحد أو أكثر فقيمة من الآخر  
فهر مثل يجب أن كان مهر مثل بينهما أي بين قيمة العبدين بأن أحد العبدين  
أعز أو الآخر أخس ويجب العبد الآخر لو كان مهر المثل ونه في أقل من قيمة الآخر  
إلا أن يرضى الزوج بتسليم الآخر ويجب الآخر لو كان مهر المثل فوقيه أكثر من قيمة العبد  
الآخر إلا أن ترضى المرأة بالآخر ويعلم من هذا أنه إذا كان مهر المثل مساويا لقيمة  
أحدهما يجب هذا العبد وهذا عند أبي حنيفة وعندهما يجب الآخر في ذلك  
ولو طلق قبل وطى وخلوة فنصف العبد الآخر يجب في ذلك كله  
اجتماعا وإن نكح بالف على شرط أن لا يخرجها من بلدتها أو نكح بالف  
أن قام بها وبالفين أن أخرجها فإن وفي بالشرط فيما إذا نكحها على أن لا يخرجها أو  
أقام بها فيما إذا نكحها بالف أن أقام بها وبالفين أن أخرجها فالف فالواجب الف  
والأى فإن لم يف بالشرط في الصورة الأولى بل أخرجها ولم يقم بها في الصورة الثانية  
فهر مثل أي الواجب مهر مثل ولكن لا يزاد مهر المثل على الفين لأنها رضى  
بالفين ولا ينقص عن الف لأنه رضى به وهذا عند أبي حنيفة وقالوا  
الشرطان جميعان جائزان فيكون لها ألفان وفي بالشرط وإن لم يف فلها  
الألفان وقا من الشرطان جميعان فاسد أن فيجب مهر المثل لا ينقص

والنكاح فاسد قياسا على البيع ويجزى بجهول جنسه كشوب دابة لم يبين جنسها  
ويجب في جميع هذه الصور مهر المثل كما مر عند موت أحدهما أو خلوة صبيحة أو  
أيضا أو مجزول صفته كشوب هر أو فرس أو حمار أو وسط ما هو مجزول الصفته  
وأوجب كفرس وسط أو قيمته أو قيمة الوسط والزهر مخير بين أداء الوسط أو  
القيمة وقال الشافعي النكاح فاسد وإن تزوجها عبد باذن سيده وبخبرة الزوج  
العبد صح ويجب هي أي يخذل بخلافه وإذا كان النكاح بخبرة الحر فإنه يجب  
مهر المثل وإن تزوجها بهذا العبد أو هذا العبد واحد أو أكثر فقيمة من الآخر  
فهر مثل يجب أن كان مهر مثل بينهما أي بين قيمة العبدين بأن أحد العبدين  
أعز أو الآخر أخس ويجب العبد الآخر لو كان مهر المثل ونه في أقل من قيمة الآخر  
إلا أن يرضى الزوج بتسليم الآخر ويجب الآخر لو كان مهر المثل فوقيه أكثر من قيمة العبد  
الآخر إلا أن ترضى المرأة بالآخر ويعلم من هذا أنه إذا كان مهر المثل مساويا لقيمة  
أحدهما يجب هذا العبد وهذا عند أبي حنيفة وعندهما يجب الآخر في ذلك  
ولو طلق قبل وطى وخلوة فنصف العبد الآخر يجب في ذلك كله  
اجتماعا وإن نكح بالف على شرط أن لا يخرجها من بلدتها أو نكح بالف  
أن قام بها وبالفين أن أخرجها فإن وفي بالشرط فيما إذا نكحها على أن لا يخرجها أو  
أقام بها فيما إذا نكحها بالف أن أقام بها وبالفين أن أخرجها فالف فالواجب الف  
والأى فإن لم يف بالشرط في الصورة الأولى بل أخرجها ولم يقم بها في الصورة الثانية  
فهر مثل أي الواجب مهر مثل ولكن لا يزاد مهر المثل على الفين لأنها رضى  
بالفين ولا ينقص عن الف لأنه رضى به وهذا عند أبي حنيفة وقالوا  
الشرطان جميعان جائزان فيكون لها ألفان وفي بالشرط وإن لم يف فلها  
الألفان وقا من الشرطان جميعان فاسد أن فيجب مهر المثل لا ينقص

تزيين المحققين

بأنهم لم يثبتوا  
ذلك أن يثبتوا  
بأنهم لم يثبتوا  
ذلك أن يثبتوا  
بأنهم لم يثبتوا  
ذلك أن يثبتوا















وقال ابن القتيبي في الميراث...  
 ولو سبها معاً لكانت كتابية واسلم الزوج لا يفرق بينهما وان أبت لان نكاح  
 المسلم للمكتوبة صحيح وامرأة الكافر ان أسلمت المرأة وزوجها كافر كتابياً  
 كان او غيره عرض الاسلام على الآخرى الزوجة في المصداق الاول والزوج في  
 الصورة الثانية فان أسلم الآخرى فهي امرأة له والاى ان لم يسلم الآخر  
 فرق بينهما سواء دخل بها او لم يدخل وقال الشافعي ان كان قبل الدخول  
 وقعت الفرقة باسلام أحدهما وان كان بعد الدخول بها يتوقف وقوع الفرقة  
 بينهما على انقضاء ثلثة اقسام ولا يعرض الاسلام على الآخر وهو اى التفريق طلاق  
 ان ابنى اى الزوج كما في الصورة الثانية لان أبت كما في الصورة الاولى لان  
 الطلاق لا يكون من النساء وهذا عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف رحمه  
 لا يكون طلاقاً ولو جهدين اى اسلام الزوج واسلام الزوجة ولا فمها ان  
 أبت فان الفرقة جاءت من قبلها فصارت كالمدة مع انه لم يتأكد بوطى المهر  
 لان المهر قد أكد بالوطى وان وقع التفريق بآباء الزوج فان كان هذا بعد  
 الدخول فلها جميع المهر وان كان قبله فنصفه فان التفريق ههنا  
 طلاق قبل الوطى ولو كان اسلام زوج المحوسية وامرأة الكافر في دارهم  
 اى في دار الحرب تبين بمضى المدة قبل اسلام الآخر دخل بها ولم يدخل  
 وقال الشافعي رحمه الله عليه ان كان قبل الدخول وقعت الفرقة  
 باسلام أحدهما في الحال وان كان بعد الدخول يتوقف على مضى  
 المدة فعنده لا يختلف الحكم بدار الحرب ودار الاسلام وتبين بتبائن  
 الدارين اى تبائن الدارين سبب الفرقة لا السبى وعند  
 الشافعي رحمه الله الامر بالعكس فلو خرج أحد الزوجين اليها من دار  
 الحرب مسلماً او خرج مياً وقعت البيئونة بينهما وقال لا يقع ولو سبى أحد الزوجين

قال ابن القتيبي في الميراث...  
 ولو سبها معاً لكانت كتابية واسلم الزوج لا يفرق بينهما وان أبت لان نكاح  
 المسلم للمكتوبة صحيح وامرأة الكافر ان أسلمت المرأة وزوجها كافر كتابياً  
 كان او غيره عرض الاسلام على الآخرى الزوجة في المصداق الاول والزوج في  
 الصورة الثانية فان أسلم الآخرى فهي امرأة له والاى ان لم يسلم الآخر  
 فرق بينهما سواء دخل بها او لم يدخل وقال الشافعي ان كان قبل الدخول  
 وقعت الفرقة باسلام أحدهما وان كان بعد الدخول بها يتوقف وقوع الفرقة  
 بينهما على انقضاء ثلثة اقسام ولا يعرض الاسلام على الآخر وهو اى التفريق طلاق  
 ان ابنى اى الزوج كما في الصورة الثانية لان أبت كما في الصورة الاولى لان  
 الطلاق لا يكون من النساء وهذا عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف رحمه  
 لا يكون طلاقاً ولو جهدين اى اسلام الزوج واسلام الزوجة ولا فمها ان  
 أبت فان الفرقة جاءت من قبلها فصارت كالمدة مع انه لم يتأكد بوطى المهر  
 لان المهر قد أكد بالوطى وان وقع التفريق بآباء الزوج فان كان هذا بعد  
 الدخول فلها جميع المهر وان كان قبله فنصفه فان التفريق ههنا  
 طلاق قبل الوطى ولو كان اسلام زوج المحوسية وامرأة الكافر في دارهم  
 اى في دار الحرب تبين بمضى المدة قبل اسلام الآخر دخل بها ولم يدخل  
 وقال الشافعي رحمه الله عليه ان كان قبل الدخول وقعت الفرقة  
 باسلام أحدهما في الحال وان كان بعد الدخول يتوقف على مضى  
 المدة فعنده لا يختلف الحكم بدار الحرب ودار الاسلام وتبين بتبائن  
 الدارين اى تبائن الدارين سبب الفرقة لا السبى وعند  
 الشافعي رحمه الله الامر بالعكس فلو خرج أحد الزوجين اليها من دار  
 الحرب مسلماً او خرج مياً وقعت البيئونة بينهما وقال لا يقع ولو سبى أحد الزوجين

قال ابن القتيبي في الميراث...  
 ولو سبها معاً لكانت كتابية واسلم الزوج لا يفرق بينهما وان أبت لان نكاح  
 المسلم للمكتوبة صحيح وامرأة الكافر ان أسلمت المرأة وزوجها كافر كتابياً  
 كان او غيره عرض الاسلام على الآخرى الزوجة في المصداق الاول والزوج في  
 الصورة الثانية فان أسلم الآخرى فهي امرأة له والاى ان لم يسلم الآخر  
 فرق بينهما سواء دخل بها او لم يدخل وقال الشافعي ان كان قبل الدخول  
 وقعت الفرقة باسلام أحدهما وان كان بعد الدخول بها يتوقف وقوع الفرقة  
 بينهما على انقضاء ثلثة اقسام ولا يعرض الاسلام على الآخر وهو اى التفريق طلاق  
 ان ابنى اى الزوج كما في الصورة الثانية لان أبت كما في الصورة الاولى لان  
 الطلاق لا يكون من النساء وهذا عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف رحمه  
 لا يكون طلاقاً ولو جهدين اى اسلام الزوج واسلام الزوجة ولا فمها ان  
 أبت فان الفرقة جاءت من قبلها فصارت كالمدة مع انه لم يتأكد بوطى المهر  
 لان المهر قد أكد بالوطى وان وقع التفريق بآباء الزوج فان كان هذا بعد  
 الدخول فلها جميع المهر وان كان قبله فنصفه فان التفريق ههنا  
 طلاق قبل الوطى ولو كان اسلام زوج المحوسية وامرأة الكافر في دارهم  
 اى في دار الحرب تبين بمضى المدة قبل اسلام الآخر دخل بها ولم يدخل  
 وقال الشافعي رحمه الله عليه ان كان قبل الدخول وقعت الفرقة  
 باسلام أحدهما في الحال وان كان بعد الدخول يتوقف على مضى  
 المدة فعنده لا يختلف الحكم بدار الحرب ودار الاسلام وتبين بتبائن  
 الدارين اى تبائن الدارين سبب الفرقة لا السبى وعند  
 الشافعي رحمه الله الامر بالعكس فلو خرج أحد الزوجين اليها من دار  
 الحرب مسلماً او خرج مياً وقعت البيئونة بينهما وقال لا يقع ولو سبى أحد الزوجين











في حالة الحيض والسبب من حيث الوقت الموطوعة تفريق الطلقات الثلث في الطهر  
لا وطى فيها فمن تخيض وقال مالك هو بدعية ولا يباح الا واحدة والسبب  
من حيث الوقت تفريق الثلث في كل شئ طلقة في الزوجة الصغيرة  
والأيسة لقيام الشهر في حقها مقام الحيض وكذا في الحامل وقال محمد بن فرج  
لا يطلق الحامل للسنة الواحدة وحل طلاقها ولو كان بعد الوطى لم يفصل بينه  
وبين الطلاق بزمن وقال زفر يفصل بينهما بشهر والطلاق البائن ليس بسبب  
في ظاهر الرواية والخلم سبب وان كان في حالة الحيض وبدعية من حيث الوقت  
طلقة واحدة في طهر وطئت فيه او في حيض موطوعة وهذا الطلاق  
واقعه وان كان بدعيا وقالت الروافض لا يقع وبدعية من حيث العدد  
وما فوقها اي فوق الواحد سواء كان اثنين او ثلثا بجمرة او مرتين بلا رجعة  
بينه وبين ما فوقها في طهر واحد خلا ذلك الطهر عن الجماع وان لم يجمل  
فهو بدعي من حيث الوقت ايضا فان طلق الموطوعة فوق الواحدة في الحيض  
ينبغي ان يكون اشد بطلان ويجب على الزوج ان يرجع ان طلق في الحيض وعند بعض  
مشائخنا يستحب ان يرجع فاذا طهرت عن الحيضة التي طلقها فيها طلقها ان شاء  
هكذا ذكره الطحاوي وهو قول ابي حنيفة وفي ظاهر الرواية وهو قولهما اذا طهرت  
من تلك الحيضة وحاضت ثم طهرت ان شاء طلقها ولا يطلقها حتى تطهر  
الحيضة الثانية وطلاق الحرة ثلث وطلاق الامه اثنان ولو زوجها خلا فهما  
ان كان زوج الحرة عبدا وزوج الامه حرا فان الطلاق عندنا يعتبر بالنساء وعند  
الشافعي يعتبر بالرجال والمخلاف يظهر في الحرة تحت طلاقها عند ثلث عندنا وفي  
امه تحت طلاقها عند اثنان عندنا ثلث وصرح ابي حنيفة بالطلاق وهو ما  
ظهر المراد منه ظهوره ايضا بحيث يسبق المراد الى فهم السامع وهذا انما يكون

في حالة الحيض والسبب من حيث الوقت الموطوعة تفريق الطلقات الثلث في الطهر  
لا وطى فيها فمن تخيض وقال مالك هو بدعية ولا يباح الا واحدة والسبب  
من حيث الوقت تفريق الثلث في كل شئ طلقة في الزوجة الصغيرة  
والأيسة لقيام الشهر في حقها مقام الحيض وكذا في الحامل وقال محمد بن فرج  
لا يطلق الحامل للسنة الواحدة وحل طلاقها ولو كان بعد الوطى لم يفصل بينه  
وبين الطلاق بزمن وقال زفر يفصل بينهما بشهر والطلاق البائن ليس بسبب  
في ظاهر الرواية والخلم سبب وان كان في حالة الحيض وبدعية من حيث الوقت  
طلقة واحدة في طهر وطئت فيه او في حيض موطوعة وهذا الطلاق  
واقعه وان كان بدعيا وقالت الروافض لا يقع وبدعية من حيث العدد  
وما فوقها اي فوق الواحد سواء كان اثنين او ثلثا بجمرة او مرتين بلا رجعة  
بينه وبين ما فوقها في طهر واحد خلا ذلك الطهر عن الجماع وان لم يجمل  
فهو بدعي من حيث الوقت ايضا فان طلق الموطوعة فوق الواحدة في الحيض  
ينبغي ان يكون اشد بطلان ويجب على الزوج ان يرجع ان طلق في الحيض وعند بعض  
مشائخنا يستحب ان يرجع فاذا طهرت عن الحيضة التي طلقها فيها طلقها ان شاء  
هكذا ذكره الطحاوي وهو قول ابي حنيفة وفي ظاهر الرواية وهو قولهما اذا طهرت  
من تلك الحيضة وحاضت ثم طهرت ان شاء طلقها ولا يطلقها حتى تطهر  
الحيضة الثانية وطلاق الحرة ثلث وطلاق الامه اثنان ولو زوجها خلا فهما  
ان كان زوج الحرة عبدا وزوج الامه حرا فان الطلاق عندنا يعتبر بالنساء وعند  
الشافعي يعتبر بالرجال والمخلاف يظهر في الحرة تحت طلاقها عند ثلث عندنا وفي  
امه تحت طلاقها عند اثنان عندنا ثلث وصرح ابي حنيفة بالطلاق وهو ما  
ظهر المراد منه ظهوره ايضا بحيث يسبق المراد الى فهم السامع وهذا انما يكون

نريد





١٩٢  
 أنت طالق ما بين واحدة الى اثنتين ما بين واحدة الى ثلاث يقع في الاول طلقة واحدة  
 وفي الثاني اثنان عند الجحيفة والخلاف فيه كالحل في من فيمكن ما بين كمن وقد حلف  
 ابو حنيفة لفرجهم ما حيث قال كم سنك قال سني ما بين ستين الى سبعين  
 فقال أنت اذن ابن تسع سنين فتخير فرجهم ولو قال أنت طالق بمكة  
 او في مكة فهو تجيز اي تعجيل يقع الطلاق في الحال في كل البلاد فان الطلاق  
 لا يختص بمكان دون مكان وان عني به اذا ثبت بمكة يصديق ديانة  
 لا قضاء ولو قال أنت طالق في دخولك مكة فهو تعليق اي لم يقع  
 الطلاق حتى تدخل مكة كما في ان دخلت مكة ويقع الطلاق عند  
 الفجر من الغد في أنت طالق خذ او في غلغانه وطمعها بالطلاق في جميع الغلغ  
 بوقوعه في اول جزء منه ويصح قضاء نية العصر في الثاني اي في أنت طالق  
 في خذ فقط دون الاول واما فيما بينه وبين الله تعالى يصح نية العصر  
 فيها وهذا عند ابي حنيفة مبرح وقال لا يصح نية العصر  
 فيها قضا ويقع الطلاق الآن في قوله أنت طالق أمس لامرأة ان  
 نكحها قبل الامس وان نكح المرأة بعده اي بعد الامس فلقوا ولا يقع به  
 شيء كما اذا قال أنت طالق قبل ان تزوجك ويقع الطلاق اخر العصر  
 في قوله أنت طالق ان لم اطلقك فان مات الزوج يقع الطلاق عليها  
 قبل موته ساعة تحقق الفجر عن الطلاق وان مات المرأة وقع  
 الطلاق قبل موتها بساعة لطيفة وفي السواد لا يقع بموتها  
 والصحيح ان موتها كوته ويقع الطلاق حال في متى لم اطلقك فانت طالق  
 وسكت وفي قوله اذا لم اطلقك فانت طالق او اذا لم اطلقك فانت طالق  
 مانوى اي يعمل بنية فان نوى المشرط لم تطلق حتى يبرأ احدهما كما

[illegible][illegible]

في ان لم اطلقك وان نوى الوقت يقع الطلاق في الحال كما في متى  
 اطلقك فان لم ينوشيا وكان عند ابي خيفة سره فلا تطلق حتى يموت  
 احدهما وكفى عندهما فطلق في الحال وهذا مبني على ان اذا  
 يكون مشتركين الظرف الشرط عند ابي خيفة وعندها حقيقة في  
 الظرف وقد يحى للشرط مجازا فلما كان مشتركين المعنيين عند ابي خيفة  
 ففي اذ لم اطلقك ان كان بمعنى متى يقع الطلاق في الحال وان كان بمعنى ان  
 يقع في اخر العمر فوقع الشك في وقوعه في الحال فلا يقع بالشك وعندهما سر  
 لما كان حقيقة في الظرف يقع في الحال ترجيحاً للحقيقة واليوم يستعمل النهار  
 خاصة اذا قرن مع فعل ممتد اي يمكن ان يستوعب بياض النهار كالصوم مثلاً  
 لانه اليق بالمتد اذ الممتد يناسب الممتد كما مر بك بيدك يوم قدم زيدا فان الامر  
 باليد مما يمتد حتى لو قال امرك بكذا شهراً او سنة يصح ويتوقت فعمل اليوم  
 على بياض النهار فانه اذ لم تعلم بقدره حتى مضى النهار فانها علمت  
 بعد انقضاء الامر فلا خيار لها واليوم يستعمل للوقت المطلق نهاراً كان اوليلاً  
 اذا قرن مع فعل لا يمتد لكون الوقت المطلق اليق بالفعل غير الممتد  
 كانت طالق يوم يقدم زيدا فان الطلاق لا يمتد اما اذ اريد به التطبيق  
 فظاهر فكذا لا يمتد اذ لم يرده لانه لا يقبل التاقيت حتى لو قال انت طالق  
 شهراً يتابد ولا يتوقت فلو قال عنيت به بياض النهار خاصة صدق  
 قضاء لان نوى حقيقة كلامه اذ الظاهر ان اليوم حقيقة في بياض النهار ومجازاً  
 في مطلق الوقت فيجوز ان يراد به بياض النهار وان كان الفعل الذي تعلق به اليوم  
 غير ممتد وكلام بعض المشائخ مشعر بان اليوم مشترك بين مطلق الوقت وبين  
 النهار الا ان المتعارف استعماله في مطلق الوقت اذا تعلق بفعل لا يمتد

في ان لم اطلقك وان نوى الوقت يقع الطلاق في الحال كما في متى  
 اطلقك فان لم ينوشيا وكان عند ابي خيفة سره فلا تطلق حتى يموت  
 احدهما وكفى عندهما فطلق في الحال وهذا مبني على ان اذا  
 يكون مشتركين الظرف الشرط عند ابي خيفة وعندها حقيقة في  
 الظرف وقد يحى للشرط مجازا فلما كان مشتركين المعنيين عند ابي خيفة  
 ففي اذ لم اطلقك ان كان بمعنى متى يقع الطلاق في الحال وان كان بمعنى ان  
 يقع في اخر العمر فوقع الشك في وقوعه في الحال فلا يقع بالشك وعندهما سر  
 لما كان حقيقة في الظرف يقع في الحال ترجيحاً للحقيقة واليوم يستعمل النهار  
 خاصة اذا قرن مع فعل ممتد اي يمكن ان يستوعب بياض النهار كالصوم مثلاً  
 لانه اليق بالمتد اذ الممتد يناسب الممتد كما مر بك بيدك يوم قدم زيدا فان الامر  
 باليد مما يمتد حتى لو قال امرك بكذا شهراً او سنة يصح ويتوقت فعمل اليوم  
 على بياض النهار فانه اذ لم تعلم بقدره حتى مضى النهار فانها علمت  
 بعد انقضاء الامر فلا خيار لها واليوم يستعمل للوقت المطلق نهاراً كان اوليلاً  
 اذا قرن مع فعل لا يمتد لكون الوقت المطلق اليق بالفعل غير الممتد  
 كانت طالق يوم يقدم زيدا فان الطلاق لا يمتد اما اذ اريد به التطبيق  
 فظاهر فكذا لا يمتد اذ لم يرده لانه لا يقبل التاقيت حتى لو قال انت طالق  
 شهراً يتابد ولا يتوقت فلو قال عنيت به بياض النهار خاصة صدق  
 قضاء لان نوى حقيقة كلامه اذ الظاهر ان اليوم حقيقة في بياض النهار ومجازاً  
 في مطلق الوقت فيجوز ان يراد به بياض النهار وان كان الفعل الذي تعلق به اليوم  
 غير ممتد وكلام بعض المشائخ مشعر بان اليوم مشترك بين مطلق الوقت وبين  
 النهار الا ان المتعارف استعماله في مطلق الوقت اذا تعلق بفعل لا يمتد

في ان لم اطلقك

في ان لم اطلقك وان نوى الوقت يقع الطلاق في الحال كما في متى  
 اطلقك فان لم ينوشيا وكان عند ابي خيفة سره فلا تطلق حتى يموت  
 احدهما وكفى عندهما فطلق في الحال وهذا مبني على ان اذا  
 يكون مشتركين الظرف الشرط عند ابي خيفة وعندها حقيقة في  
 الظرف وقد يحى للشرط مجازا فلما كان مشتركين المعنيين عند ابي خيفة  
 ففي اذ لم اطلقك ان كان بمعنى متى يقع الطلاق في الحال وان كان بمعنى ان  
 يقع في اخر العمر فوقع الشك في وقوعه في الحال فلا يقع بالشك وعندهما سر  
 لما كان حقيقة في الظرف يقع في الحال ترجيحاً للحقيقة واليوم يستعمل النهار  
 خاصة اذا قرن مع فعل ممتد اي يمكن ان يستوعب بياض النهار كالصوم مثلاً  
 لانه اليق بالمتد اذ الممتد يناسب الممتد كما مر بك بيدك يوم قدم زيدا فان الامر  
 باليد مما يمتد حتى لو قال امرك بكذا شهراً او سنة يصح ويتوقت فعمل اليوم  
 على بياض النهار فانه اذ لم تعلم بقدره حتى مضى النهار فانها علمت  
 بعد انقضاء الامر فلا خيار لها واليوم يستعمل للوقت المطلق نهاراً كان اوليلاً  
 اذا قرن مع فعل لا يمتد لكون الوقت المطلق اليق بالفعل غير الممتد  
 كانت طالق يوم يقدم زيدا فان الطلاق لا يمتد اما اذ اريد به التطبيق  
 فظاهر فكذا لا يمتد اذ لم يرده لانه لا يقبل التاقيت حتى لو قال انت طالق  
 شهراً يتابد ولا يتوقت فلو قال عنيت به بياض النهار خاصة صدق  
 قضاء لان نوى حقيقة كلامه اذ الظاهر ان اليوم حقيقة في بياض النهار ومجازاً  
 في مطلق الوقت فيجوز ان يراد به بياض النهار وان كان الفعل الذي تعلق به اليوم  
 غير ممتد وكلام بعض المشائخ مشعر بان اليوم مشترك بين مطلق الوقت وبين  
 النهار الا ان المتعارف استعماله في مطلق الوقت اذا تعلق بفعل لا يمتد





وليقع الثانية وعندهما يقع ثنتان ويقع الكل ان اخره اي ان اخر الشرط  
 كما اذا قال انت طالق واحدة وواحدة فان دخلت الدار فان صدر الكلام  
 بتوقف على آخره اذا كان في آخره ما يغير موجب صدره لان موجب البصدا لا يقع  
 و باخره تبين انه تعليق فاذا توقف عليه تعلو الكل بالشرط جملة فصا حال التعليق  
 واحدة فالتحذ حال الوقوع واما اذا قدم الشرط فليس في آخر الكلام ما يغير صدره فلا  
 يتوقف اوله على آخره لعدم الضرورة وفي قوله انت طالق واحدة قبل واحد او بعد  
 واحدة واحدة اي يقع واحدة فالقبليته في الصورة الاولى وصفت للطلقة الاولى  
 فلا يقع طلاق الثانية لغوات المحل والبعدية في الصورة الثانية صفة للطلقة الاولى  
 فحصلت الابانة بالاولى فلا يقع الثانية لما ذكرنا وهذا في غير الموطوءة واما في الموطوءة  
 قبicum اثنتان او الثلث في الوجوه كلها وفي قوله انت طالق واحدة قبلها واحد او بعد  
 واحدة ومعها او مع واحدة يقع اثنتان اما في قبلها فلان القبليته صفة الثانية لا تصح  
 بالكساية فانقضى ايقاعها في الماضي ايقاع الاولى في الحال والايقاع في الماضي ايقاع  
 في الحال كما في قوله انت طالق امس فيقع اثنتان واما في بعد واحدة فلا البعدية صفة  
 للاولى فيقتضي تاخير الاول وذا ليس في وسعه بعد ما اوجيها وفي وسعه الحكم بان  
 يقع الثانية بها فيثبت من قصده فذرا في وسعه وضابطته في هذا البيت الفارسي  
**بيت قبل بے باو بعد ما بارا اندر احكام يك طلاق اقاو**  
**و طلاق است كرنى قبلش واين سماع است خود مرا استا و**  
 واما في معها ومع فلا مع للقران فكانه قال انت طالق اثنتان وعن ابي يوسف  
 حر في قوله واحدة يقع واحدة وان قال انت طالق هكذا او اشار بالا صبح يقع بعد الاصباح  
 ويعتبر عد المنيشورة ان اشار ببطون الاصباح وان اشار بظهورها فالضموم  
 معتبر والخبر دليل على هذا وقيل ان كان بطن كفه الى السماء فالعبرة للنشر وان كان

الحكم الاول

لما قلنا ان قوله انت طالق واحد او بعد واحدة يقع اثنتان او ثلث في الوجوه كلها وفي قوله انت طالق واحدة قبلها واحد او بعد واحدة ومعها او مع واحدة يقع اثنتان اما في قبلها فلان القبليته صفة الثانية لا تصح بالكساية فانقضى ايقاعها في الماضي ايقاع الاولى في الحال والايقاع في الماضي ايقاع في الحال كما في قوله انت طالق امس فيقع اثنتان واما في بعد واحدة فلا البعدية صفة للاولى فيقتضي تاخير الاول وذا ليس في وسعه بعد ما اوجيها وفي وسعه الحكم بان يقع الثانية بها فيثبت من قصده فذرا في وسعه وضابطته في هذا البيت الفارسي بيت قبل بے باو بعد ما بارا اندر احكام يك طلاق اقاو و طلاق است كرنى قبلش واين سماع است خود مرا استا و واما في معها ومع فلا مع للقران فكانه قال انت طالق اثنتان وعن ابي يوسف حر في قوله واحدة يقع واحدة وان قال انت طالق هكذا او اشار بالا صبح يقع بعد الاصباح ويعتبر عد المنيشورة ان اشار ببطون الاصباح وان اشار بظهورها فالضموم معتبر والخبر دليل على هذا وقيل ان كان بطن كفه الى السماء فالعبرة للنشر وان كان

لما قلنا ان قوله انت طالق واحد او بعد واحدة يقع اثنتان او ثلث في الوجوه كلها وفي قوله انت طالق واحدة قبلها واحد او بعد واحدة ومعها او مع واحدة يقع اثنتان اما في قبلها فلان القبليته صفة الثانية لا تصح بالكساية فانقضى ايقاعها في الماضي ايقاع الاولى في الحال والايقاع في الماضي ايقاع في الحال كما في قوله انت طالق امس فيقع اثنتان واما في بعد واحدة فلا البعدية صفة للاولى فيقتضي تاخير الاول وذا ليس في وسعه بعد ما اوجيها وفي وسعه الحكم بان يقع الثانية بها فيثبت من قصده فذرا في وسعه وضابطته في هذا البيت الفارسي بيت قبل بے باو بعد ما بارا اندر احكام يك طلاق اقاو و طلاق است كرنى قبلش واين سماع است خود مرا استا و واما في معها ومع فلا مع للقران فكانه قال انت طالق اثنتان وعن ابي يوسف حر في قوله واحدة يقع واحدة وان قال انت طالق هكذا او اشار بالا صبح يقع بعد الاصباح ويعتبر عد المنيشورة ان اشار ببطون الاصباح وان اشار بظهورها فالضموم معتبر والخبر دليل على هذا وقيل ان كان بطن كفه الى السماء فالعبرة للنشر وان كان

١٩٤  
 إلى الأرض فالعبرة للضم وقيل إن كان نشر عن ضم فالعبرة بالنشر وإن كان ضما  
 عن نشر فالعبرة للضم وإن وصف الطلاق بالشدة والزيادة مثل أن يقول أنت طالق  
 بأش وأنظليقة شديدة أو أشد الطلاق أو الحش الطلاق أو خبيثة أو طلاق الشيطان  
 أو الطول أو العرض كانت طالق بتطبيقه طويلة أو عرضية أو بالشبهة بما يدل على هذا  
 أي على الشدة والزيادة كانت طالق كالجبل أو كالف درهم أو البيت فثلث طلقات  
 يقعن إن نواها وألا أي وإن لم يرد الثالث فبائنة وقال الشافعي ح في أن طالق بأش  
 أو البتة يقع واحدة مرجعية أن دخل بها وقال أبو يوسف ح في قوله كالجبل يكون  
 رجعيا فإن الجبل شيء واحد وعن محمد ح في قوله كالف يقع الثلث عند عدم النية  
 وعن أبي يوسف ح في قوله طويلة أو عرضية يقع مرجعية وكناية عطف على قوله  
 صريحة استعمل فيها الاستمرار المراد منه وخفاما يحتمل أي الطلاق وغيره ولا يقع  
 بها الطلاق إلا بالنية أو كالة الحال هي ثلاثة أقسام فنخرجي وأذهبى وقومى  
 وما يجزى هذا المجزى مثل تقنعى وتحمى واستترى يحتمل أن يكون جوابا لسؤال  
 الطلاق وإن يكون مراد أي يرد الزوج بقوله أخرجى وأذهبى وقومى أتركى سؤال  
 الطلاق وبقوله تقنعى استغنى بالهنم الذى هو هملك من سؤال الطلاق إذا تقنع  
 بترك والتكثيف وكذا قوله استترى وتحمى ونحو خلية وبرية وبنة وبائن  
 حرام وما يجزى هذا المجزى يصلح أن يكون جوابا وإن يكن سبا أي أنت خلية من الخير  
 وبرية من حسن الخلق وبنة أي الأصل لك وبائن عن الخيرات وحرام الصعبة  
 ومجلس العشرة بسوء خلقك والحق أبو يوسف خمسة أفاظ أخرى وهي خلية  
 سبيلك وفارقتك ولا ملك لى عليك والحق باهلك بتلك الخمسة المذكورة  
 السقى يحتمل السب لان فيها معنى السب ايضا قوله لا ملك لى عليك أي لاناك  
 أقل من املكك وانسبك الى نفسى بالملك ولا سبيل لى عليك أي بسوء

خلقك وخليت سبيلك كراهة لصحبك وفارقتك في السكنى بسوء خلقك  
والحقى باهلك بمعنى فارقتك ونحو اعتدي واستتري بجمك انت واحدة  
قيل لما يقع الطلاق اذا قال واحدة بالنصب حتى يكون نعت المصدر محذوف اما اذا  
قال واحدة بالرفع لا يقع شيء وان نوى وان لم يعرف واحدة يختلج الى نية والنية لا تكون  
انت حرة اختاري امرك بيدك وفي هذين اللفظين لا يطلاق حتى تطلق نفسها سرحتك  
فارتك هذه الالفاظ وما جرى مجراها جواب ولا يختلجها الى الرد السبب بل الطلاق  
وغیره فانه يحتمل ان يراد باعتك اي اعتدي نعمة الله تعالى ونعمت عليك واعتك  
من النكاح فاني طلقتك وان يراد باستتري الاستبراء ليلطقتها في حال فراغها  
اي الفراغ براءة سرحك لا طلاق ولا استبراء بمعنى الاعتد اي اعتدي لاني طلقتك  
وان يراد بانت واحدة انت واحدة عند قومك او منفردة عندى ليس معك غيره  
اوانت طالق طلقة واحدة وان يراد بانت حرة الحرية عن حقيقة الرد  
او عن رق النكاح وان يراد باختاري اختاري نفسك في النكاح في رقي معنى واختار  
نفسك في امر اخر وان يراد بامر بك بيدك عملك بيدك اذا المراد بالامر هنا العمل كاني  
قوله تعالى ما فرعون بشيء اي عملك في الطلاق بيدك فيكون تفويض الطلاق  
اليها او عملك بيدك في حق تصرف اخر وسرحتك وفارقتك ظاهران وعند المشافعي  
هما صريحان ولا يحتاجان الى النية ففي حال الرضا اي حال عدم الغضب ومذكرة الطلاق  
يتوقف الكل على الاقسام الثلاثة من الالفاظ الكنايات على النية والقول قول  
الزوج في ترك النية مع اليمين لانها محتملة للطلاق وغيره فلا بد من النية فان  
انكر النية والظاهر شاهد له كان القول قول هو في حال الغضب يتوقف الاولان اي  
ما يحتمل رد وما يحتمل سبما يتوقف على النية فان حالة الغضب يحتمل الجواب  
والرحم والشفة فلم يجعل جوابا بالشاء فاذا نوى كان جوابا واما القسم الاخرى

مجلد الاول

والحقى باهلك بمعنى فارقتك ونحو اعتدي واستتري بجمك انت واحدة  
قيل لما يقع الطلاق اذا قال واحدة بالنصب حتى يكون نعت المصدر محذوف اما اذا  
قال واحدة بالرفع لا يقع شيء وان نوى وان لم يعرف واحدة يختلج الى نية والنية لا تكون  
انت حرة اختاري امرك بيدك وفي هذين اللفظين لا يطلاق حتى تطلق نفسها سرحتك  
فارتك هذه الالفاظ وما جرى مجراها جواب ولا يختلجها الى الرد السبب بل الطلاق  
وغیره فانه يحتمل ان يراد باعتك اي اعتدي نعمة الله تعالى ونعمت عليك واعتك  
من النكاح فاني طلقتك وان يراد باستتري الاستبراء ليلطقتها في حال فراغها  
اي الفراغ براءة سرحك لا طلاق ولا استبراء بمعنى الاعتد اي اعتدي لاني طلقتك  
وان يراد بانت واحدة انت واحدة عند قومك او منفردة عندى ليس معك غيره  
اوانت طالق طلقة واحدة وان يراد بانت حرة الحرية عن حقيقة الرد  
او عن رق النكاح وان يراد باختاري اختاري نفسك في النكاح في رقي معنى واختار  
نفسك في امر اخر وان يراد بامر بك بيدك عملك بيدك اذا المراد بالامر هنا العمل كاني  
قوله تعالى ما فرعون بشيء اي عملك في الطلاق بيدك فيكون تفويض الطلاق  
اليها او عملك بيدك في حق تصرف اخر وسرحتك وفارقتك ظاهران وعند المشافعي  
هما صريحان ولا يحتاجان الى النية ففي حال الرضا اي حال عدم الغضب ومذكرة الطلاق  
يتوقف الكل على الاقسام الثلاثة من الالفاظ الكنايات على النية والقول قول  
الزوج في ترك النية مع اليمين لانها محتملة للطلاق وغيره فلا بد من النية فان  
انكر النية والظاهر شاهد له كان القول قول هو في حال الغضب يتوقف الاولان اي  
ما يحتمل رد وما يحتمل سبما يتوقف على النية فان حالة الغضب يحتمل الجواب  
والرحم والشفة فلم يجعل جوابا بالشاء فاذا نوى كان جوابا واما القسم الاخرى

وقال بعضهم ان نية واحدة  
وقيل وان لم يرد الى نية واحدة  
قد عرفت وان رفع اللفظ  
وان نوى بالنية فليس له ان  
وان سكت عن النية فليس له  
لاحتال الامور لا بد من  
لان العوام لا يعرفون  
بين وجه الجواب وان  
الرفق بالدين في الطلاق  
يحمل ان قصد المرأة  
جعلها طلاقا لغير الغرض  
اي انت طلقت واحدة  
كما يقال رجل عدل  
واحدة قلنا يقع

اي ما هو يحتمل الجواب ولا يحتمل الرد والسب مثل الاغاط الاخير فيجعل طلاقا ولا يصح  
الزوج في عدم النية لان حاله الغضب يدل على براءة الطلاق وفي حال من اكره الطلاق مثل  
ان تسال هي او غيرها طلاقا يتوقف القسم الاول اي ما يحتمل رد ا على النية ولا يحتمل  
الطلاق وان النية لانه احتمل الجواب والرد فثبت الاول وهو الرد فقط واما القسمان  
الاخران اي ما يصح سبوا ولا يحتمل الرد والسب فيقيم بهما الطلاق وان لم يولد ان الحال  
الجواب فيجعل عليه لاجل السب فتعين الجواب بدلالة الحال فصار طلاقا فان نوى بالكنايات  
سكت ثلثة الفاظ منها كما سيحكي الثلث يقصن لانها صالحة لبينونة وهي متنوعة اي غليظة  
وخفيفة فيصم نية الغليظة والاى ان لم يولد الثلث بان نوى ثنتين او نوى واحدة فبانة  
يقم وعند زفرهم نية اثنتين وعند مالك رحم الكنايات ثلث وقال الشافعي رحم الكنايات  
كلها راجع وفي ثلثة الفاظ منها هي اعتدى واستبرى رحمك وانت واحدة فقم واحد  
لخفية وفي الاخير خلا فالزفر والشافعي رحم فعند زفرهم يقم بها التبان كسائر الكنايات  
وعند الشافعي رحم لا يقم بها شيء ويقم الطلاق باسناد البينونة والحرمة البيرى الى  
الزوج بان قال انا منك بائن وانا عليك حرام ونوى الطلاق لان البينونة ازاله التوبة  
وهي مشتركة بين الزوج والزوجة وكذلك الحرام ازاله التحل وهي ايضا مشتركة ولا يقم  
باسناد الطلاق الى الزوج بان قال انا عليك طالق لان الطلاق ازاله القيد وهو فيها  
لا فيه وعند الشافعي رحم يقم الطلاق **فصل** في تفويض الطلاق اليها بقوله  
لا موانة اختارى بان ينوى بذلك الطلاق او طلقى نفسك جائز وتبقى بمجلس  
فانها ان تطلق نفسها اقامت في مجلس علمها ذلك فاذا قامت من مجلسها فلا خيار لها  
الا ان يقول كلما شئت اختاراك وطلقى نفسك فانه يعم الاوقاف كما اذا قال اى وقت شئت  
او يقول متى شئت او متما شئت او اذا شئت او اذا ما شئت فاذا اذا ما كنى عندهما  
رحم وعند ابى حنيفة رحم يستعملان للشرط والوقت فلو نظرتالى انهما للشرط يخرج

اي ما هو يحتمل الجواب ولا يحتمل الرد والسب مثل الاغاط الاخير فيجعل طلاقا ولا يصح  
الزوج في عدم النية لان حاله الغضب يدل على براءة الطلاق وفي حال من اكره الطلاق مثل  
ان تسال هي او غيرها طلاقا يتوقف القسم الاول اي ما يحتمل رد ا على النية ولا يحتمل  
الطلاق وان النية لانه احتمل الجواب والرد فثبت الاول وهو الرد فقط واما القسمان  
الاخران اي ما يصح سبوا ولا يحتمل الرد والسب فيقيم بهما الطلاق وان لم يولد ان الحال  
الجواب فيجعل عليه لاجل السب فتعين الجواب بدلالة الحال فصار طلاقا فان نوى بالكنايات  
سكت ثلثة الفاظ منها كما سيحكي الثلث يقصن لانها صالحة لبينونة وهي متنوعة اي غليظة  
وخفيفة فيصم نية الغليظة والاى ان لم يولد الثلث بان نوى ثنتين او نوى واحدة فبانة  
يقم وعند زفرهم نية اثنتين وعند مالك رحم الكنايات ثلث وقال الشافعي رحم الكنايات  
كلها راجع وفي ثلثة الفاظ منها هي اعتدى واستبرى رحمك وانت واحدة فقم واحد  
لخفية وفي الاخير خلا فالزفر والشافعي رحم فعند زفرهم يقم بها التبان كسائر الكنايات  
وعند الشافعي رحم لا يقم بها شيء ويقم الطلاق باسناد البينونة والحرمة البيرى الى  
الزوج بان قال انا منك بائن وانا عليك حرام ونوى الطلاق لان البينونة ازاله التوبة  
وهي مشتركة بين الزوج والزوجة وكذلك الحرام ازاله التحل وهي ايضا مشتركة ولا يقم  
باسناد الطلاق الى الزوج بان قال انا عليك طالق لان الطلاق ازاله القيد وهو فيها  
لا فيه وعند الشافعي رحم يقم الطلاق **فصل** في تفويض الطلاق اليها بقوله  
لا موانة اختارى بان ينوى بذلك الطلاق او طلقى نفسك جائز وتبقى بمجلس  
فانها ان تطلق نفسها اقامت في مجلس علمها ذلك فاذا قامت من مجلسها فلا خيار لها  
الا ان يقول كلما شئت اختاراك وطلقى نفسك فانه يعم الاوقاف كما اذا قال اى وقت شئت  
او يقول متى شئت او متما شئت او اذا شئت او اذا ما شئت فاذا اذا ما كنى عندهما  
رحم وعند ابى حنيفة رحم يستعملان للشرط والوقت فلو نظرتالى انهما للشرط يخرج

ج

اي ما هو يحتمل الجواب ولا يحتمل الرد والسب مثل الاغاط الاخير فيجعل طلاقا ولا يصح  
الزوج في عدم النية لان حاله الغضب يدل على براءة الطلاق وفي حال من اكره الطلاق مثل  
ان تسال هي او غيرها طلاقا يتوقف القسم الاول اي ما يحتمل رد ا على النية ولا يحتمل  
الطلاق وان النية لانه احتمل الجواب والرد فثبت الاول وهو الرد فقط واما القسمان  
الاخران اي ما يصح سبوا ولا يحتمل الرد والسب فيقيم بهما الطلاق وان لم يولد ان الحال  
الجواب فيجعل عليه لاجل السب فتعين الجواب بدلالة الحال فصار طلاقا فان نوى بالكنايات  
سكت ثلثة الفاظ منها كما سيحكي الثلث يقصن لانها صالحة لبينونة وهي متنوعة اي غليظة  
وخفيفة فيصم نية الغليظة والاى ان لم يولد الثلث بان نوى ثنتين او نوى واحدة فبانة  
يقم وعند زفرهم نية اثنتين وعند مالك رحم الكنايات ثلث وقال الشافعي رحم الكنايات  
كلها راجع وفي ثلثة الفاظ منها هي اعتدى واستبرى رحمك وانت واحدة فقم واحد  
لخفية وفي الاخير خلا فالزفر والشافعي رحم فعند زفرهم يقم بها التبان كسائر الكنايات  
وعند الشافعي رحم لا يقم بها شيء ويقم الطلاق باسناد البينونة والحرمة البيرى الى  
الزوج بان قال انا منك بائن وانا عليك حرام ونوى الطلاق لان البينونة ازاله التوبة  
وهي مشتركة بين الزوج والزوجة وكذلك الحرام ازاله التحل وهي ايضا مشتركة ولا يقم  
باسناد الطلاق الى الزوج بان قال انا عليك طالق لان الطلاق ازاله القيد وهو فيها  
لا فيه وعند الشافعي رحم يقم الطلاق **فصل** في تفويض الطلاق اليها بقوله  
لا موانة اختارى بان ينوى بذلك الطلاق او طلقى نفسك جائز وتبقى بمجلس  
فانها ان تطلق نفسها اقامت في مجلس علمها ذلك فاذا قامت من مجلسها فلا خيار لها  
الا ان يقول كلما شئت اختاراك وطلقى نفسك فانه يعم الاوقاف كما اذا قال اى وقت شئت  
او يقول متى شئت او متما شئت او اذا شئت او اذا ما شئت فاذا اذا ما كنى عندهما  
رحم وعند ابى حنيفة رحم يستعملان للشرط والوقت فلو نظرتالى انهما للشرط يخرج







في جامع الزيد  
والادب في جامع  
والادب في جامع  
والادب في جامع  
والادب في جامع  
والادب في جامع  
والادب في جامع  
والادب في جامع

نفسى قلنا هذا اذا لم يكن في لفظ الزوج ما يدل على تخصيص الطلاق وهما في لفظ  
ما يدل على ذلك وهو قوله اختارى ثلث مرات وقيل لا بد من ذكر النفس وانما  
حذف لشهرته ولو قالت اخترت اختيارة طلقت ثلاثا اتفقا لانها للمرأة فانها قالت  
اخترت نفسي واحدة او بمرّة واحدة وهناك يقع الثلث لان الاختيار بهرة انما  
يتحقق اذا اختارت نفسها بثلاث فكذا هنا ولو قالت في جواب قوله اختار ثلث مرات  
طلقت او اخترت نفسى بتطبيقه فبائنة وفي هذا يقع واحدة تملك الرجعة  
ومثله في نسخ جامع الصغير والصواب انه لا يملك الرجعة وكذا في الجامع الكبير  
ولو قال امرك بيدك بنية التفويض طلقت نفسها فبائنة تقع لان التفويض  
في البائن فالواقع ما فوض اليها لان كلامها خرج جوابا لبعثها قالت طلقت نفسى  
بائنة وحكم الامر باليد كالتيحير في الاقتصار على المجلس لانه تعليق الامر بها وفي ان يقع  
الطلاق الابنية وان نوى بقوله امرك بيدك الطلاق الثلث فقالت اخترت  
بواحدة او مرة واحدة يقع اي ثلث وفي قوله امرك بيدك في تطبيقه واخترى  
تطبيقه واختارت وقالت اخترت نفسى فرجعية لانه جعل لها الاختيار بتطبيقه  
وهي معقبة للرجعية وفي قوله امرك بيدك اليوم وغدا يدخل الليل ويكون وقت  
الاختيار الى غروب الشمس من الغد فان الليل يصير تابعا وان ردت التفويض  
في اليوم بطل صلا ولا يبقى الامر بيدها بعدة اي بعد الرد وعن ابي حنيفة انها  
اذا وردت الامر في اليوم لها ان تختار نفسها في غدا فان قال امرك بيدك اليوم  
وبعد غد يختلف الحكمان الى لا يدخل الليل  
فيه وان ردت اليوم بطل امر اليوم وكان الامد  
بيدها بعد غد وقال زفر بن امرؤ القيس فان ردت اليوم بطل صلا كالمسئلة الاولى  
والفرق ان في المسئلة الاولى تفويض واحد لانه لم يتوسط بين الوقتين وقت ليس فيه

عليه ولو لم يكن  
او قلت رجعا واحدة من  
طلقت نفسى الزوج دون  
باليد وقع امرها في التفويض  
بما ذكره في البائن في نفسى  
بما ذكره في البائن في نفسى  
اطلاق نفوذها في البائن  
اختار ان يكون في نفسى  
فلا ينبغي ان يكون في نفسى  
لا وقال الباطني نفسى  
انفردت نفسى فكذا التعلق  
من بين الباطني فكذا التعلق  
ما فوض اليها فكذا التعلق  
ما فوض اليها فكذا التعلق  
ما فوض اليها فكذا التعلق  
ما فوض اليها فكذا التعلق  
ما فوض اليها فكذا التعلق  
ما فوض اليها فكذا التعلق

في الفرق بين  
الفرق بين  
الفرق بين  
الفرق بين  
الفرق بين  
الفرق بين  
الفرق بين  
الفرق بين





١٢  
لا  
ان

بائنة او ثلاث ولم يخالفها مشيتها ونيتة اعم من ان يكون له مشية بان قال  
نويت انك شئت لانه حرقم الموافقة بين مشيتها ومشية الزوج ولم يكن له  
مشية بان قال الزوج لم يحضر في النية فيعتبر مشيتها فيما شاءت لو شاء ثلاثا  
او واحدة بائنة ولو بين الزوج وقمر ما شئت لانه اقامها مقام نفسه في اثبات  
والزوج متى وقع رجعيًا بملك ان يجعله بائنا او ثلاثا فهكذا المرأة تملك ان  
تجعل او وقع بائنا او ثلاثا وهذا عند ابي حنيفة فان اصل الطلاق واقع  
بمجرد قول الزوج عنده ويقع البينة والثلاث بمشيته او اما عندها لا يقع  
شيء ما لم تشاءت او وقعت رجعية وان شاءت او وقعت بائنة وان شاءت  
ثلاثا بشرط يخالف المرأة الزوج والحاصل ان اصل الطلاق لا يتعلق بمشيتهما  
عنده وانما يتعلق صفته وعندها يتعلق اصل الطلاق ووصفه  
بمشيتهما ولا اى ان خالف مشيتها ومشية الزوج ونيتة بان شاءت  
ثلاثا والزوج نوى واحدة بائنة او شاءت واحدة بائنة والزوج نوى  
ثلاثا فرجعية لان الزوج فوض اليها فلا بد من اعتبار مشيتها فلا بد  
ايضا من اعتبار مشيتها لان مشيتها مستفادة من مشية الزوج فاذا  
تعارضت اتساقا وهو الواحدة الرجعية واعلم ان كيف شئت في انت طالق  
كيف شئت لم يبق على حقيقتها والا لما كان الوصف مفوضا الى مشيتها عنده  
صار بمنزلة ما اذا قال انت طالق رجعيًا تريد ان او بائنا على قصد  
السؤال بل صارت مستعارة لاى الموصولة والحامع الا بهام والمعنى  
انت طالق باية كيفية شئت وفي قوله طلق نفسك من ثلاث ما شئت وانما  
من ثلاث ما شئت اى للمرأة ان تطلق نفسها مادون الثلاث وليس لها ان تطلق  
نفسها ثلاثا عند ابي حنيفة وقالها ان تطلق نفسها ثلاثا وهذا

كقول القائل واذا جئتوا  
عليكم كاني قد طلق من نسائي  
من شئت ولان من نسائي  
حقيقة واما للتعليم فيقول  
ما شئت لانه لم يبق على  
المسألة اى لم يبق على  
فيستطاع اى ان يفسد  
وفي سائر الطلاق اريد  
بعض ايضا الا انه وصف  
بصفة عامة وى المشية  
فيستطاع اعتبار التبعيض  
منه المعنى ان كل طلاق يزوج  
الامارة في خلاف  
شئت كان على  
يطلب  
اعلم  
المخالف  
كثير  
من  
الاولى دون الثلاثة  
الواحدة والثنتين للدار  
عليها كونه من التبعيض  
وعند طلق لان  
من التبعيض لان

بنو  
من

























بعضى الوقت او بعد ما بانت بواحدة سقط الحلف الموقت اى لو حلف على اربعة اشهر لان الحلف موقت بموقت ففى بعضى ذلك الوقت فكانه قال انت طالق بائن اذا مضت اربعة اشهر فلو تكلمها ولم يقربها بعد ذلك لا تطلق ولا يسقط الحلف الموبد بان قال لا اقربك ابد او قال لا اقربك ولم يقل بيا فان مطلق اللفظ فيم ايتكبد يقتضى التابيد فتبين باخريين بتطليقتين اخريين ان مضت مدة اخرى اى اربعة اشهر اخرى بعد تكلمه ثاني بلا ففى اى بلا قربانها ثم مضت مدة اخرى كذلك اى بلا فى بعد نكاح ثالث وبقي الحلف بغير الطلاق كالحلف بالله مثلاً والحلف بالطلاق فلا يبقى لان التنجيز يبطل التعليق بعد ما وقع ثلث طلاقات لا يبقى الايلاء حتى لو تزوجها بعد التحليل ولم يقربها فى مدة الايلاء لا يقع الطلاق لانتهائه بالتحليل فان فاء اليها وتزوجها بعد ما تزوجت بزوجه اخرى فربها كفر عن عيینه بالله لوجود الحنث فان ذلك لا يتوقف على الملك حتى لو قال لا جنبيه والله لا اقربك فتزوجها لا يكون ذلك ايلاء ولو اقربها يجب الكفارة ولكن لا تبين بالايلاء لانه لم يسبق اليه فى حق الطلاق خلافا للزفرح ولو عجز الزوج المولى من القى اى الرجوع بالوطى لمرض احدهما اى احد الزوجين او غيره اى غير المرض بان يكون الزوج مجبوا او كانت الزوجة صغيرة او رتقاء او بينهما مسافة اربعة اشهر ففسيخه ان يقول فئت اليها فلا يقع الطلاق بعد قوله فئت لومضت مدة الايلاء وهو عاجز لو قال الشافعى رح لافى الاب الجماع واليه ذهب الطحاوى فان قدر العاجز على الوطى قبل مضى المدة اى مدة الايلاء ففسيخه بالوطى فبطل القى باللسان واذا قال لامراته انت على حرام سئل عن نيته لانه يحمل ان سوتى به الظهار لان الظهار يقتضى حرمة وقد اطلق المحرمه فاذا نواه

الحكم الاول

بعضى الوقت او بعد ما بانت بواحدة سقط الحلف الموقت اى لو حلف على اربعة اشهر لان الحلف موقت بموقت ففى بعضى ذلك الوقت فكانه قال انت طالق بائن اذا مضت اربعة اشهر فلو تكلمها ولم يقربها بعد ذلك لا تطلق ولا يسقط الحلف الموبد بان قال لا اقربك ابد او قال لا اقربك ولم يقل بيا فان مطلق اللفظ فيم ايتكبد يقتضى التابيد فتبين باخريين بتطليقتين اخريين ان مضت مدة اخرى اى اربعة اشهر اخرى بعد تكلمه ثاني بلا ففى اى بلا قربانها ثم مضت مدة اخرى كذلك اى بلا فى بعد نكاح ثالث وبقي الحلف بغير الطلاق كالحلف بالله مثلاً والحلف بالطلاق فلا يبقى لان التنجيز يبطل التعليق بعد ما وقع ثلث طلاقات لا يبقى الايلاء حتى لو تزوجها بعد التحليل ولم يقربها فى مدة الايلاء لا يقع الطلاق لانتهائه بالتحليل فان فاء اليها وتزوجها بعد ما تزوجت بزوجه اخرى فربها كفر عن عيینه بالله لوجود الحنث فان ذلك لا يتوقف على الملك حتى لو قال لا جنبيه والله لا اقربك فتزوجها لا يكون ذلك ايلاء ولو اقربها يجب الكفارة ولكن لا تبين بالايلاء لانه لم يسبق اليه فى حق الطلاق خلافا للزفرح ولو عجز الزوج المولى من القى اى الرجوع بالوطى لمرض احدهما اى احد الزوجين او غيره اى غير المرض بان يكون الزوج مجبوا او كانت الزوجة صغيرة او رتقاء او بينهما مسافة اربعة اشهر ففسيخه ان يقول فئت اليها فلا يقع الطلاق بعد قوله فئت لومضت مدة الايلاء وهو عاجز لو قال الشافعى رح لافى الاب الجماع واليه ذهب الطحاوى فان قدر العاجز على الوطى قبل مضى المدة اى مدة الايلاء ففسيخه بالوطى فبطل القى باللسان واذا قال لامراته انت على حرام سئل عن نيته لانه يحمل ان سوتى به الظهار لان الظهار يقتضى حرمة وقد اطلق المحرمه فاذا نواه

بعضى الوقت او بعد ما بانت بواحدة سقط الحلف الموقت اى لو حلف على اربعة اشهر لان الحلف موقت بموقت ففى بعضى ذلك الوقت فكانه قال انت طالق بائن اذا مضت اربعة اشهر فلو تكلمها ولم يقربها بعد ذلك لا تطلق ولا يسقط الحلف الموبد بان قال لا اقربك ابد او قال لا اقربك ولم يقل بيا فان مطلق اللفظ فيم ايتكبد يقتضى التابيد فتبين باخريين بتطليقتين اخريين ان مضت مدة اخرى اى اربعة اشهر اخرى بعد تكلمه ثاني بلا ففى اى بلا قربانها ثم مضت مدة اخرى كذلك اى بلا فى بعد نكاح ثالث وبقي الحلف بغير الطلاق كالحلف بالله مثلاً والحلف بالطلاق فلا يبقى لان التنجيز يبطل التعليق بعد ما وقع ثلث طلاقات لا يبقى الايلاء حتى لو تزوجها بعد التحليل ولم يقربها فى مدة الايلاء لا يقع الطلاق لانتهائه بالتحليل فان فاء اليها وتزوجها بعد ما تزوجت بزوجه اخرى فربها كفر عن عيینه بالله لوجود الحنث فان ذلك لا يتوقف على الملك حتى لو قال لا جنبيه والله لا اقربك فتزوجها لا يكون ذلك ايلاء ولو اقربها يجب الكفارة ولكن لا تبين بالايلاء لانه لم يسبق اليه فى حق الطلاق خلافا للزفرح ولو عجز الزوج المولى من القى اى الرجوع بالوطى لمرض احدهما اى احد الزوجين او غيره اى غير المرض بان يكون الزوج مجبوا او كانت الزوجة صغيرة او رتقاء او بينهما مسافة اربعة اشهر ففسيخه ان يقول فئت اليها فلا يقع الطلاق بعد قوله فئت لومضت مدة الايلاء وهو عاجز لو قال الشافعى رح لافى الاب الجماع واليه ذهب الطحاوى فان قدر العاجز على الوطى قبل مضى المدة اى مدة الايلاء ففسيخه بالوطى فبطل القى باللسان واذا قال لامراته انت على حرام سئل عن نيته لانه يحمل ان سوتى به الظهار لان الظهار يقتضى حرمة وقد اطلق المحرمه فاذا نواه



يجب مهر المثل وان لم يكن في بطونها شيء فلا شيء لانهما عزمته وهوى  
الخلع طلاق بائن لانه تجب ان تملك نفسها بانزاعها اعطيت الزوج وذا انما يكون  
بالبائن ويجب عليها اي على المرأة بدله اي بدل الخلع لان المرأة التزمت المال عوضا  
عن النكاح والمرأة تملك التزام المال لولايتها على نفسها وملك النكاح مما يجوز  
الاغتياض عنه وكراهة اخذه اي البدل ان نشر اي الزوج لانه يوجب زيادة الجاش  
باخذ المال منها وكراهة اخذ الفضل على ما دفع اليها من المهر ان نشرت ويقال  
نشرت المرأة على زوجها اذا بغضت على زوجها وهذا رواية الاصل وفي رواية  
جامع الصغائر لا يكره ولا باس بان ياخذ منها المهر الذي قبضت منه او ياخذ  
بمثل ذلك وان طلق بال او على مال وقعه بائن ان قبلت المال في المجلس لا بد من القبول  
في الوجهين لان معنى قوله بال بعوض مال والعوض لا يجب بالقبول ومعنى قوله على مال  
على شرط مال والعلق بالشرط لا ينزل قبل وجود الشرط ووجوده لقبول وان خلع  
او طلق بخبر او خبريرا وميتة لا يجب شيء لانها لم تسهم الا متقوما حتى تصير  
غارثا له ولا وجه الى ايجاب المسمى للاسلام ولا الى ايجاب غيره لعدم التزام وقوع  
طلاق بائن في لفظ الخلع لانه كناية والكنايات بواثن ووقع رجعي في لفظ الطلاق  
لان الصريح معقب للرجعة وان طلبت ثلاثا بال ف اي قالت  
طلقني ثلاثا بال فطلقها واحدة فبأثثة ١ م تقع طلاق  
بأثثة بثلاث الالف لان الباء تصحب الاعواض واجزاء العوض  
ينقسم على اجزاء العوض فمتى طلبت الثلث بال ففقد جعلت  
بانزاع كل تطبيق ثلث الالف والطلاق بائن لانه لما سلمت له  
المال ينبغي ان يسلم لها النفس تحقيقا للمعاوضة وفي قوله طلقني ثلاثا  
على الف فطلقها واحدة رجعية بلا وجوب شيء على المرأة عند ابي حنيفة

على وجه الحقيقة قالته في علم زيادة  
 فقال عليه السلام لا الزيادة فلا فائدة  
 كان التثنية ولو زاد في التثنية  
 جاز فصار كذا واخذ شئ من  
 لان مقتضى قوله تعالى انما جاءكم  
 عليها فيما قد تباين الجواب كما ان  
 وقد ذكر الحق في حق الامانة  
 وقوله تعالى فلا تزدادوا فائدة  
 وقوله عليه السلام لا الزيادة فلا  
 معمول في السابق ومنه مقتضى  
 قيل النبي عز وجل في صياحه  
 عدم التثنية في صياحه  
 بعد الذي قلناه في النبي في  
 وهو زيادة الالمام في  
 المشروعية كالبيع في  
 الله وهذا لا ينافي  
 خاص حقها ما خلاص  
 القول بصحة صحيح التثنية  
 العاقل وتوقيفها من التثنية  
 تبين شرح  
 التكرار للمحافظة  
 على لان الباء تضيف  
 الاعراض والعوض فيقتصر  
 على المعوض ويكون ما لا يوجب  
 بخلاف البيع فيه



منه لا بد من ان يكون  
الرجوع فيه يتوقف  
على اقرار المالك  
وعدم اقراره  
فان كان الرجوع  
مستلزما لا بد من  
اقرار المالك  
فان كان الرجوع  
مستلزما لا بد من  
اقرار المالك

وقال ارحم بغير طلاقه بائنة بثلاث الالف فحذف اللفظة على بمعنى الباء ولا بد من حنيفة  
رحم ان على مستعملة للشرط واصلاها لزوم فاستغيت للشرط لانه يلازم  
الجزاء فكانت طالبة للثالث بكلمة هي للشرط كانها قالت ان طلقني ثلثا  
قلت الالف واجزاء شرط لا ينقسم على اجزاء المشروط وانما شرطت بوجوب  
المال عليها ابقاء الثالث ولم يوجد فلا يجب والحكم والطلاق بمال معاوضة  
في حقها اى في حق المرأة ومن جانبها بمنزلة البيع فانها تبذل مالا ليس لها  
نفسها واذا كان معاوضة في حقها بيع رجوعها اى اذا كان الايجاب منها  
بيع رجوعها قبل قبول الزوج كافي البيع اذا وجب البائع والمشتري الرجوع  
قبل قبول الاخره بيعهم شرط الخيار لها كما قال لها انت طالق على الف على انك  
بالخيار بثلاثة ايام فقالت قبلت فان ردت الطلاق في ايام الثلاثة بطل  
الطلاق وان اختارت الطلاق فيها وقع الطلاق ويجب الالف للزوج و  
هذا عند ابي حنيفة رح وعندهما رح الطلاق واقع والمال لازم عليها  
والخيار باطل ويقتصر على المجلس اى اذا كان الايجاب من قبلها لا بد من  
قبول الزوج في المجلس ولا يتوقف على وراء المجلس كالبيع ولا يعم تعليقه  
ولا يتوقف اى بلوغ الخبر الى الزوج اذا كان غائبا والحكم يمين وتعليقها  
بالشرط في حقها اى في حق الزوج من جانبها كانه علق طلاقها بقبولها وذكر  
الشرط والجزاء يمين حتى انعكس الاحكام المذكورة اى اذا كان الايجاب من جهة  
كما اذا قال خالعتك او طلقتك على الف لا يعم رجوعه قبل قبول المرأة  
لانه في المعنى يمين واليمين لا يقبل الفسخ ولا يعم شرط الخيار له فلو قال  
لامراته انت طالق بالالف على اني بالخيار ثلثة ايام فقبلت المرأة  
بطل الخيار ووقع الطلاق فلا يقتصر على المجلس ولا يبطل

بالشرط ولا يتوقف على اقرار المالك  
فصل كاي بيع ولا بد من اقرار المالك  
لا بد من اقرار المالك  
الا فاعاد في حق الحكم وهو كالمالك  
ان يكون شرطه ايم من ايم  
لمن قال لا تزني مرة في فترة  
البيع فبطلت لان بيعك هذا  
البيع بشرط لا يفسد فان  
سنة فترة ما وقع في فترة  
الجلد كقول

منه لا بد من ان يكون  
الرجوع فيه يتوقف  
على اقرار المالك  
وعدم اقراره  
فان كان الرجوع  
مستلزما لا بد من  
اقرار المالك  
فان كان الرجوع  
مستلزما لا بد من  
اقرار المالك

بقيام عن المجلس فيم ان قبلت المرأة بعد المجلس ويعلم تعليقه وايد ان ويتوقف  
على بلوغ الخبر اليها اذا كانت غائبة والعبد في العتاق على مال بمنزلتها  
اي طرف العبد في العتاق طرفها في الطلاق وطرف السيد كطرف  
الزوج فيعتبر تعليق العتق بشرط قبول العبد ويمينا في جانب السيد  
ومعاوضة في جانب العبد حتى يعلم الرجوع والخيار من العبد في اعتاقه  
على مال ويقتصر على المجلس ولا يعلم الرجوع ولا الخيار من السيد ولا  
يقتصر على المجلس ويسقط الخلع والمباراة جميع حقوق النكاح اي الحقوق  
الواجبة في النكاح فلا يسقط ما لا يتعلق بالنكاح كتمن ما اشترت من الزوج  
او اشترى الزوج منها مثلا عتقها اي من الزوجين حتى لو اختلفت او بارأت  
منه شيء معروف مسعى ولها عليه مهر وقد دخل بها او لا لزمها ما  
سمته وكان المهر للزوج وكذا الوقبضت <sup>من النصف</sup> المهر او اقل او اكثر ثم اختلفت  
منه بدراهم او ثوب معروف قبل ان يدخل بها فللزوج ما سميت له  
في الخلع ولا سبيل لاحدهما على صاحبه بشئ من المهر وكذا الووقع الخلع  
على مائة من المهر والمهر كله على الزوج او في يد المرأة لا يتبع احدهما  
صاحبه بشئ من المهر وكذا لو كان المهر عبد بعينه وهو في يده او  
في يدها وهذا عند ابي حنيفة وقال محمد لا يسقط فيهما الا ماسمياه وايهما  
كان له قبل صاحبه شئ من المهر وعليه ابو يوسف مع محمد في الخلع ومع  
ابي حنيفة ربح في المباراة وما نفقة العدة ان شرطت تسقط اجماعا والا لا  
تسقط اجماعا وانما نفقة الولد وهي مؤنة الرضاع ان لم يشترط فلا يقع البراءة  
عنها اجماعا وان شرطت ان وقت لذلك وقتا كسنة قدرها  
جاز وان لم يوقت لم يحز ولم يقع البراءة عنها وان خلع الاب

الجلد الاول

عقله يقول الالب يكون  
تقليد من افكار ولا يفرق من  
عدم وجوب المال عدم وقوع  
العلاق الاثر سنان الخلق على  
رحمة الله عليه وارشاد النبي  
سنان تبرئكم والمال  
وقال لعل كل هذا  
فترك الامر وسماهم البراءة  
منها انفق اباها الم  
ابقية واما نقده العرفية  
قد لا يستطاع الالب الفكر

في قوله لا يملكها الا في وقوع الطلاق على الاصح  
لانها علق الطلاق بقبول الاب لخلق بشرط هو فعل الاب كدخل الدار فيقع الطلاق  
ان وجعل الشرط كذا هنا وفي رواية لا يقع الطلاق وكذا العا ان خلع الزوج الصبيبة  
بالمال الا في وقوع الطلاق ان قبلت الصبيبة المال وكانت اهلا للقبول بان تعرف ان  
المخلم شرع سالب والنكاح شرع جالب فاذا قبلت وقع الطلاق اتفاقا لوجود الشرط  
وصحة الخلع يقتضيه لا لزوم المال كما لو خلع على خمر او خنزير لا يجب عليه  
المال لانها ليست اهلا للفرقة وان خلع الاب صبيبة بمال على انه ضامن لهذا المال  
فعليه اي على الاب يجب المال والخلع واقع ولا يسقط مهرها **فصل في اظهار**  
في اللغة مصدر ظاهر من امراته ظاهر وتظاهر ويظهر بمعنى وهو ان يقول  
لها انت على كظهر امي وفي الشرع تشبيه ما يضاف اليه الطلاق الى تشبيه  
كل الزوجة وما يعبر به عن الكل كالراس والرقبة والوجه  
ولو قال ظهر لك او يدك او رجلك على كظهر امي لا يكون ظهرا او  
تشبيهه جزء شائع كالنصف والربع من الزوجة فلا يصح اظهار من  
الامة بما يحرم عليه النظر من عضو محرمة نسب او رضاء كالظهر والفخذ والفرج  
ونحوها فلو قال انت على كوجه امي لا يكون ظهرا وهو اي الظاهر يحرم وطيماردواعيه  
مثل المس والتقبيل ونحوها وقال الشافعي لا يحرم الدواعي والظهار كالطلاق في  
الجاهلية فقرر الشرع اصله وهو التعريم ونقل حكمه الى تحريم موقت بالكفارة  
حتى يغير لكونه قولا منكرا او ذمرا فيناسب المجازات عليها بالحرمة وارتقاعا  
بالكفارة وفي قوله انت على كامي او مثل امي صهيبة الكرامة والبر وحينئذ لم يكن  
ظهرا لان مانواه محتمل كلامه اي انت في استحقاق الكرامة مثل امي ويصهيبة الظهار  
لان شبيهها يجمع الامام ولو شبهها بظهر الامكان ظهرا اما اذا شبهها بجلها

في قوله لا يملكها الا في وقوع الطلاق على الاصح  
لانها علق الطلاق بقبول الاب لخلق بشرط هو فعل الاب كدخل الدار فيقع الطلاق  
ان وجعل الشرط كذا هنا وفي رواية لا يقع الطلاق وكذا العا ان خلع الزوج الصبيبة  
بالمال الا في وقوع الطلاق ان قبلت الصبيبة المال وكانت اهلا للقبول بان تعرف ان  
المخلم شرع سالب والنكاح شرع جالب فاذا قبلت وقع الطلاق اتفاقا لوجود الشرط  
وصحة الخلع يقتضيه لا لزوم المال كما لو خلع على خمر او خنزير لا يجب عليه  
المال لانها ليست اهلا للفرقة وان خلع الاب صبيبة بمال على انه ضامن لهذا المال  
فعليه اي على الاب يجب المال والخلع واقع ولا يسقط مهرها **فصل في اظهار**  
في اللغة مصدر ظاهر من امراته ظاهر وتظاهر ويظهر بمعنى وهو ان يقول  
لها انت على كظهر امي وفي الشرع تشبيه ما يضاف اليه الطلاق الى تشبيه  
كل الزوجة وما يعبر به عن الكل كالراس والرقبة والوجه  
ولو قال ظهر لك او يدك او رجلك على كظهر امي لا يكون ظهرا او  
تشبيهه جزء شائع كالنصف والربع من الزوجة فلا يصح اظهار من  
الامة بما يحرم عليه النظر من عضو محرمة نسب او رضاء كالظهر والفخذ والفرج  
ونحوها فلو قال انت على كوجه امي لا يكون ظهرا وهو اي الظاهر يحرم وطيماردواعيه  
مثل المس والتقبيل ونحوها وقال الشافعي لا يحرم الدواعي والظهار كالطلاق في  
الجاهلية فقرر الشرع اصله وهو التعريم ونقل حكمه الى تحريم موقت بالكفارة  
حتى يغير لكونه قولا منكرا او ذمرا فيناسب المجازات عليها بالحرمة وارتقاعا  
بالكفارة وفي قوله انت على كامي او مثل امي صهيبة الكرامة والبر وحينئذ لم يكن  
ظهرا لان مانواه محتمل كلامه اي انت في استحقاق الكرامة مثل امي ويصهيبة الظهار  
لان شبيهها يجمع الامام ولو شبهها بظهر الامكان ظهرا اما اذا شبهها بجلها

في قوله لا يملكها الا في وقوع الطلاق على الاصح  
لانها علق الطلاق بقبول الاب لخلق بشرط هو فعل الاب كدخل الدار فيقع الطلاق  
ان وجعل الشرط كذا هنا وفي رواية لا يقع الطلاق وكذا العا ان خلع الزوج الصبيبة  
بالمال الا في وقوع الطلاق ان قبلت الصبيبة المال وكانت اهلا للقبول بان تعرف ان  
المخلم شرع سالب والنكاح شرع جالب فاذا قبلت وقع الطلاق اتفاقا لوجود الشرط  
وصحة الخلع يقتضيه لا لزوم المال كما لو خلع على خمر او خنزير لا يجب عليه  
المال لانها ليست اهلا للفرقة وان خلع الاب صبيبة بمال على انه ضامن لهذا المال  
فعليه اي على الاب يجب المال والخلع واقع ولا يسقط مهرها **فصل في اظهار**  
في اللغة مصدر ظاهر من امراته ظاهر وتظاهر ويظهر بمعنى وهو ان يقول  
لها انت على كظهر امي وفي الشرع تشبيه ما يضاف اليه الطلاق الى تشبيه  
كل الزوجة وما يعبر به عن الكل كالراس والرقبة والوجه  
ولو قال ظهر لك او يدك او رجلك على كظهر امي لا يكون ظهرا او  
تشبيهه جزء شائع كالنصف والربع من الزوجة فلا يصح اظهار من  
الامة بما يحرم عليه النظر من عضو محرمة نسب او رضاء كالظهر والفخذ والفرج  
ونحوها فلو قال انت على كوجه امي لا يكون ظهرا وهو اي الظاهر يحرم وطيماردواعيه  
مثل المس والتقبيل ونحوها وقال الشافعي لا يحرم الدواعي والظهار كالطلاق في  
الجاهلية فقرر الشرع اصله وهو التعريم ونقل حكمه الى تحريم موقت بالكفارة  
حتى يغير لكونه قولا منكرا او ذمرا فيناسب المجازات عليها بالحرمة وارتقاعا  
بالكفارة وفي قوله انت على كامي او مثل امي صهيبة الكرامة والبر وحينئذ لم يكن  
ظهرا لان مانواه محتمل كلامه اي انت في استحقاق الكرامة مثل امي ويصهيبة الظهار  
لان شبيهها يجمع الامام ولو شبهها بظهر الامكان ظهرا اما اذا شبهها بجلها



الرواية التي قال فيها لا يجوز هجوت على الصم الاصيل ولا بد ان يكون معه الخرس  
فانه لم يسم كلام متكلم ولا يجوز عتق الاخرس لفوات جنس المنفعة لافان  
اجنس من اجناس المنفعة فانه ملحق بالعدم من وجه الا ترى انه يجوز فيه  
من الارش ما يجب في كل البدن كالاعمي ومقطوع يده او ابهاماه فان قوة  
البطش بينهما ولفواتهما يفوت جنس المنفعة او مقطوع يد ورجل من  
جانب واحد لفوات جنس منفعة المشي اذ هو عليه متعن رجلا ومقطوع  
احد اليدين واحدا الرجلين من خلاف لانه لم يفوت جنس منفعة المشي لانه  
يتمكن من المشي بالعصا بل اختلت والمكبروا والولد لا يستحقانهما الحرية  
فكان الرق فيهما كاقضاء ولا المكاتب اى اذا ادى بعض بدله لانه اعتاق  
ببدل وعن ابي حنيفة رحمه الله يجوز لقيام الرق من كل وجه ولهذا يقبل  
عقد الكتابة الا لخصها بخلاف التدبير وامومة الولد وان اعتق مكاتبها  
لم يؤد شيئا بخلاف الرق فرس والشافعي رحمه الله لا نصف عبد مشترك  
ثرياقيه بعد ضمانه اى ان اعتق نصف عبد مشترك وهو موسر  
ليضمن قيمة باقيه واعتق ما بقى عن ظهاره لم يجز عند ابي حنيفة لانه اعتاق  
يتجزى عنه فان عتق نصفه في الابتداء ونصف الرقبة ليس برقبة  
ونمكن النقصان في النصف الاخر فعن راسد امية الرق قيه وبالصمان ملكه  
نافض ومثله يمنع التكفير فكانه اعتق عبد الا شيا وعند ابي يوسف رحمه الله  
ومحمد بن يعقوب لا يجوز لان الاعتاق لا يتجزى عند همارك فاذا اعتق نصيبه عتق كله فان  
المعتق لما كان موسرا ضمن نصيب شريكه وتملكه فصار معتق كل العبد عن الكفارة  
وان كان المعتق معسرا لم يجز بالاتفاق لان على العبد السعاية في نصيب شريكه  
فكان اعتاقا بعوض ولا نصف عبد عن الكفارة ثرياقيه بعد وطيه اى وطى

فانه لو لم يسم كلام متكلم ولا يجوز عتق الاخرس لفوات جنس المنفعة لافان  
اجنس من اجناس المنفعة فانه ملحق بالعدم من وجه الا ترى انه يجوز فيه  
من الارش ما يجب في كل البدن كالاعمي ومقطوع يده او ابهاماه فان قوة  
البطش بينهما ولفواتهما يفوت جنس المنفعة او مقطوع يد ورجل من  
جانب واحد لفوات جنس منفعة المشي اذ هو عليه متعن رجلا ومقطوع  
احد اليدين واحدا الرجلين من خلاف لانه لم يفوت جنس منفعة المشي لانه  
يتمكن من المشي بالعصا بل اختلت والمكبروا والولد لا يستحقانهما الحرية  
فكان الرق فيهما كاقضاء ولا المكاتب اى اذا ادى بعض بدله لانه اعتاق  
ببدل وعن ابي حنيفة رحمه الله يجوز لقيام الرق من كل وجه ولهذا يقبل  
عقد الكتابة الا لخصها بخلاف التدبير وامومة الولد وان اعتق مكاتبها  
لم يؤد شيئا بخلاف الرق فرس والشافعي رحمه الله لا نصف عبد مشترك  
ثرياقيه بعد ضمانه اى ان اعتق نصف عبد مشترك وهو موسر  
ليضمن قيمة باقيه واعتق ما بقى عن ظهاره لم يجز عند ابي حنيفة لانه اعتاق  
يتجزى عنه فان عتق نصفه في الابتداء ونصف الرقبة ليس برقبة  
ونمكن النقصان في النصف الاخر فعن راسد امية الرق قيه وبالصمان ملكه  
نافض ومثله يمنع التكفير فكانه اعتق عبد الا شيا وعند ابي يوسف رحمه الله  
ومحمد بن يعقوب لا يجوز لان الاعتاق لا يتجزى عند همارك فاذا اعتق نصيبه عتق كله فان  
المعتق لما كان موسرا ضمن نصيب شريكه وتملكه فصار معتق كل العبد عن الكفارة  
وان كان المعتق معسرا لم يجز بالاتفاق لان على العبد السعاية في نصيب شريكه  
فكان اعتاقا بعوض ولا نصف عبد عن الكفارة ثرياقيه بعد وطيه اى وطى

الاعمي

امراة ظاهر منها فانه لا يجوز عند ابي حنيفة رح لان العتاق يلغى عنده  
وشرط ان يكون قبل المسيس فاذا اعتق النصف بعد المسيس لم يوحى  
الاعتاق المأمور به فلم يجوز وعند هاهنا يجوز لان اعتاق البعض اعتاق الكل  
فصل الكل قبل المسيس فجاز وان عجز اى المظاهر عن العتق بان لا يملك ما يعتق  
رقبة صام شهرين ولاء متتابعين ليس فيهما شهر رمضان ولا ايام الحنة  
المنهية اى يوم الفطر ويوم الاضحى وثلاثة بعده وان اقطر يوما بعدد  
سفر او مرض او غير ذلك استأنف الصوم لغوات التتابع ولكن استأنف  
ان وطيه ليل اعم ذكر في الكفاية نقلا عن شرح الطحاوى ان العمل ليس  
بمفيد لان العمل والنسيان في الليل سواء او يوما مطلقا عمدا او ناسيا  
وهذا عند ابي حنيفة رح ومحمد رح وقال ابو يوسف رح ان وطى ليل او نهارا  
ناسيا لا يستأنف لوجود الصوم شهرين متتابعين لانه لم يفسد به الصوم  
فلا يمنع التتابع والتقديم على التماس شرط وفيما قلت نقد به البعض و  
فيما قلتما تاخير الكل بخلاف ما اذا وطى نهارا عمدا فانه يستأنف الصوم  
انقالا لنقطاع التتابع ولهما ان الواجب صوم شهرين متتابعين قبل التماس  
والتقديم على المسيلين فالتقديم يجب ان يراعى كونه خاليا عن المسيس فان سقط  
احد الشرطين لا يوجب سقط الآخر وان عجز عن الصوم اطعم ستين  
مسكينا كلا اى كل واحد قدر الفطرة اى نصف صاع من برا وصاع من تمر  
او شعير او اعطى قيمتاى قيمة قدر الفطرة وعند الشافعى رح لا يجوز دفع  
القيمة وان غداهم وعشاهم على وجه الا باخذ لا على وجه التمليل  
واشبعهم قليلا كان ماكلوه واكثر ارجاز ولا بد من الادام في خبز الشعير  
ليمكن الاستيفاء الى الشعير وفي خبز الحنطة لا يشترط الادام ولو كان





كل واحد من الزوجين فيقول الزوج اولاً لانه المدعى اربعاً اشهد بالله اني صادق فيما رميتها به من الزنا ونفي الولد ويقول في المرة الخامسة لعنة الله ان كان فيما رميتها به من الزنا ونفي الولد يشير اليها في جميع ذلك ثم يقول هي بالاشهاد بالله انه كاذب فيما رماني به من الزنا وفي الخامسة غضب الله عليها ان كان صادقاً فيما رماني به من الزنا ولا صل عندنا ان اللعان شهداً مؤكداً بالايان مقرونة باللعن في جانبها هو الغضب في جانبها قائم مقام حد القذف للزوج زعم المرأة اذ كل واحد من الحد والاشهاد بالله كاذباً مع اللعن على نفسه بسبب هذا وكذا قائم مقام حد الزنى للمرأة في زعم الرجل لانه مهلك في حقها لانها كاذبة في زعم الرجل في شهادتها ثم اذا فرغ من اللعن يفرق القاضي بينهما ولا يقيم الفرية مالم يفرق القاضي وعند الشافعي يقيم الفرية بنفس لعان الزوج وعند زريقه الفرية بلعانها فبين بعد تفرق القاضي بطلقة وقال ابو يوسف والشافعي هو تحرير مؤبد وان كان القذف بنفي الولد وينفي القاضي نسب الولد عنه اى عن الزوج ويلحقه بامه قيل ثبت نفي الولد ضمنه للقضاء بالتفريق وعن ابى يوسف ان القاضي يفرق ويقول قد الزمتها امه واخرجته من نسب الاب حتى لو لم يقل ذلك لا ينتفى النسب وهو الصحيح وصورة هذا اللعان ان يامر القاضي الرجل فيقول اشهد بالله اني صادق فيما رميتها به من نفي الولد وكذا في جانبها فتقول اشهد بالله انه كاذب فيما رماني به من نفي الولد ان كان القذف بالزنا ونفي الولد ذكر في اللعان الامر ان الزنى ونفي الولد ان ابى الزوج عن اللعان حبس حتى يلاعن لان اللعان حق واجب عليه وهو قادر على ايفائه فيحبس حتى ياتي بما يجب عليه او يكذب نفسه ويرفع سبب اللعان فيحد حد القذف وان ايت عن اللعان حبست حتى تلاعن كما ذكرنا في باب الزنا او تصدقه فينتفى نسب ولدها عنه لكن لا يجب عليه الحد بهذا التصديق

اشهد بالله انه كاذب فيما رماني به من الزنا وفي الخامسة غضب الله عليها ان كان صادقاً فيما رماني به من الزنا ولا صل عندنا ان اللعان شهداً مؤكداً بالايان مقرونة باللعن في جانبها هو الغضب في جانبها قائم مقام حد القذف للزوج زعم المرأة اذ كل واحد من الحد والاشهاد بالله كاذباً مع اللعن على نفسه بسبب هذا وكذا قائم مقام حد الزنى للمرأة في زعم الرجل لانه مهلك في حقها لانها كاذبة في زعم الرجل في شهادتها ثم اذا فرغ من اللعن يفرق القاضي بينهما ولا يقيم الفرية مالم يفرق القاضي وعند الشافعي يقيم الفرية بنفس لعان الزوج وعند زريقه الفرية بلعانها فبين بعد تفرق القاضي بطلقة وقال ابو يوسف والشافعي هو تحرير مؤبد وان كان القذف بنفي الولد وينفي القاضي نسب الولد عنه اى عن الزوج ويلحقه بامه قيل ثبت نفي الولد ضمنه للقضاء بالتفريق وعن ابى يوسف ان القاضي يفرق ويقول قد الزمتها امه واخرجته من نسب الاب حتى لو لم يقل ذلك لا ينتفى النسب وهو الصحيح وصورة هذا اللعان ان يامر القاضي الرجل فيقول اشهد بالله اني صادق فيما رميتها به من نفي الولد وكذا في جانبها فتقول اشهد بالله انه كاذب فيما رماني به من نفي الولد ان كان القذف بالزنا ونفي الولد ذكر في اللعان الامر ان الزنى ونفي الولد ان ابى الزوج عن اللعان حبس حتى يلاعن لان اللعان حق واجب عليه وهو قادر على ايفائه فيحبس حتى ياتي بما يجب عليه او يكذب نفسه ويرفع سبب اللعان فيحد حد القذف وان ايت عن اللعان حبست حتى تلاعن كما ذكرنا في باب الزنا او تصدقه فينتفى نسب ولدها عنه لكن لا يجب عليه الحد بهذا التصديق

هذا ما ساقا في كتابنا

اشهد بالله انه كاذب فيما رماني به من الزنا وفي الخامسة غضب الله عليها ان كان صادقاً فيما رماني به من الزنا ولا صل عندنا ان اللعان شهداً مؤكداً بالايان مقرونة باللعن في جانبها هو الغضب في جانبها قائم مقام حد القذف للزوج زعم المرأة اذ كل واحد من الحد والاشهاد بالله كاذباً مع اللعن على نفسه بسبب هذا وكذا قائم مقام حد الزنى للمرأة في زعم الرجل لانه مهلك في حقها لانها كاذبة في زعم الرجل في شهادتها ثم اذا فرغ من اللعن يفرق القاضي بينهما ولا يقيم الفرية مالم يفرق القاضي وعند الشافعي يقيم الفرية بنفس لعان الزوج وعند زريقه الفرية بلعانها فبين بعد تفرق القاضي بطلقة وقال ابو يوسف والشافعي هو تحرير مؤبد وان كان القذف بنفي الولد وينفي القاضي نسب الولد عنه اى عن الزوج ويلحقه بامه قيل ثبت نفي الولد ضمنه للقضاء بالتفريق وعن ابى يوسف ان القاضي يفرق ويقول قد الزمتها امه واخرجته من نسب الاب حتى لو لم يقل ذلك لا ينتفى النسب وهو الصحيح وصورة هذا اللعان ان يامر القاضي الرجل فيقول اشهد بالله اني صادق فيما رميتها به من نفي الولد وكذا في جانبها فتقول اشهد بالله انه كاذب فيما رماني به من نفي الولد ان كان القذف بالزنا ونفي الولد ذكر في اللعان الامر ان الزنى ونفي الولد ان ابى الزوج عن اللعان حبس حتى يلاعن لان اللعان حق واجب عليه وهو قادر على ايفائه فيحبس حتى ياتي بما يجب عليه او يكذب نفسه ويرفع سبب اللعان فيحد حد القذف وان ايت عن اللعان حبست حتى تلاعن كما ذكرنا في باب الزنا او تصدقه فينتفى نسب ولدها عنه لكن لا يجب عليه الحد بهذا التصديق







خلافهما فان خلوة العنين صحيحة وتجب عليها العدة فان وجوب العدة دائرة  
على سلامة الالة هذا ان اقار الزوج انه لم يوطأها وان اختلفا في الوطى ابتداء  
وكانت ثيبا او بكرا فظرت اليها النساء فقلن انها ثيب فالحق قولها وحلف  
لانها ينكر استحقاق حق الفرة وكيف يعرف البكر من الثيب قالوا لا يدفع في فرجها اصفر  
من بيضة الدجاجة فلا دخل بل اغتف فثيب ولا فكر وقيل ان امكنها ان يتول  
على الجدار ففكر ولا فثيب وقيل يكسر البيضة ويصبت في فرجها فان دخل فثيب ولا  
فكر فان حلف بطل حقه في الفرة وان نكل او قلن بكرا جل سنة هذا اذا  
اختلفا ابتداء قبل التاجيل ولو اجل اولاهم اختلفا بالتقسيم ههنا اي بعد التاجيل  
كما مر ان يكون ثيبا او بكرا فظرت النساء فقلن ثيب فالحق قولها وحلف وبطل  
حقها بحلفه حيث بطل ثمة كما في الاختلاف قبل التاجيل كما لو اختارت  
فان المرأة اذا اختارت زوجها بطل حقه في طلب التفريق لانها رضيت ببطلان  
حقها واخبرت ههنا اي بعد التاجيل حيث اجل ثمة ايمان لكل خيرت المرأة  
او قلن هي بكر خيرت ايضا فالحاصل ان المرأة للنساء مرتين مرة قبل الاجل للتا  
ومرة بعد الاجل للتخير والحضي وهو من كان له الة ونزع خصيتان فان  
كان بحيث ينتشر الله ويصل الى النساء فلا خيار لها وان كان بحيث لا ينتشر  
الله ولا يصل فهو كالعين فيه اي في التاجيل لان الالة متى كانت قائمة تخرج  
منه الوطى كما يخرج من العين فيؤجل كما يؤجل العنين وفي المجرب فرق  
بينهما حالا بطلها لانه لا فائدة في التاجيل لعدم توافق الوطى منه ولا بد من  
طلبها لان التفريق حقه الفوت حق منفعة الوطى فيشترط طلبها كسائر الحقوق  
ولا يتخير احد ههنا في التفريق بعيب الاخر وقال المشافعي ترد الزوجة بالعيوب  
الخمس وهي الجنون والجرام والبرص والقرن في الفرج وهو مانع يمنع

[illegible][illegible]





فوطيها ونكاح فاسد كالنكاح الموقت او النكاح بغير الشهود في الموت والفرقة  
 يتعلق بالوطى بالشبهة والنكاح الفاسد فالعدة فيها ثلث حيض كواصل سواء متا  
 الزوج عنها او وقع بينهما الفرقة والعدة للصلاق والفسخ لمن اى الحرة لم تحض  
 لصغرا وكبرا وبلغت بالسن اى اذا بلغت بالسن الذى يحتض فيه النساء  
 وهو خمسة عشر سنة ولم تحض بعد ثلاثة اشهر وعدة الحرة سواء كانت  
 صغيرة او كبيرة كافرة كانت او مسلمة موطوءة او غير موطوءة وللموت اربعة  
 اشهر وعشر لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويرون ازواجا يلز بصن  
 بانفسهن اربعة اشهر وعشر الالية والعدة لامه او مدبرة او مكاتبه  
 او ام ولد تحيض للطلاق والفسخ حيضتان لقوله عليه السلام طلاق الالة  
 ثنتان وعدتها حيضتان والعدة لمن اى لامه او مكاتبته او ام ولد  
 او مدبرة لم تحض للطلاق والفسخ نصف ما للحرة اى شهر ونصف شهر  
 خلا فاما لك او لامه او نظاثرها مات عنها زوجها نصف ما للحرة وهو شهران  
 وخمسة ايام والعدة للحامل الحرة او الامه فلا فرق فى الحامل بين ان يكون  
 حرة او امه وان مات عنها صبي ويعرف قيام الحمل وقت الموت بان تلد  
 بعد موته لا قبل من سنة اشهر و وضع حملها وهذا عند ابى حنيفة  
 رح ومحمد رح وقال ابو يوسف رح والشافعى رح ان مات الصغير  
 عن امراته وبها حمل فعدها اربعة اشهر وعشر الا نه حمل منتف  
 من الميت بيقين ولا تنقضى به العدة وكنا قوله تعالى واولات  
 الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن بلا فصل بين ان يكون الحمل منه او  
 من غيره سواء كان حرة او امه او مطلقة او متوفى عنها زوجها صبيا او  
 بالغ لان وضع الحمل صلب لبيلا على براء الرحم فتعلق به الا نقضاء

فوطيها ونكاح فاسد كالنكاح الموقت او النكاح بغير الشهود في الموت والفرقة  
 يتعلق بالوطى بالشبهة والنكاح الفاسد فالعدة فيها ثلث حيض كواصل سواء متا  
 الزوج عنها او وقع بينهما الفرقة والعدة للصلاق والفسخ لمن اى الحرة لم تحض  
 لصغرا وكبرا وبلغت بالسن اى اذا بلغت بالسن الذى يحتض فيه النساء  
 وهو خمسة عشر سنة ولم تحض بعد ثلاثة اشهر وعدة الحرة سواء كانت  
 صغيرة او كبيرة كافرة كانت او مسلمة موطوءة او غير موطوءة وللموت اربعة  
 اشهر وعشر لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويرون ازواجا يلز بصن  
 بانفسهن اربعة اشهر وعشر الالية والعدة لامه او مدبرة او مكاتبه  
 او ام ولد تحيض للطلاق والفسخ حيضتان لقوله عليه السلام طلاق الالة  
 ثنتان وعدتها حيضتان والعدة لمن اى لامه او مكاتبته او ام ولد  
 او مدبرة لم تحض للطلاق والفسخ نصف ما للحرة اى شهر ونصف شهر  
 خلا فاما لك او لامه او نظاثرها مات عنها زوجها نصف ما للحرة وهو شهران  
 وخمسة ايام والعدة للحامل الحرة او الامه فلا فرق فى الحامل بين ان يكون  
 حرة او امه وان مات عنها صبي ويعرف قيام الحمل وقت الموت بان تلد  
 بعد موته لا قبل من سنة اشهر و وضع حملها وهذا عند ابى حنيفة  
 رح ومحمد رح وقال ابو يوسف رح والشافعى رح ان مات الصغير  
 عن امراته وبها حمل فعدها اربعة اشهر وعشر الا نه حمل منتف  
 من الميت بيقين ولا تنقضى به العدة وكنا قوله تعالى واولات  
 الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن بلا فصل بين ان يكون الحمل منه او  
 من غيره سواء كان حرة او امه او مطلقة او متوفى عنها زوجها صبيا او  
 بالغ لان وضع الحمل صلب لبيلا على براء الرحم فتعلق به الا نقضاء

الحمل الاول

فوطيها ونكاح فاسد كالنكاح الموقت او النكاح بغير الشهود في الموت والفرقة  
 يتعلق بالوطى بالشبهة والنكاح الفاسد فالعدة فيها ثلث حيض كواصل سواء متا  
 الزوج عنها او وقع بينهما الفرقة والعدة للصلاق والفسخ لمن اى الحرة لم تحض  
 لصغرا وكبرا وبلغت بالسن اى اذا بلغت بالسن الذى يحتض فيه النساء  
 وهو خمسة عشر سنة ولم تحض بعد ثلاثة اشهر وعدة الحرة سواء كانت  
 صغيرة او كبيرة كافرة كانت او مسلمة موطوءة او غير موطوءة وللموت اربعة  
 اشهر وعشر لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويرون ازواجا يلز بصن  
 بانفسهن اربعة اشهر وعشر الالية والعدة لامه او مدبرة او مكاتبه  
 او ام ولد تحيض للطلاق والفسخ حيضتان لقوله عليه السلام طلاق الالة  
 ثنتان وعدتها حيضتان والعدة لمن اى لامه او مكاتبته او ام ولد  
 او مدبرة لم تحض للطلاق والفسخ نصف ما للحرة اى شهر ونصف شهر  
 خلا فاما لك او لامه او نظاثرها مات عنها زوجها نصف ما للحرة وهو شهران  
 وخمسة ايام والعدة للحامل الحرة او الامه فلا فرق فى الحامل بين ان يكون  
 حرة او امه وان مات عنها صبي ويعرف قيام الحمل وقت الموت بان تلد  
 بعد موته لا قبل من سنة اشهر و وضع حملها وهذا عند ابى حنيفة  
 رح ومحمد رح وقال ابو يوسف رح والشافعى رح ان مات الصغير  
 عن امراته وبها حمل فعدها اربعة اشهر وعشر الا نه حمل منتف  
 من الميت بيقين ولا تنقضى به العدة وكنا قوله تعالى واولات  
 الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن بلا فصل بين ان يكون الحمل منه او  
 من غيره سواء كان حرة او امه او مطلقة او متوفى عنها زوجها صبيا او  
 بالغ لان وضع الحمل صلب لبيلا على براء الرحم فتعلق به الا نقضاء



العدة الاولى...  
ان كانت الاولى...  
ان كانت الاولى...  
ان كانت الاولى...

ذلك لا يكون حيضاً ولا يبطل الا يأس كانه دم في غير وانه وكان الصمد الشهيد  
يفتي بانها لورات الدم بعد ذلك على اى صفة رات يكون حيضاً وفيه  
ببطلان الاعتدال بالاشهر ان كانت رات الدم قبل تمام الاعتدال بالاشهر  
كما تستأنف اى كما تغتد بالحيس ثم انشئت عليه لمشكلة تشتت  
بالحيس بالشهور من حاضت حيضة او حيضتين ثم انشئت اى انقطع دمها  
وهي في سن الاياس تحتسب مدة الحيض او الحيضتين من الشهور من حيث  
انها وقت ويجب على مغتدة وطئت بشبهة بان وطئها اجنبى او زوجها على  
زعمان المطلقة من طلاق بائن يخل قبل النكاح عدة اخرى اى اذا انقضت  
العدة الاولى ولم تكمل الثانية فعليها تمام العدة الثانية وتداخلت  
او يكون ما تراه المرأة من الحيض محسوباً معهما وقال الشافعي ان كان الوطئ بالاشهر  
من الزوج وهي في العدة تداخلتا وان كان من اجنبى كذا فاذ لا اولى ينقض بعض العدة  
الثانية وتجب عليها تمامها صورة ذلك طلقها الزوج بائناً او ثلاثاً فحلت  
حيضة فوطئها زوج او غير الزوج بشبهة فعليها عدتان فالحيضة الاولى  
من العدة الاولى وحيضتان بعدها يكونان من العدتين فتمت العدة  
الاولى فتجب حيضة رابعة ليتم العدة الثانية وابتداء عدة النكاح  
الفاقد عقيب تفريقاً وعزماً على ترك وطئها بان اخبر الى تركت وطئها  
وعزمت على ترك وطئها او خليت سبيلها ولا يكون بعدم محض احدهما  
صاحبه قال زفر بن رباح ان العدة من آخر الوطئ حتى اذا حاضت بعد الوطئ  
قبل التفريق او العزم ثلث حيض فقد انقضت العدة وتنقض العدة من  
طلاق وغيره وان جهلت يوماً اى بتطبيق الزوج وموته فابتداء العدة  
والطلاق عقيب الطلاق وفي الوفات عقيب الوفات ومشاخنة يفوتون

فان كانت الاولى...  
ان كانت الاولى...  
ان كانت الاولى...  
ان كانت الاولى...

العدة الاولى...  
ان كانت الاولى...  
ان كانت الاولى...  
ان كانت الاولى...

العدة الاولى...  
ان كانت الاولى...  
ان كانت الاولى...  
ان كانت الاولى...

فان كانت الاولى...  
ان كانت الاولى...  
ان كانت الاولى...  
ان كانت الاولى...

العدة الاولى...  
ان كانت الاولى...  
ان كانت الاولى...  
ان كانت الاولى...



حربية خرجت الينامسلة وضمم المسئلة في المهاجرة المسئلة والحكم في الزمنية  
 كذلك فكر الإمام القمى تاشى رحمه الله أحد الزوجين الينامسلى او زمياً او مستأناً  
 ثم اسلم والاخر على حربه ثم فقد زالت الزوجية ثم ان كانت المرأة هي الحاجة فلا عدة  
 عليها وقال ابو يوسف رحمه الله وعليها العدة ولا نفقة لها وان كان الخارج  
 هو الرجل فله ان يتزوج اربعاً سواها وفيهن اختها الا الحربية الحامل لان في  
 بطنها ولد ثابت النسب فلا يصح نكاحها قبل العدة وروى الحسن عن الجنيقية  
 رحمه الله انها تنكح لكن لا يقربها زوجها كالحمل من الزنا والصحيح هو الاول فصل في الحد  
 وتحد أى حد المرأة ترك زينة أو خضابها بعد وفات زوجها معتدة البائن  
 ولا حد ادعى معتدة الرجعي وقال الشافعى رحمه الله ادعى الموت المبتوتة والموت  
 كبرى مسلمة حرة كانت او امه فلا يجب على الكافرة وازاهاها مسلم او مات عنها  
 زوجها ولا على صبية وعند الشافعى رحمه الله عليها الحد ادعى الموت بنزك الزينة ولبس  
 الثوب المزعفر والمعصر ولا تلبس القصب ولا الخمر ولا الحلى ولا تمشط فان احتاجت  
 امتشطت من جانب شمس اسنانه واستعمال الدهن المطيب وغير المطيب ترك  
 الحناء واستعمال الطيب لان هذه الاشياء دواعى الرغبة فيها وهى ممنوعة  
 عن النكاح فتجنبها قليلاً تصير ذريعة على الوقوع فى المحرم والكحل الا بعد زيار  
 اشكت راسها او عينها فصب عليها الدهن او الكحل للعاجلة ولكن لا تقصد  
 بها الزينة وكذا لو اعتادت الدهن فخافت وجعا يجرىها لو لم تفعل وكذا  
 اذا احتاجت الى لبس الحرير لم يحكه قال شمس الائمة الحلوانى رحمه الله ان المراد  
 بالثياب المذكورة الجديدة منها اما لو كانت الثوب خلقاً لا يقيم به الزينة  
 فلا بأس به لا تحذر معتدة عتيق كما اذا عتيق المولى لزم ولذا ولا معتدة النكاح  
 الفاسد لانه وجب دفعه فلا ناسف على ثوته والحد اذا ما ايجب اظهار اللتاسف

الجلد الاول

على قوت زوج في بقية اهل  
المات ديد اقدوسها بالان  
فلا تاسف عليه وندادى ايد  
عليه السلام بنى القعدة ان يغيب  
باغنا رواه السبى و هو يطلق  
فيقول الطقة ولا يهابك اهل  
المات سنف على قوت اهل  
الذى هو بسبب بعد ما كان  
مومنا ولا يهابك اهل  
حتى كان يهابك اهل  
بالله لا اله الا الله

[illegible]









اذا كان الزوج حراما ثم يفرق الامة فالمولى احق بالولد لكونه مملوكا له ولا يفرق بين الولد والامة للنبي قال النبي صلى الله عليه وسلم من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين حبيبه يوم القيامة والذمينة في حق الحضانة كالمسلة لان الحضانة تنبئ على الشفقة وهما فيها سواء حتى يعقل الولد المسلم ديناً او خيف ان يالف الكفر في ينزع منها نظر للولد لئلا يتخلق باخلاق الكفار وينكح غير محرم من الولد يسقط حظها لان الزوج اذا كان اجنبياً لا نظر في دفع الصبي اليها ومحرّم لا يسقط كأم نكحت عمه اى عم الولد وجدة نكحت جدّة لا تنفاه الضرر لقيام القرابة ومن سقط حقها بالنكاح يعود الحق بزوال النكاح الذي سقط الحق به لان المانع قد زال ثم اذا لم يكن للصبي امرأة من اهله او واجب الانزعاع من النساء فالحضانة حق للعصبة على ترتيبهم فيقدم الاب ثم اب الاب وان علا ثم الاخ لاب وام ثم لاب ثم ابن الاخ لاب وام ثم لاب وكذا من سفل منهم ثم العم لاب وام ثم لاب فاما اولاد العم يدفع اليهم الغلام وكذا اي دفع الغلام الى مولى العتاقة ولكن لا تدفع صبيه الى عصبه غير محرم مولى العتاقة وابن العم محرران عن الفتنة واذا لم يكن للصغير عصبه يدفع الى الاخ لام ثم الى ولده ثم الى العم لاب وام ثم لاب ثم الى الخال لآب ام ثم لآب ثم لآب ولا الى فاسق ملجن ولو كان للصغير اخوة واعمام فاصلحهم اولى وان تساوا فاسهم ولا يخير طفل بين الابوين وقال الشافعي لا يخير فيكون عند من يختار منها وليتوا في هذا الغلام والحجارية والام والجدّة احق به اى بالغلام حتى يستغنى ياكل وحده ويشرب ويلبس ويستغنى وحده وقد انفصلا الاستغناء بسنتين وعليه الفتوى اى الحق به اذا استغنى يختار الى التاد والتحق بالاد والحوال الا بالقدرة التاد الاثر على الصلوة والسلام ثم لا بائعاً ثم لا يبيع الا بالصلوة اذا

الحمل الاول

ان كان الزوج حراما ثم يفرق الامة فالمولى احق بالولد لكونه مملوكا له ولا يفرق بين الولد والامة للنبي قال النبي صلى الله عليه وسلم من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين حبيبه يوم القيامة والذمينة في حق الحضانة كالمسلة لان الحضانة تنبئ على الشفقة وهما فيها سواء حتى يعقل الولد المسلم ديناً او خيف ان يالف الكفر في ينزع منها نظر للولد لئلا يتخلق باخلاق الكفار وينكح غير محرم من الولد يسقط حظها لان الزوج اذا كان اجنبياً لا نظر في دفع الصبي اليها ومحرّم لا يسقط كأم نكحت عمه اى عم الولد وجدة نكحت جدّة لا تنفاه الضرر لقيام القرابة ومن سقط حقها بالنكاح يعود الحق بزوال النكاح الذي سقط الحق به لان المانع قد زال ثم اذا لم يكن للصبي امرأة من اهله او واجب الانزعاع من النساء فالحضانة حق للعصبة على ترتيبهم فيقدم الاب ثم اب الاب وان علا ثم الاخ لاب وام ثم لاب ثم ابن الاخ لاب وام ثم لاب وكذا من سفل منهم ثم العم لاب وام ثم لاب فاما اولاد العم يدفع اليهم الغلام وكذا اي دفع الغلام الى مولى العتاقة ولكن لا تدفع صبيه الى عصبه غير محرم مولى العتاقة وابن العم محرران عن الفتنة واذا لم يكن للصغير عصبه يدفع الى الاخ لام ثم الى ولده ثم الى العم لاب وام ثم لاب ثم الى الخال لآب ام ثم لآب ثم لآب ولا الى فاسق ملجن ولو كان للصغير اخوة واعمام فاصلحهم اولى وان تساوا فاسهم ولا يخير طفل بين الابوين وقال الشافعي لا يخير فيكون عند من يختار منها وليتوا في هذا الغلام والحجارية والام والجدّة احق به اى بالغلام حتى يستغنى ياكل وحده ويشرب ويلبس ويستغنى وحده وقد انفصلا الاستغناء بسنتين وعليه الفتوى اى الحق به اذا استغنى يختار الى التاد والتحق بالاد والحوال الا بالقدرة التاد الاثر على الصلوة والسلام ثم لا بائعاً ثم لا يبيع الا بالصلوة اذا

ان كان الزوج حراما ثم يفرق الامة فالمولى احق بالولد لكونه مملوكا له ولا يفرق بين الولد والامة للنبي قال النبي صلى الله عليه وسلم من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين حبيبه يوم القيامة والذمينة في حق الحضانة كالمسلة لان الحضانة تنبئ على الشفقة وهما فيها سواء حتى يعقل الولد المسلم ديناً او خيف ان يالف الكفر في ينزع منها نظر للولد لئلا يتخلق باخلاق الكفار وينكح غير محرم من الولد يسقط حظها لان الزوج اذا كان اجنبياً لا نظر في دفع الصبي اليها ومحرّم لا يسقط كأم نكحت عمه اى عم الولد وجدة نكحت جدّة لا تنفاه الضرر لقيام القرابة ومن سقط حقها بالنكاح يعود الحق بزوال النكاح الذي سقط الحق به لان المانع قد زال ثم اذا لم يكن للصبي امرأة من اهله او واجب الانزعاع من النساء فالحضانة حق للعصبة على ترتيبهم فيقدم الاب ثم اب الاب وان علا ثم الاخ لاب وام ثم لاب ثم ابن الاخ لاب وام ثم لاب وكذا من سفل منهم ثم العم لاب وام ثم لاب فاما اولاد العم يدفع اليهم الغلام وكذا اي دفع الغلام الى مولى العتاقة ولكن لا تدفع صبيه الى عصبه غير محرم مولى العتاقة وابن العم محرران عن الفتنة واذا لم يكن للصغير عصبه يدفع الى الاخ لام ثم الى ولده ثم الى العم لاب وام ثم لاب ثم الى الخال لآب ام ثم لآب ثم لآب ولا الى فاسق ملجن ولو كان للصغير اخوة واعمام فاصلحهم اولى وان تساوا فاسهم ولا يخير طفل بين الابوين وقال الشافعي لا يخير فيكون عند من يختار منها وليتوا في هذا الغلام والحجارية والام والجدّة احق به اى بالغلام حتى يستغنى ياكل وحده ويشرب ويلبس ويستغنى وحده وقد انفصلا الاستغناء بسنتين وعليه الفتوى اى الحق به اذا استغنى يختار الى التاد والتحق بالاد والحوال الا بالقدرة التاد الاثر على الصلوة والسلام ثم لا بائعاً ثم لا يبيع الا بالصلوة اذا

يكون وطهايا وان كان  
 النفل من غير طه  
 يعتمدا من طه  
 وذكر في نسخة  
 من على ذكره  
 من تاليل بلده  
 من تاليل بلده  
 من تاليل بلده

والامر والجدة احق حتى تحتض فانها بعد الاستغناء تحتاج الى تعلم اداب  
 النساء كالغزل والطبخ والمرأة اقدر على ذلك وبعد البلوغ يحتاج الى  
 التحصين والحفظ والادب فيه اقوى اهدى وروى عن محمد بن احمد بن محمد  
 احق بالبنات حتى تشتهى فاذا بلغت حد الشهوة والادب احق بها وهو لمعتبر  
 لفساد الزمان والاعتماد على هذه الرواية لفساد الزمان واذا بلغت احد  
 عشرة سنة فقد بلغت حد الشهوة في قولهم جميعا وغيرهما اي غير الام  
 والحجة ممن له حق الحضرة احق بالبنات حتى تشتهى لان من سوى الام  
 والجدة من الاقرباء مثل الاخوات لا يقدر على استحضار الصغيرة شرعا  
 والتعليم عما يحصل بالاستحضار الصغيرة لا يحل لغير الام والجدة ثم  
 الغرام اذا بلغ رشيد فله ان يتفرد بالسكنى وليس للاب ان يضمه الى  
 نفسه الا ان يكون الاب محمدا عليه مفسدا واما الجارية اذا كانت بكر فلا لب  
 ان يضمها الى نفسه وكذا الاخ والعم الا ان يكونا مفسدين فتوضع عند امرأة  
 ثقة وان كانت ثيبا لها ان يتفرد بالسكنى وتذهب حيث شاءت الا ان يكون محمدا  
 على نفسها فيضمها الا الى به ولا تنسأ امرأة مطلقة بولدها وليس لها ان تخرج  
 بولدها من مصرها الى مصر اخرى ما فيه من الزوج بقظم ولده عنه الا اذا ارادت  
 السفر لوطنها الذي تكبر فيه فلها ان تخرج بولدها اليه لانها استحققت الامامة  
 وذلك الوطن مع اولادها شريفا قال النبي صلى الله عليه وسلم من اهل بيته فهو مني فلا بد  
 للنقل من ارض الوطن ووجود النكاح فيه ولو ارادت الخروج الى مصر لم يكن  
 ثمة اصل العقد ولا هو مصرها منعت من نقل الولد وهذا هو الحق ولو  
 كان المصر الذي هو مقتصوها الا انه لا يقع النكاح فيه فليس لها  
 ان تنقل الولد وان ارادت النقل الى مصر وقع فيه النكاح وليس مصرها فلها ذلك

ان يكون من غير طه  
 الام من في كل واحد منهما  
 روي عن الصادق بن ابي طالب  
 في اخرج بصغر انما  
 النفل الى مكان  
 العقدة وقع في مكان  
 الحارة في مكان  
 في مكانه في مكانه  
 الاول والاول

الحكمة الاولى

لان النفل من غير طه  
 ليس له ان يخرج  
 حارة من مصرها  
 من مصرها  
 ان يخرج من مصرها  
 ان يخرج من مصرها  
 ان يخرج من مصرها  
 ان يخرج من مصرها  
 ان يخرج من مصرها

ان يخرج من مصرها  
 ان يخرج من مصرها  
 ان يخرج من مصرها  
 ان يخرج من مصرها  
 ان يخرج من مصرها  
 ان يخرج من مصرها

واما ما ذكره في نسخة من نسخة  
 من نسخة من نسخة

في رواية الجامع الصغير وليس لها نكاح في رواية الاصل وهذا اصح ولو كان  
 بين المخرين قرب بحيث لو خرج الزوج لمطالبة الولد لمكنه ان يبيت في اهل ظم  
 ان تخرج بولدها وكذا القرية ان اذ كانتا متقاربتين وان انتقلت من قرية  
 الى مصر ان كان المصرق قريبا فلها ذلك لان فيه مصلحة للصغار لتاديبهم باذا  
 اهل مصر ان انتقلت من المصرق الى القرية ليس لها ذلك الا ان يكون النكاح  
 ثمة وهذا في السفر المذكور لادم فقط دون غيرها **فصل اقل**  
 مدة الحمل ستة اشهر لقوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا ثم  
 قال وفصاله في عامين فبقي للحمل ستة اشهر واكثرها اثنتان وهذا  
 عندنا وعند الشافعي يحقر لاكثر من اربع سنين فيثبت نسب ولد معتد  
 الطلاق الرجعي من الزوج وان جاءت به من وقت الفرة لاكثر من سنتين  
 لاحتمال العلوق في حال العدة لجواز انها تكون ممتدة الطهر ما لم تقدر  
 المرأة بانقضاء العدة واما اذا اقرت بانقضاء العدة ثم جاءت بولد لاقل  
 من ستة اشهر ثبت النسب وان جاءت به لاكثر من سنتين لا  
 يثبت النسب فيثبت الرجعة اى يظهر اذا جاءت به لاكثر من سنتين  
 لا يحل على الوطى والعلوق في العدة فيثبت الرجعة وان جاءت به لاقل منها  
 اى من سنتين لا يثبت الرجعة لانه يحل على الوطى والعلوق في النكاح  
 وان كان يحتمل ان يكون العلوق بعد الطلاق لكن فيه شك فلا يثبت الرجعة  
 بالشك ويثبت نسب ولد مطلقا مبهوتة جاءت به وولده لاقل منها  
 اى من سنتين من وقت الفرة لانه يحتمل ان يكون الولد قاسما وقت  
 الطلاق فلا يتيقن بزوال النكاح قبل العلوق فيثبت النسب لانه مما يحتاج  
 في ثباته لا يثبت ولد المبهوتة ان ولدت لتامها اى تمام السنتين وقت الفرة

في رواية الجامع الصغير وليس لها نكاح في رواية الاصل وهذا اصح ولو كان  
 بين المخرين قرب بحيث لو خرج الزوج لمطالبة الولد لمكنه ان يبيت في اهل ظم  
 ان تخرج بولدها وكذا القرية ان اذ كانتا متقاربتين وان انتقلت من قرية  
 الى مصر ان كان المصرق قريبا فلها ذلك لان فيه مصلحة للصغار لتاديبهم باذا  
 اهل مصر ان انتقلت من المصرق الى القرية ليس لها ذلك الا ان يكون النكاح  
 ثمة وهذا في السفر المذكور لادم فقط دون غيرها **فصل اقل**  
 مدة الحمل ستة اشهر لقوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا ثم  
 قال وفصاله في عامين فبقي للحمل ستة اشهر واكثرها اثنتان وهذا  
 عندنا وعند الشافعي يحقر لاكثر من اربع سنين فيثبت نسب ولد معتد  
 الطلاق الرجعي من الزوج وان جاءت به من وقت الفرة لاكثر من سنتين  
 لاحتمال العلوق في حال العدة لجواز انها تكون ممتدة الطهر ما لم تقدر  
 المرأة بانقضاء العدة واما اذا اقرت بانقضاء العدة ثم جاءت بولد لاقل  
 من ستة اشهر ثبت النسب وان جاءت به لاكثر من سنتين لا  
 يثبت النسب فيثبت الرجعة اى يظهر اذا جاءت به لاكثر من سنتين  
 لا يحل على الوطى والعلوق في العدة فيثبت الرجعة وان جاءت به لاقل منها  
 اى من سنتين لا يثبت الرجعة لانه يحل على الوطى والعلوق في النكاح  
 وان كان يحتمل ان يكون العلوق بعد الطلاق لكن فيه شك فلا يثبت الرجعة  
 بالشك ويثبت نسب ولد مطلقا مبهوتة جاءت به وولده لاقل منها  
 اى من سنتين من وقت الفرة لانه يحتمل ان يكون الولد قاسما وقت  
 الطلاق فلا يتيقن بزوال النكاح قبل العلوق فيثبت النسب لانه مما يحتاج  
 في ثباته لا يثبت ولد المبهوتة ان ولدت لتامها اى تمام السنتين وقت الفرة

الحقايين  
 في رواية الجامع الصغير وليس لها نكاح في رواية الاصل وهذا اصح ولو كان  
 بين المخرين قرب بحيث لو خرج الزوج لمطالبة الولد لمكنه ان يبيت في اهل ظم  
 ان تخرج بولدها وكذا القرية ان اذ كانتا متقاربتين وان انتقلت من قرية  
 الى مصر ان كان المصرق قريبا فلها ذلك لان فيه مصلحة للصغار لتاديبهم باذا  
 اهل مصر ان انتقلت من المصرق الى القرية ليس لها ذلك الا ان يكون النكاح  
 ثمة وهذا في السفر المذكور لادم فقط دون غيرها **فصل اقل**  
 مدة الحمل ستة اشهر لقوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا ثم  
 قال وفصاله في عامين فبقي للحمل ستة اشهر واكثرها اثنتان وهذا  
 عندنا وعند الشافعي يحقر لاكثر من اربع سنين فيثبت نسب ولد معتد  
 الطلاق الرجعي من الزوج وان جاءت به من وقت الفرة لاكثر من سنتين  
 لاحتمال العلوق في حال العدة لجواز انها تكون ممتدة الطهر ما لم تقدر  
 المرأة بانقضاء العدة واما اذا اقرت بانقضاء العدة ثم جاءت بولد لاقل  
 من ستة اشهر ثبت النسب وان جاءت به لاكثر من سنتين لا  
 يثبت النسب فيثبت الرجعة اى يظهر اذا جاءت به لاكثر من سنتين  
 لا يحل على الوطى والعلوق في العدة فيثبت الرجعة وان جاءت به لاقل منها  
 اى من سنتين لا يثبت الرجعة لانه يحل على الوطى والعلوق في النكاح  
 وان كان يحتمل ان يكون العلوق بعد الطلاق لكن فيه شك فلا يثبت الرجعة  
 بالشك ويثبت نسب ولد مطلقا مبهوتة جاءت به وولده لاقل منها  
 اى من سنتين من وقت الفرة لانه يحتمل ان يكون الولد قاسما وقت  
 الطلاق فلا يتيقن بزوال النكاح قبل العلوق فيثبت النسب لانه مما يحتاج  
 في ثباته لا يثبت ولد المبهوتة ان ولدت لتامها اى تمام السنتين وقت الفرة





ولم تنقل الى بيت الزوج وقال بعض المتأخرين اذا لم تنزل الى بيت زوجها  
لا تستحق النفقة وهو رواية عن ابي يوسف رحمه وفي ظاهر الرواية بعد من حق العدة  
تجب لها النفقة وان لم تنقل الى بيت زوجها فالفتوى على ظاهر الرواية واذا  
طلبها الزوج بالنفقة وامتنعت عن الانتقال ان كان الامتناع بحكمها باامتناع  
يستوفي مهرها فلها النفقة واما اذا كان الامتناع بغير حق بان كان اوفاها المهر  
المعجل او كان المهر موحلا او وهبته منه فلا نفقة لها او مرضت في بيت الزوج  
اي اذا حولت الى بيته صحيحة ثم مرضت وعن ابي يوسف رحمه انه لا نفقة لها  
ان كان مرضا لا يطيق الجماع وعنه اذا حولت الى بيته بمريضة فله ان يردها ولا  
نفقة عليه وان مرضت في بيته بعد ما حولت اليه صحيحة فينفق عليها ولا يردها  
الا ان يبطا ولا اي لا تجب النفقة والكسوة لناشئة وهي التي خرجت من بيتها بغير  
حق وقتن نفسها مائة واما اذا خرجت بحق كالولم يعطها المهر المعجل فخرجت فلها  
النفقة ولو كان المنزل ملكها امتنعت من الدخول عليها لا نفقة لها لانها ناشئة  
الا ان تكون المرأة سائلة ان يحولها الى منزله او يكرى لها منزلا ولو كان الزوج  
يسكن في ارض الغصب فامتنعت منه لها النفقة لانها ليست بناشئة  
وكذا ان امتنعت من التمكين في منزل الزوج لان الاحتباس قائم ومحبوسة  
بدلين سواء كانت قادرة على اداء الدين او عاجزة عنه ومريضة لم تزق الى  
بيت الزوج وفي الذخيرة لو مرضت في منزلها الا انها غير مانعة نفسها عن الزوج  
بغير حق تستحق النفقة ومغصوب بذكرها اي اذا غضبها رجل كرها فذهب بها  
لا نفقة لها وعن ابي يوسف رحمه ان لها النفقة والفتوى على الاول وحاجة  
مع محرم لومعة اي مع الزوج وعند ابي يوسف رحمه ان حجت مع محرم فلها  
النفقة ولو كانت حاجة معه فلها النفقة بالاتفاق ولكن نفقة المحضر

[illegible]

قلنا يا ابن آدم انك قد اذنبنا  
 فاعترف بذنوبك وقل عسى  
 ان يكون لك عاقبة من امر  
 فاعترف بذنوبك وقل عسى  
 ان يكون لك عاقبة من امر

[illegible]

لا السفر اى يعتد بما كان فيه الطعام في الحضرة لما كان قيمة له في السفر  
 ولا يجيب الكراء على الزوج ويجب عليه اذا كان موسرا نفقة خادم واحد  
 لها بقوم بخدمتها ونهى امرها في بيتها فان قال لامرأته لا تنفق على احد من  
 خدمك ولكن اعطى خادما من خدمي لتخدمك فابت يجبر على نفقة  
 خادم من خدمتها فربما لا يتيها لها استخدام خدمته وفي الذخيرة  
 اذا لم يكن للمرأة خادم لا يفرض نفقة الخادم على الزوج في ظاهر الرواية  
 عن اصحابنا الثلاثة وعندنا فرانه يفرض الخادم واحد فقط وقال ابو يوسف  
 رحمه الله تفرض نفقة خادمين لها وفي فتاوى سمرقندي ان المرأة  
 اذا كانت من بنات الاشراف ولها خدام يجبر الزوج على نفقة خادمين وعن  
 ابى يوسف رحمه الله ان كانت فائقة بنت فائق زفت الى منزل زوجها مع خادم  
 كثير استحققت نفقة الخدم كلها لا يجب نفقة خادم اذا كان الزوج معسرا  
 رواية الحسن عن ابى حنيفة رحمه الله وهو الاصح عن محمد بن علي المعسر نفقة الخادم  
 ولا يفرق بينهما يعجزه عنها اى عن النفقة وقال الشافعي يفرق بينهما وتوهم الزوج  
 بالاستدانة عليه ذكره الخصان تفسير الاستدانة على الزوج هو الشراء بالنسبة  
 بان يقضى الثمن من مال الزوج وفائدة الامر بالاستدانة على الزوج مع فرض القاض  
 انها اذا استدان على الزوج بالمر القاضى فربما الدين ان يرجع بذلك على الزوج و  
 بدون الامر بالاستدانة ليس لرب الدين ان يرجع بذلك على الزوج ولكن يرجع  
 لرب الدين على المرأة ثم المرأة ترجع بما فرض لها القاضى على الزوج ومن فرضت  
 عليه نفسها العسارة فليس تتم نفقة لیساره ان خاصته وطلبت نفقة يسار  
 لان القضاء بنفقة الیسار بعد العسار فاذا انزل العذر بطل ذلك ويسقط  
 النفقة في مدة مضت ولم ينفق الزوج بان كان غائبا عنها اذا كان حاضر وامتنع

[illegible]

السفر  
 واحد  
 من  
 النفقة  
 الذخيرة  
 الرواية  
 قال أبو يوسف  
 المرأة  
 ومين وعن  
 مع خدام  
 معساة  
 قلة الخادم  
 توم الزوجة  
 بالنسبة  
 رض القاض  
 إلى الزوج و  
 لكن يرجع  
 فرضت  
 نفقة لسان  
 ويسقط  
 وامتنع

من الاتفاق في تلك المدة الا انما سبق على تلك المدة فرض قاض النفقة او  
بشيء فيحتاج بحج ما مضى والحاصل ان نفقة الزوجة لا يصير ديناً الا بقضاء  
القاضي او بالتراضي فان لم يوجد واحد منهما سقطت بعض الزمان وقا الشافعي  
ديناً عليه بملاقاة ورضاء ما ادين فاذا مات احدهما بعد ما قضى عليها بالنفقة  
او تراضيا على النفقة او طلقها قبل القبض ومضت شهرين يسقط المفروض  
ما فرض من النفقة القاضى القاضى بها او تراضيا وعند الشافعي لا يسقط  
يصير ديناً عليه الا اذا استدان بامر القاضي فاذا امرها بالاستدانة على الزو  
فاستدان ثم مات احدهما لا يبطل فلك وذكر النصارى انه يبطل ايضا للصحيح الاول  
ولا يسترد مجة مدة مات احدهما قبل اى اذا عجلت نفقة مدة كسنة مثلاً  
مات احدهما قبل مضى السنة لم يسترجع منها شيء عند ابى حنيفة وابى يوسف  
وقال محمد والشافعي لم يسترجع عنها خاصة مدة القاضى قبل الموت ويسترد  
ما ورثه فلك ان كان قائماً وان كان مستهلكا يجب قيمة الباقي وعلى  
هذا الخلاف تعجيل الكسوة وعند محمد انما اذا قبضت نفقة شهر وما دونه  
او نفقة اشهر فمات احدهما قبل مضى المدة والباقي من المدة شهر او دونه  
لا يرجع بشئ لان الشهر وما دونه يسير فصار كنفقة الحال انما اكثر من الشهر فعلى  
ما بينا من الخلاف ونفقة عرس القن عليه اى اذا تزوج العبد امرأة باذن المولى  
فقسم ما بين طلبة وبيع القن بينهما في النفقة مرة بعد اخرى اى اذا فرض القاض  
النفقة عليه فاجتمع عليه الف درهم وقيمتة خمسمائة فبيع بقيمتة ويعلم المشتري  
ان عليه دين النفقة يباع مرة اخرى وهكذا يباع ثالثا ورابعا وفي دين رجب  
على العبد بسبب اخر غيرها اى غير النفقة يباع مرة واحدة ثمان ببيع للمهر  
ولم يف الشئ بالمهر لا يباع ثانيا وبطالب بالباقي بعد العتق كما امر في فصل

نایلی

من التكاليف  
 فلهذا كان عوضاً عن التكاليف  
 بدعيه جلد واحدة كما لم يكن  
 المبيع الا بغيره  
 فلهذا كان عوضاً عن التكاليف  
 واحد من عوضا عن التكاليف  
 يكون عوضاً عن التكاليف  
 والاول فتنف في الموضع  
 فان التكاليف في الموضع  
 فلهذا كان عوضاً عن التكاليف  
 الاحتساب احد من التكاليف  
 وصية واحدة او غير ذلك  
 كرقن القاضي كان مشغولاً  
 بمقتضى جرد النقص من  
 بيت مال المسلمين لا ترى  
 ان الاحتساب امره على  
 ودر عليه العقد وكذا الاحتساب  
 فيجب بمقتضى خبره عليه  
 والصلوات الملك الا بالقبض  
 كالبته والصدقة لان  
 فيه حق من الزوج و  
 حق الزوج من حيث  
 الاستماع وقضاء الشهادة  
 واصلاح المعية حق الزوج  
 ومن حيث تحصيل الولد  
 وصية لكل واحد منهما  
 عن الزنا حق الزوج فلهذا  
 وضد باعتبار حق الزوج  
 فلهذا كان

هذا لان النكاح لا ينعقد الا على ما ذكره في المتن من ان يكون الزوج حرا عاقلا بالغ عاقل  
 ان ينفق على امرأته وان لا يكون لها زوج سابق وان لا يكون الزوج من اهل بيتها  
 ان ينفق على امرأته وان لا يكون لها زوج سابق وان لا يكون الزوج من اهل بيتها

النكاح لقن ويجب على الزوج سكناها في بيت مفرد ليس فيه احد من اهله  
 لان كفايتها يجب عليه والسكنى من كفايتها فاذا اوجب حقها ليس له ان يشترك  
 غيرها فيه لان السكنى مع الغير ههنا ربحا ولو كان الغير ولده من غيرها ليس  
 ان يسكن معها الا برضاها لانها رضية بانتفاص حقها فان اسكنها في منزل  
 ليس فيه احد فشكت الى القاضي ان الزوج يضربها ويؤذيها وسالت من القضاة  
 ان يسكنها بين قوم صاحبين فان علم القاضي ان الامر كما قالت المرأة زجره و  
 منعه عن التعدي عليها فان ذكره والله لا يؤذيها تركها وان لم يكن في  
 جواره من يؤثق به وكانوا يميلون اليه امره ان يسكنها بين قوم صاحبين وسلكا  
 عنهم وبني الامر على خبرهم وبيت مفردة من دار له غلق كفاها لان المقصود  
 قد حصل ولمنع والديها ولدها من غيره واهلها من الدخول عليها لان المنزل  
 ملكه فله حق المنع من دخول من لا يمنعهم من النظر اليها وكلامها في  
 شأها المانية قطعية الرحم وليس له ضرر وقيل لا يمنعهم من الدخول والكلام  
 وانما يمنعهم من القرار لان النفقة في الباث وتطويل الكلام وقيل لا تمنعها  
 من الخروج الى الوالدان ولا من دخولها على اهل جمعة ولا منع في محرم غيرها  
 اي غير الوالدان كل سنة وهو الصحيح وعليه الفتوى احتراز عن قول محمد بن مقاتل  
 الرازي فانه يقول لا يمنع المحرم من الزيارة في كل ويفرض القاضي نفقة عوس  
 الغائب وطفله وابويه في مال له اي للغائب من جنس حقه كالدراهم والذنانير  
 والطعام والكسوة التي تلبسها فقط بخلاف ما اذا لم يكن من جنس حقه  
 كالعروض التي تحتاج اليبيعها ليصرف الى نفقتها فانه لا يباع مال الغائب  
 بالاتفاق لانها مصونة عند مودع او مضارب او مديون ان اقر المودع والمضارب او  
 المديون به اي بالمال والنكاح لان لها ان تأخذ من مال الزوج حقه من غير رضاها

ان ينفق على امرأته وان لا يكون لها زوج سابق وان لا يكون الزوج من اهل بيتها  
 ان ينفق على امرأته وان لا يكون لها زوج سابق وان لا يكون الزوج من اهل بيتها  
 ان ينفق على امرأته وان لا يكون لها زوج سابق وان لا يكون الزوج من اهل بيتها  
 ان ينفق على امرأته وان لا يكون لها زوج سابق وان لا يكون الزوج من اهل بيتها  
 ان ينفق على امرأته وان لا يكون لها زوج سابق وان لا يكون الزوج من اهل بيتها

لجلد الاول

هذا لان النكاح لا ينعقد الا على ما ذكره في المتن من ان يكون الزوج حرا عاقلا بالغ عاقل  
 ان ينفق على امرأته وان لا يكون لها زوج سابق وان لا يكون الزوج من اهل بيتها  
 ان ينفق على امرأته وان لا يكون لها زوج سابق وان لا يكون الزوج من اهل بيتها  
 ان ينفق على امرأته وان لا يكون لها زوج سابق وان لا يكون الزوج من اهل بيتها  
 ان ينفق على امرأته وان لا يكون لها زوج سابق وان لا يكون الزوج من اهل بيتها

هذا لان النكاح لا ينعقد الا على ما ذكره في المتن من ان يكون الزوج حرا عاقلا بالغ عاقل  
 ان ينفق على امرأته وان لا يكون لها زوج سابق وان لا يكون الزوج من اهل بيتها  
 ان ينفق على امرأته وان لا يكون لها زوج سابق وان لا يكون الزوج من اهل بيتها  
 ان ينفق على امرأته وان لا يكون لها زوج سابق وان لا يكون الزوج من اهل بيتها  
 ان ينفق على امرأته وان لا يكون لها زوج سابق وان لا يكون الزوج من اهل بيتها







[illegible]









القليل والكثير شهروا فرض القاضي للمرأة عشرة فدرهم نفقة شهرا فمضى شهر  
 وقد بقي من العشرة شئ يفرص لها القاضي عشرة أخرى بشهر آخر ولو كان مثل هذا في  
 الاقارب بان بقي شئ من الدرهم مضت المدة لا يقضى بأخرى واذا فرض القاضي  
 للمرأة الكسوة والنفقة لوقت مقدرة فهلكت الكسوة والنفقة واوقرت او حرق  
 الكسوة واكلت النفقة قبل الوقت ليس عليه ان يكسوها وينفق عليها ولو اذ فرض  
 الكسوة والنفقة للاقارب فصاحت من ايديهم قبل مضي الوقت فان القاضي يفرض  
 لهم أخرى ويجب نفقة المملوك عبدا كان او امة على سبيله لقوله عليه السلام في المملوك  
 انهم اخوانكم جعلهم الله تعالى تحت ايديكم اطعموهم مما تاكلوا والبسوهم  
 مما تلبسوا ولا يعذبوا عباد الله تعالى فان ابى السيد من الانفاق كسبه المملوك  
 لنفسه وانفق على نفسه لان فيه نظر الجانب المولى بايفاء ملكه وبجانب العبد بتكفيه  
 من استيفاء نفسه وان عجز المملوك عنه اى عن الكسب بان كان عبدا من مائة  
 او امة لا يوجر مثلها امر ببيعه اى يجبر السيد على بيعه ايفاء الحق للمولى بالخلف  
 وابقاء الحق في النفقة وذكر في التجنيس رجل له عبدا لا ينفق عليه هل للعبدا  
 ان ياكل من مال المولى ان كان من اهل الكسب ليس له ذلك وان لم يكن قادرا  
 على الكسب له ذلك ولا يجبر على الانفاق في البهائم ولا على بيعها ان امتنع على الانفا  
 بل يومر فيما بينه وبين الله تعالى وعن ابى يوسف انه يجبر على الانفاق في البهائم  
 ايضا وهو قول الشافعي رحمه والاصح هو الاول كتاب العتق  
 العتاق والعتق في اللغة عبا رتان عن القوة يقال عتق الطائر اذا  
 قواه وطار عن وكده وفي الشرع عبا رتان عن قوة حكمة بصير  
 المرء بها اهلا للملك على نفسه وعلى غيره ويصح العتق من حر مكلف عاقل بالغ  
 مسلم وكافر بصريح لفظه وهو ما وضع له وذلك لفظان احربية

والقاضي لا يملك ان يفرص لها القاضي عشرة أخرى بشهر آخر ولو كان مثل هذا في  
 الاقارب بان بقي شئ من الدرهم مضت المدة لا يقضى بأخرى واذا فرض القاضي  
 للمرأة الكسوة والنفقة لوقت مقدرة فهلكت الكسوة والنفقة واوقرت او حرق  
 الكسوة واكلت النفقة قبل الوقت ليس عليه ان يكسوها وينفق عليها ولو اذ فرض  
 الكسوة والنفقة للاقارب فصاحت من ايديهم قبل مضي الوقت فان القاضي يفرض  
 لهم أخرى ويجب نفقة المملوك عبدا كان او امة على سبيله لقوله عليه السلام في المملوك  
 انهم اخوانكم جعلهم الله تعالى تحت ايديكم اطعموهم مما تاكلوا والبسوهم  
 مما تلبسوا ولا يعذبوا عباد الله تعالى فان ابى السيد من الانفاق كسبه المملوك  
 لنفسه وانفق على نفسه لان فيه نظر الجانب المولى بايفاء ملكه وبجانب العبد بتكفيه  
 من استيفاء نفسه وان عجز المملوك عنه اى عن الكسب بان كان عبدا من مائة  
 او امة لا يوجر مثلها امر ببيعه اى يجبر السيد على بيعه ايفاء الحق للمولى بالخلف  
 وابقاء الحق في النفقة وذكر في التجنيس رجل له عبدا لا ينفق عليه هل للعبدا  
 ان ياكل من مال المولى ان كان من اهل الكسب ليس له ذلك وان لم يكن قادرا  
 على الكسب له ذلك ولا يجبر على الانفاق في البهائم ولا على بيعها ان امتنع على الانفا  
 بل يومر فيما بينه وبين الله تعالى وعن ابى يوسف انه يجبر على الانفاق في البهائم  
 ايضا وهو قول الشافعي رحمه والاصح هو الاول كتاب العتق  
 العتاق والعتق في اللغة عبا رتان عن القوة يقال عتق الطائر اذا  
 قواه وطار عن وكده وفي الشرع عبا رتان عن قوة حكمة بصير  
 المرء بها اهلا للملك على نفسه وعلى غيره ويصح العتق من حر مكلف عاقل بالغ  
 مسلم وكافر بصريح لفظه وهو ما وضع له وذلك لفظان احربية

ان كان من اهل الكسب ليس له ذلك وان لم يكن قادرا على الكسب له ذلك ولا يجبر على الانفاق في البهائم ولا على بيعها ان امتنع على الانفا

بل يومر فيما بينه وبين الله تعالى وعن ابى يوسف انه يجبر على الانفاق في البهائم ايضا وهو قول الشافعي رحمه والاصح هو الاول كتاب العتق



والعتق بلانية كانت حراً ومعتقاً أو عتيقاً أو اعتقك أو انت حرراً  
وحررتك فان هذه الالفاظ صريحة في الاعناق لانها مستعملة فيه شرعاً  
او عرفاً فيستغنى عن النية او هذا امولاً او ايامولاً فيلفظ المولى وان كان  
مشترياً بين الناصر وابن العم والمعتق لكن المراد ههنا المعتق بقربة المقام  
فيلحق بالصدىح ولا يحتاج الى النية كانه قال هذا حراً ويا حراً وكذا الو  
قال لامته هذا مولى في ولو قال عنيت به المولى في الدين والكذب يصدق  
فيما بينه وبين الله تعالى الاحتمال ولم يصدق قضاء لانه خلاف الظاهر  
وعند زفر جرح بالعتق في يامولى الا بالنية وراستك حرو ونحوه مما عبر به  
عن البدن كالوجه والرقبة او قال لامته فرجك حرو لو اضاف الى جزء معين  
لا يعبر به عن الجملة كاليد والرجل لا يعتق خلا للشا في رح ويصح بكسابة  
ان نوى كلاً مملكت لي عليك اى يحتمل عدم الملك بالبيع ونحوه او بالاعتق  
فيحتاج الى النية وكذا الاسبيل لي عليك بمعنى لاملك لي عليك فان  
الاسبيل والطريق الى تصرف هو الملك فكانه قال لاملك لي عليك ولا رق  
لي عليك الرق ضعف شرعى ثبت في الانسان اثر الكفر يكون سبباً لكونه  
مملوكاً فذكر السبب وارادة المسبب فيكون كناية بمنزلة لاملك لي عليك  
وخرجت من ملكي الخ زوج من الملك يكون بالاعتاق وبغيره فيكون كناية وكذا  
خليت سبيلك فان تخلية السبيل يلون بالعتق وبغيره كالبيع والكتابة  
فيكون هو الكناية ولامة قد طلقتك فانه مثل خليت سبيلك يقال طلقت  
عن الشيء اذا خل سبيله وبهذه ابني للاصغر سنا من القاض والاكبر سنا منه  
قوله وبهذه ابني عطف على قوله وبكناية ولم يجعلوه كناية لان الكتاب  
يحتاج الى النية وفي هذا ابني يعتق بلانية فان المقر لان كان محمولاً

در مخرج منها المذموم واما شكران الشئ القوية في اننا لم نلج فاحذر ان يتحرا الصوف عالمي بخلاف ما ذكره في الحديث

## لجنہ کاول

سبک‌دلی علیت سبک‌دلی‌تان  
 افکار نوری بر افق تنیان  
 نبیره نویدیت سبک‌دلی‌تان  
 نوید افکار است این خلافتان  
 لایق فتح علی بن‌اخوان  
 کنایه اطلاق بر یقینان  
 انفعین اتصال شش‌ان  
 علی‌کج احدهما الاستاد الک  
 و نه ان الاعلاق شایان  
 القوه علی بنیان

[illegible][illegible]

وہودا کو بخلاف میں لکھنا یہ نیکو شعاں الہام ہوگی ان چین مانجی اور ایں ملک کی تیرہ قایمانوی محمد خان لم چین نے یہ بھی پہلی اولوی خلافت حق راہ بیچ





يوجب عدم يجزى الملزوم ولو اعتق شريكه حظه من عبد من عبد مشترك  
اعتق الشريك الآخر حظه او استنسى العبد او ضمن المعتق ان كان موسرا  
اي يكون مالكا لما يساوى قيمته حظه سوى ثياب الجسد واثاث المنزل و  
متاع البيت والمخادم قيمة حظه اي حظه الآخر لا يعفى المعتق ان كان معسرا بل  
يعتق او استنسى العبد والولاء لهما ان اعتق الآخر حظه او استنسى العبد  
اما خيال الاعتاق والاستعاء فلهما ملكات الساكت لان الاعتاق يتجزى  
عنده فلما زال نصيبه عن ملكه وبقي نصيب الشريك على ملكه فله ان  
يعتق او ليستنسى والولاء بينهما لان نصيب كل شريك عتق من جهته  
واما خيار التضمن فلانه افسد عليه نصيبه حيث امتنع عليه التملك  
من الغير واستدامة الملك لنفسه والولاء للمعتق ان ضمنه اي المعتق  
لانه عتق كله من جهته ورجع المعتق به اي بما ضمن على العبد لانه قائم  
مقام الساكت باداء الضمان وقد كان للساكت الرجوع على العبد بالاستعاء  
فذلك للمعتق وهذا عند ابى حنيفة رح وقال له اي الآخر ضمانه اي ضمان  
المعتق اذا كان غنيا والسعاية على العبد اذا كان فقيرا فقط اي للآخر  
الاستعاء ان كان المعتق غنيا ولاله ولاية الاعتاق مطلقا موسرا كالمعتق  
او معسرا لان الاعتاق لا يتجزى عندهما فاذا اعتق نصيبه عتق كله فليس  
للآخر الا الضمان مع اليسار والسعاية مع الاعسار والولاء للمعتق خاصة  
وليس للآخر ولا لاله لانه عتق كله فان اعتاق البعض عتاق الكل عندهما و  
من ملكات ابنه م آخر اعم من ان يكون بشرا او هبتا ووصية او ارث بان  
تزوج امة ابن عمه فولدت ولد اثم مات سيدها فورثها زوجها وابن عم آخر له  
كذلك ان اشترى نصف ابنه من سيده او عتق عتق عبد بشرا نصفه كما قال ان اشترى

جلد اول

لا استبداد بين  
 ولا ان يخطوا احدكم كخطا  
 الاتهاب الى النار  
 لا يوجب اليأس  
 من العار فكل من  
 فاد استعد الا ترى  
 في حال استحقاق ان  
 ليخطوا دارا فاعاد  
 على قولك في النسخ  
 فاجابك يا محمد  
 فذكر في الحديث  
 فذكر في الحديث  
 فذكر في الحديث











ان دخلت الدار ملكك بغير حق  
او بالبيع بغير حق  
او بالهدية بغير حق  
او بالقرض بغير حق  
او بالزكاة بغير حق  
او بالوديعة بغير حق  
او بالقرعة بغير حق  
او بالقرعة بغير حق  
او بالقرعة بغير حق  
او بالقرعة بغير حق

قوة حكيمية لذاته والقوة الحقيقية حقه لان نفسه حقه بجميع معانيه فكذا  
القوة الحكيمية وما ورا ذلك من ثمرات العتق ولا عبدة لهما انما العبدة للمشهود به  
واما عتق الامة وان لم يكن الدعوى شرطا في عتق الامة بعينها لما فيه من تخيير  
الفرج لكن المشهود به عتق مبهم والعتق المبهم لا يوجب تحريم الفرج عند لانه  
يملك وطيبها عنده على ما مر فصار كالشهادة على عتق احد العبدين لا يبطل الشهادة  
على الطلاق المبهم كما اذا شهد انه طلق احدى نسائه جازت الشهادة ويجبر على ان يطلق  
احدا منهن وهذا بالاجماع **فصل في الحلف بالعتق ويعتق بان دخلت الدار وكل**  
**ملوك** لي يومئذ حرامى يوم اذ دخلت الدار واريد مطلق الوقت ليللا كان  
او نهارا من كان مملوكا له حين دخل الدار سواء ملكه وقت الحلف وبقي  
على ملكه حتى دخل او لا بل ملك بعد الحلف ويعتق بان دخلت الدار وكل  
ملوك لي حر بلا لفظ يومئذ من كان مملوكا له وقت يوم حلفه فقط ولا يعتق  
الذى ملكه بعد الحلف لان قوله كل ملوك لي لا يتناول الامن كان مملوكا  
نه وقت صدور هذا الكلام منه لان ما يملك في المستقبل لا يكون له فصلا  
كانه قال كل ملوك لي كان في الحال لا يعتق المحمل بكل ملوك لي ذكر فهو حر وان  
كان ذلك المحمل من كرا ان الحق اضعيف الى مملوك مطلق والمحمل غير مملوك مطلقا  
لانه مملوك تبعا ولهذا لا يجب صدقة القطر عنه الا ترى انه عضو من وجبه  
او اسم المملوك يتناول الا نفس دون الاعضاء ولا فرق بين ان تدل اقل مرسة  
اشهر او اكثر من ذلك وانما قيد بالذكر لانه لو قال كل ملوك لي تدخل المحمل  
فيستعلق المحمل تبعا لها ومن اعتق عبده على مال او به مثل ان يقول انت حر على  
الف درهم او يالف فقيل العبد العتق لانه علق عتقه بقبول المال والمال  
دين عليه اى على العبد لان العبد التزمه بقبوله ولفظ المال يتناول

من دخلت الدار ملكك بغير حق  
او بالبيع بغير حق  
او بالهدية بغير حق  
او بالقرض بغير حق  
او بالزكاة بغير حق  
او بالوديعة بغير حق  
او بالقرعة بغير حق  
او بالقرعة بغير حق  
او بالقرعة بغير حق  
او بالقرعة بغير حق

المجلد الاول

الرداءات جازت ان تدخل الدار  
حيث لم يمتد لانه لا يوجد له مقابل  
الملك لصري ولا دالة له فغير  
الحقائق **فصل في الحلف**  
لا يدخل تحت محال لا يتناول  
العتق والتحمل كذا في النصوص  
فلا يدخل تحت اطلاق النصوص  
وجوه الملوك يتناول النصوص  
ومن العتق حتى لو قال كل

ان يملك بغير حق  
او بالبيع بغير حق  
او بالهدية بغير حق  
او بالقرض بغير حق  
او بالزكاة بغير حق  
او بالوديعة بغير حق  
او بالقرعة بغير حق  
او بالقرعة بغير حق  
او بالقرعة بغير حق  
او بالقرعة بغير حق

ان يملك بغير حق  
او بالبيع بغير حق  
او بالهدية بغير حق  
او بالقرض بغير حق  
او بالزكاة بغير حق  
او بالوديعة بغير حق  
او بالقرعة بغير حق  
او بالقرعة بغير حق  
او بالقرعة بغير حق  
او بالقرعة بغير حق









فراش لامة لا يثبت الا بدعوة المولى عندنا وعنده يثبت ان اقربا لوطى سواء ادعى الولد ولا ثم ان جاءت بعد دعوة الولد بولد اخر يثبت نسبه بلاد دعوة لانه لما ادعى الولد الاول يتعين ان للولد مقصودا منها فصارت فراش له والولد للفراش والفراش ما ضعيف او متوسط او قوى فالضعيف هو لامة فلا يثبت نسب لها الا بدعوة سيدتها فاذا ادعى صارت ام ولده وهى الفراش المتوسط فان ولدت ولدا اخر يثبت نسبه بلاد دعوة لكن لا ينفى بالمنفى المجرى من غير لعان وانما يملك نفية ما لم يقض القاضى فقد لزمه على وجه لا يملك ابطاله وكذا بعد التطاول لانه وجب منه دليل الاقرار فى هذه المدة من قبول التهنة ونحوه فيكون كال تصريح بالاقرار واما الفراش القوى النفى فهو المنكوحه فيثبت نسب لولدها بلاد دعوة ولا ينفى بمجرد النفى بل يجب اللعان وهذا الذى ذكرنا فى لامة الموطوءة هو الحكم فاما الديانة فمن ابي خيفة زرع اذا وطئها ولم يعزل عنها وحفظها اى حفظها عما يوجب ريبه الزنا فعليه ان يدعى نسب ولدها وليس له ان ينفيها ديانة لان الظاهر انه منه ولو عزل عنها او لم يحصنها له ان ينفيه لان هذا الظاهر يقابله ظاهر اخر وعن ابي يوسف رحمه الله وطئها ولم يستبرأ بها بعد ذلك حتى ولدت فعليه ان يدعيه سواء عزل عنها او لم يعزل عنها حصنها او لم يحصنها فحسن ظنا بها وحملها امرها على الصلاح عن محمد رحمه الله قال لا ينبغي له ان يدعى النسب اى لم يعلم انه منه ولكن ينبغي ان يعتق الولد ويستقيم بها ويعتق بعد موته لان استدعاء الولد ليس منه لا يحمل شرعا فيحاط من الجانبين ولا ينبغي ان يتزوج ام ولده حتى يستبرأ بها بحضه لجواز ان تكون حاملا من سيدتها فلا يصح تزويجها ولكن هذا التوهم يجب الاحتياط ولا يبطل النكاح

فراش لامة لا يثبت الا بدعوة المولى عندنا وعنده يثبت ان اقربا لوطى سواء ادعى الولد ولا ثم ان جاءت بعد دعوة الولد بولد اخر يثبت نسبه بلاد دعوة لانه لما ادعى الولد الاول يتعين ان للولد مقصودا منها فصارت فراش له والولد للفراش والفراش ما ضعيف او متوسط او قوى فالضعيف هو لامة فلا يثبت نسب لها الا بدعوة سيدتها فاذا ادعى صارت ام ولده وهى الفراش المتوسط فان ولدت ولدا اخر يثبت نسبه بلاد دعوة لكن لا ينفى بالمنفى المجرى من غير لعان وانما يملك نفية ما لم يقض القاضى فقد لزمه على وجه لا يملك ابطاله وكذا بعد التطاول لانه وجب منه دليل الاقرار فى هذه المدة من قبول التهنة ونحوه فيكون كال تصريح بالاقرار واما الفراش القوى النفى فهو المنكوحه فيثبت نسب لولدها بلاد دعوة ولا ينفى بمجرد النفى بل يجب اللعان وهذا الذى ذكرنا فى لامة الموطوءة هو الحكم فاما الديانة فمن ابي خيفة زرع اذا وطئها ولم يعزل عنها وحفظها اى حفظها عما يوجب ريبه الزنا فعليه ان يدعى نسب ولدها وليس له ان ينفيها ديانة لان الظاهر انه منه ولو عزل عنها او لم يحصنها له ان ينفيه لان هذا الظاهر يقابله ظاهر اخر وعن ابي يوسف رحمه الله وطئها ولم يستبرأ بها بعد ذلك حتى ولدت فعليه ان يدعيه سواء عزل عنها او لم يعزل عنها حصنها او لم يحصنها فحسن ظنا بها وحملها امرها على الصلاح عن محمد رحمه الله قال لا ينبغي له ان يدعى النسب اى لم يعلم انه منه ولكن ينبغي ان يعتق الولد ويستقيم بها ويعتق بعد موته لان استدعاء الولد ليس منه لا يحمل شرعا فيحاط من الجانبين ولا ينبغي ان يتزوج ام ولده حتى يستبرأ بها بحضه لجواز ان تكون حاملا من سيدتها فلا يصح تزويجها ولكن هذا التوهم يجب الاحتياط ولا يبطل النكاح

زنا

[illegible]





فصل في بيع المكاتبة  
والفرس فقط دون نوعه وصفته كالتركي والهندي وقال الشافعي لا يصح ما اذا لم يبين جنسه كالدابة لا يصح بالاتفاق ويجوز للمكاتبين ان يؤدى الحيوان الوسط او قيمته اى قيمة الوسط وفسدت الكتابة ان وقعت على قيمته اى قيمة العبد لانها مجهولة جنس لانها تارة يكون من الدواب وتارة يكون من الدنانير وقد رآه لانه يختلف مقدارها باختلاف المتقوين ووصفا كالجديد والردى فتباحش الجمالة او خمر او خنزير اى وقعت الكتابة من المسلم فان الخمر والخنزير لا يستحق المسلم لانه ليس به مال في حقه فلا يصح بدله ففسد العقد **فصل** وصح للمكاتب البيع والشراء والسفرو ان شرط ان لا يسافر لان مقصود السيد من العقد الوصول الى بدل الكتابة ومقصود الحرية وذا انما يحصل بالبيع والشراء وربما لا ينتفعان في الحظر فيحتاج الى السفر ويمكن البيع بالمحابات لانه من صنع التجار فان التاجر قد في صفته ليربح في اخرى وصح له انكح امراته لانه من باب اكتساب المال لانه يملك المهر ويسقط نفقتها عن نفسه وكتابة قته لانها عقدا اكتساب المال فيملكها كالبيع وربما يكون انفع من البيع وعند زفر مره والشافعي ماح لا يصح وله اى للمكاتب الاول ولاؤه اى ولاء المكاتب الثانى البدل بعد عتقه اى بعد عتق الاول ولاء الثانى لسيدة ان ادى الثانى البدل قبله اى قبل عتق الاول ولا يصح تزويجه الا باذن المولى لان التزويج من اكتساب المال بل فيه التزام المهر والنفقة ولا هبته ولو بعوض ولا تصدقه لان كل واحد منهما تبرع وليس باكتساب المال والهبة بعض تبرع ابتداء الا اذا وهب تصدق بيسير لان اليسير من ضرورات التجار وذكر في الذخيرة انه يتصدق ويهب بقدر فلس ورغيف وفضة اقل

فصل في بيع المكاتبة  
والفرس فقط دون نوعه وصفته كالتركي والهندي وقال الشافعي لا يصح ما اذا لم يبين جنسه كالدابة لا يصح بالاتفاق ويجوز للمكاتبين ان يؤدى الحيوان الوسط او قيمته اى قيمة الوسط وفسدت الكتابة ان وقعت على قيمته اى قيمة العبد لانها مجهولة جنس لانها تارة يكون من الدواب وتارة يكون من الدنانير وقد رآه لانه يختلف مقدارها باختلاف المتقوين ووصفا كالجديد والردى فتباحش الجمالة او خمر او خنزير اى وقعت الكتابة من المسلم فان الخمر والخنزير لا يستحق المسلم لانه ليس به مال في حقه فلا يصح بدله ففسد العقد  
**فصل** وصح للمكاتب البيع والشراء والسفرو ان شرط ان لا يسافر لان مقصود السيد من العقد الوصول الى بدل الكتابة ومقصود الحرية وذا انما يحصل بالبيع والشراء وربما لا ينتفعان في الحظر فيحتاج الى السفر ويمكن البيع بالمحابات لانه من صنع التجار فان التاجر قد في صفته ليربح في اخرى وصح له انكح امراته لانه من باب اكتساب المال لانه يملك المهر ويسقط نفقتها عن نفسه وكتابة قته لانها عقدا اكتساب المال فيملكها كالبيع وربما يكون انفع من البيع وعند زفر مره والشافعي ماح لا يصح وله اى للمكاتب الاول ولاؤه اى ولاء المكاتب الثانى البدل بعد عتقه اى بعد عتق الاول ولاء الثانى لسيدة ان ادى الثانى البدل قبله اى قبل عتق الاول ولا يصح تزويجه الا باذن المولى لان التزويج من اكتساب المال بل فيه التزام المهر والنفقة ولا هبته ولو بعوض ولا تصدقه لان كل واحد منهما تبرع وليس باكتساب المال والهبة بعض تبرع ابتداء الا اذا وهب تصدق بيسير لان اليسير من ضرورات التجار وذكر في الذخيرة انه يتصدق ويهب بقدر فلس ورغيف وفضة اقل

فصل في بيع المكاتبة  
والفرس فقط دون نوعه وصفته كالتركي والهندي وقال الشافعي لا يصح ما اذا لم يبين جنسه كالدابة لا يصح بالاتفاق ويجوز للمكاتبين ان يؤدى الحيوان الوسط او قيمته اى قيمة الوسط وفسدت الكتابة ان وقعت على قيمته اى قيمة العبد لانها مجهولة جنس لانها تارة يكون من الدواب وتارة يكون من الدنانير وقد رآه لانه يختلف مقدارها باختلاف المتقوين ووصفا كالجديد والردى فتباحش الجمالة او خمر او خنزير اى وقعت الكتابة من المسلم فان الخمر والخنزير لا يستحق المسلم لانه ليس به مال في حقه فلا يصح بدله ففسد العقد  
**فصل** وصح للمكاتب البيع والشراء والسفرو ان شرط ان لا يسافر لان مقصود السيد من العقد الوصول الى بدل الكتابة ومقصود الحرية وذا انما يحصل بالبيع والشراء وربما لا ينتفعان في الحظر فيحتاج الى السفر ويمكن البيع بالمحابات لانه من صنع التجار فان التاجر قد في صفته ليربح في اخرى وصح له انكح امراته لانه من باب اكتساب المال لانه يملك المهر ويسقط نفقتها عن نفسه وكتابة قته لانها عقدا اكتساب المال فيملكها كالبيع وربما يكون انفع من البيع وعند زفر مره والشافعي ماح لا يصح وله اى للمكاتب الاول ولاؤه اى ولاء المكاتب الثانى البدل بعد عتقه اى بعد عتق الاول ولاء الثانى لسيدة ان ادى الثانى البدل قبله اى قبل عتق الاول ولا يصح تزويجه الا باذن المولى لان التزويج من اكتساب المال بل فيه التزام المهر والنفقة ولا هبته ولو بعوض ولا تصدقه لان كل واحد منهما تبرع وليس باكتساب المال والهبة بعض تبرع ابتداء الا اذا وهب تصدق بيسير لان اليسير من ضرورات التجار وذكر في الذخيرة انه يتصدق ويهب بقدر فلس ورغيف وفضة اقل





واما الاولاد الذين ولدوا قبل كتابة لا يتبعونه ولا يحكم بعقوبتهم او كوتب  
هو ابنه صغيرا كان او كبيرا بمرءة اى بكتابة واحدة فان يحكم بعقوبته وعقوب  
ابنه فالابن ان كان صغيرا فهو تتبع لابه وان كان كبيرا جعل الشخص واحد  
لا اتحاد عقد الكتابة فيهما وهذا لان الكتابة لما كانت واحدة فانها يعتقان  
معاً اذا ديا ويردان معا اذ لم يوديا وقد عتق في اخر جزء من اجزاء  
حيوته فيعتق الابن معه في تلك الحالة ايضا وفي عطف كوتب على  
ما تقدم نوع خفاء وطالب لسيدة ان ادى اليه من صدقة فجوز  
اى اذا اخذ المكاتب من مال الزكوة ثم اداء المولى عن بدل الكتابة ثم عجز  
المكاتب فظهر ان المولى اخذ الزكوة وهو غنى فينبغي ان لا يطيب له ومع ذلك  
يطيب له لانه اخذ عوضا عن العتق والعبد قد اخذه صدقة وتبدل  
المالك كتب له الدين في الشريعة فقد روى ان بريدة كانت يتصدق عليها  
وهي مكاتبه فتمتدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتناول منها  
ويقول هولها صدقة ولنا هدية وهذا اذا عجز بعد الاداء ولو عجز قبل  
الاداء المولى فكل ذلك يطيب للمولى وان كان غنيا ولا تنفسم الكتابة  
بموت السيد لئلا يؤدى الى ابطال حق المكاتب وادى البدل الى ورثته  
على نجومه لان الورثة يخلفونه في الاستيفاء فان اعتقه بعضهم اى بعض الورثة  
لا يصح لانه اضافة لاعتاق الى المالك لان المكاتب لا يورث سبب الملك  
والمكاتب يسبب من اسباب الملك فكذا اسبب الورثة وقال الشافعي رحمه الله  
عتقه صحيح وان اعتقه عتق بجانا وسقط بدل الكتابة ويجعل عتاقهم  
اسقاطا لبذل الكتابة اذ هو حقهم كما لو قالوا  
ابرانا عن بدل الكتابة بخلاف اذ اعتق بعضهم لان اعتاق البعض

انما يكتب في الكتاب  
فان كان احسن  
من النجوم  
استقل الدين  
بازداده والدين  
مناه كما لا عتاق  
ايضا من وجس  
جامع الرومي  
تور كتاب  
عقب الخاتبة  
الكتابة مطلقا  
والا تطلق مقدم  
والا يدين انما  
جمع الميم لانه  
على طاعة اليه  
بمصدر كالتكليف  
ولما اجتمعت مع  
دون سائر الكتب  
ما تولى الغرم  
او انكرى وانما  
يقامون بالانهم  
التحالف وهو ما  
والحققة وشروط  
فيما مضى في  
ان يلى الغرم  
غارطون الميم  
الزعم عنه ولا  
الحلف سبب العتق  
سما في زنا العتق  
مبالاة الناس  
بالقسم الاول  
بكره الحلف  
وان م





الضمان و التأمين

الحظوظ والآيات  
التي تليها

المباح والمكروه

من كفاية الطالب

فانما مشغول

وكمارة القس

في التفتيش

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

فانما البين

مبطل والثاني

4

من اليمين لان لها في الدنيا والاخرة وحظه على فعل او ترك ان كان يحلف على امر في المستقبل ان يفعله او لا يفعله منعقدة وهذا اليمين على ثلاثة اضرب الاولها كاليمين على الطاعات وترك المعاصي وما يجب الحث بها كاليمين على الفعل الماضي وترك الطاعات وما يتخير بين البر والحنث وكفر فيه اى في الحلف على ان فقط دون الغموس واللغو خلافا للشافعي وان حنث فعندنا لا يجوز تقديره الكفارة على الحنث وعند الشافعي يجوز التكفير بالمال قبله دون الصوم ولو سهوا او كرها حلف احنث يعني ان الكفارة واجبة وان كان الحلف بطريق السهو بان قيل له الا تبتنا بلى والله ساهيا غير قاصد لليمين ثم تذكر انه تلفظ باليمين او بطريق الاكراه بان اكروه على ان يحلف ان لا يدخل المدرس فحلف مكرها والشافعي رحمه الله يخالفا في ذلك وكذا يجب الكفارة ان فعل المحلوف عليه ساهيا او مكرها وكذا ان فعله وهو مغنى عليه او مجنون والقسم بالله او باسم اخر من اسمائه الاسم عبارة عن لفظ دل على الذات مع صفة كالرحمن والرحيم وجميع اسماء الله تعالى في ذلك سواء تقارف الحلف به او لم يتعارفوا هو الظاهر من مذهب أصحابنا وقال بعض أصحابنا كل اسم لا يسمى به غير الله كالرحمن فهو يمين وان لم يرد به وكل اسم يسمى به غير الله كالحكيم والعليم والقادر فان اراد به يمين فهو يمين وان لم يرد به يميناً والحق اسم الله تعالى بالحق او بصفة يحلف بها عرفا من صفاته والصفات عبارة عن المصادر التي تحصل وتوحد من وصف الله تعالى باسماء فاعلها العزة الله وجلاله وكبريائه وعظمته وقدرته وقال بعض أصحابنا ومشاغنا الحلف بصفات الذات كالقدرة والعزة يمين والحلف بصفات الفعل كالرحمة والسخط

[illegible]

1

والفضيل

1

ط

اختیار

کتابخانه

بسم الله الرحمن الرحيم

پیش روئی و فکری

دار الخبز

رواية المواقف

وَقُلُوبُ الْغَافِلِينَ

١٢٠

人

[illegible][illegible]



ما نوى وان لم يكن له نية فعليه كفارة أو على يمين فان معناه على موجب  
 اليمين أو على عهد وان لم يضف الى الله تعالى أي لم يقل على نذر الله أو  
 يمينا أو عهده وان فعل كذا فهو كافرانه جعل ذلك الفعل علما على الكفر  
 والكفر حرام مجبىء اعلامه فقد جعل الفعل حراما وتخريم الشيء ايجاب لضدّه  
 وضد الفعل قد يكون واجبا ولا يكون واجبا لذاته بل لغيره والواجب  
 لغيره لا بد له من موجب وليس الا بيمين وعند الشافعي لا يكون يميना  
 وان لم يكفر سواء علق به بماض نحو قوله لو فعلت كذا فهو كافرا و  
 ذلك اليقين غموس وأنت تخوان فعلت وقال محمد بن مقاتل يكفر ان  
 علقه بماض ولا صح ان كان الرجل عالما بعينه يمين لا يكفر في الماضي والمستقبل  
 وان كان جاهلا وعنده انه يكفر به يكفر في الماضي والمستقبل لانه اذا قدم  
 على ذلك الفعل وعنده انه يكفر به فقد رضى بالكفر وسوكني خرم بخدار قسم  
 لانه للحال وقوله حق مبتدا خبره لا فان حق لتأكيد مضمون الجملة  
 ومعناه افعل هذا لا محالة كما في قولهم هذا عند الله تعالى حقا فلا يكون يمينا  
 وكذا حق الله لان الحلف اذا ضيف الى الله يراد به الطاعات فانه قد قيل  
 لرسل الله صلى الله عليه وسلم احق الله تعالى على عباد الله تعالى فقال ان  
 الا تشركوا به شيئا وتعبدوه وتقيموا الصلوة وتؤتوا الزكاة والحلف  
 بالطاعات لا يكون يمينا لانه حلف بغير الله تعالى بخلاف ما لو قال  
 واحق لانه من اسماء الله تعالى وهذا عند ابى حنيفة ومحمد وهو رواية  
 عن ابى يوسف وعنه رواية اخرى انه يمين وحرة فان حرمة الله ما لا  
 يحل انتهاكه فيكون يمينا بغير الله وسوكني خرم بخدار فانه وعد فلا يكون  
 يمينا يا سوكني خرم بطلاقك لا يكون يمينا لعدم التعارف ولكن ان

فعلة فعلية غصبه واستخطه اولعنة الله لا ندعاه لنفسه ولا ننصره متعلا  
 او انما ان اسارق او شارب خمر او اكل الربوا لا اى لا يكون يمينا لانه ليس بمتعارف  
 في القسم وحروف القسم الواو والباء والتاء ولان ذلك معهود في الايمان  
 ومن كور في القران وينبغي ان يقدم الباء لانه اصل ويدخل على المظهر  
 والمضم والواو لا يدخل الاعلى المظهر والتاء مختص باسم الله تعالى وقد  
 تضم حروف القسم كالله لا افعله لان حذف حرف الجر من عادة العرب  
 للاختصاص ثم قيل ينصب الاسم لزرع الخافض وقيل منخفض لم يكون  
 دل على الحروف المحذوف وكفار تر عتق رقبة واطعم عشرة مساكين كما  
 ذكرناهما في كفارة الظهار وكسوتهم الاصل فيه قوله تعالى فكفارتهم  
 عشرة مساكين لاية وكلمة اول للتخيير بين الواجبات الثلاث فالواجب احد الاشياء  
 الثلاثة عند القدرة والكسوة لكل مسكين ثوب امرأه مرداء او قميص او قباء  
 لان الكسوة ما يكسو البدن ويستتر عامته وهذه الاشياء ليست سره  
 وتكلموا في ادناه فعن محمد بن اذناه ما يستر العورة لانه يكون مكسويا  
 شرعا حتى يجوز صلواته فيه وعن ابي حنيفة وابي يوسف مخرجها الله تعالى  
 ان ادناه ما يستر عامته بدنه فلم يجز السر اقل القصير ولا قدرا ما يستربه  
 العورة على قولها وهو الاحم لكن لا يجوز عن الكسوة يجوز عن الطعام  
 باعتبار القيمة فان تجزعت اى عن هذه الاشياء الثلاثة وقت ارادة الاداء  
 صام ثلاثة ايام ولا اى متابعا وقال الشافعي مخرج هو مخاض وان شاء  
 تابع وان شاء فرق ولم يجز الكفارة بلا حنث فلا يجوز تقديم الكفارة على  
 الحنث حتى لو كفر قبل الحنث ثم حنث بعد الكفارة كفرنا نيا وقال الشافعي  
 رحمه الله يجوز التكفير بالمال قبل الحنث دون التكفير بالصوم والحاصل

بجاء الاول

في النازل وادناه ما يستر عامته بدنه فلم يجز السر اقل القصير ولا قدرا ما يستربه العورة على قولها وهو الاحم لكن لا يجوز عن الكسوة يجوز عن الطعام باعتبار القيمة فان تجزعت اى عن هذه الاشياء الثلاثة وقت ارادة الاداء صام ثلاثة ايام ولا اى متابعا وقال الشافعي مخرج هو مخاض وان شاء تابع وان شاء فرق ولم يجز الكفارة بلا حنث فلا يجوز تقديم الكفارة على الحنث حتى لو كفر قبل الحنث ثم حنث بعد الكفارة كفرنا نيا وقال الشافعي رحمه الله يجوز التكفير بالمال قبل الحنث دون التكفير بالصوم والحاصل

لذا تعاضوا فلا لان غير  
 احد ما ليس بلدي من جوار  
 الاخر فبينما تعاضوا لان  
 كفارة الظهار بقيمة  
 باستتال وكذا كفارة  
 القتل وهو الصوم السنه  
 بقيه بالتعريف فاعطوا  
 في المطلق على الطلاق  
 لعدم العولوية واما  
 فانه ابن مسعود  
 في ثلثة ايام متتابعات  
 في اربعة ايام متتابعات  
 لثلاث عشرة فصار  
 كل يوم من هذه الايام  
 يترجم



الجزء عند إيجاب الشرط فلذا تجزأ فالتجزيء إذا كان الشرط أمرا حراما كان  
 زنيئا مثله ينبغي أن تجزأ بل يجب ما هو الأغلب من الوفاء والكفارة لأن  
 التحريم تخفيف والحرام لا يوجب التخفيف بل يوجب التغليب قلنا لا وجه  
 لا يجاب لا غلط لأن الكلام بصرح به نذر ويحتمل اليمين نظر إلى أن المقصود  
 المنع كافي اليمين فإن حمل على النظر يجب الوفاء فإن الحمل على اليمين يجب الكفارة  
 فالتحريم باعتبار احتمال المعنيين لا باعتبار أن فيه تخفيفا **فصل**  
 في حلف الدخول والسكنى من حلف لا يدخل بيتا يحتم بدخول صفة  
 لأن البيت اسم لبناء مسقف مدخله من جانب واحد للبيتوتة فيه وهذا  
 موجود في الصفة إلا أن مدخلها أو سمع من مدخل البيوت المعروفة فكان اسم  
 البيت متناولا لها فيحتم بدخولها إلا أن ينوى البيوت دون الصفات فم  
 يصدر فيها بينه وبين الله تعالى لأنه خص العام بنية لا أي لا يحتم بدخول الكعبة  
 أو المسجد فإنهما لم يسميان ببيتوتة وإنما سميا بالميت مجازا وبيعة هي معبد  
 النصراني هم قوم عيسى عليه السلام وكنيسة هي معبد اليهود وهم قوم موسى  
 عليه السلام وأدهليز لأنهم بين البيوتوتة فيه قال مشائخنا عدم حث  
 هذا إذا كان الدهليز بحيث لو أغلق الباب بقي خارج البيت فاما إذا كان  
 الدهليز بحيث لو أغلق الباب بقي داخل البيت وهو مسقف فيحتم أن  
 يحتمل لأنه لا يصلح للبيتوتة أو ظلة باب دار الظلة البساط الذي يكون على  
 باب الدار فإنه لا يطلق عليه اسم البيت كما لا يحتمل في لا يدخل دارا حال  
 كونه خربة لأن اليمين الواقعة تعلقت بدار متصفة بالعمارة فإن المتبادر  
 إلى الفهم من دار المطلقة هي المأمورة ووصف الدارية في المنكسر معتبرة  
 لأن المنكسر غائب والغائب يعرف بالوصف ولو حلف لا يدخل في هذه الدار

الجزء عند إيجاب الشرط فلذا تجزأ فالتجزيء إذا كان الشرط أمرا حراما كان زنيئا مثله ينبغي أن تجزأ بل يجب ما هو الأغلب من الوفاء والكفارة لأن التحريم تخفيف والحرام لا يوجب التخفيف بل يوجب التغليب قلنا لا وجه لا يجاب لا غلط لأن الكلام بصرح به نذر ويحتمل اليمين نظر إلى أن المقصود المنع كافي اليمين فإن حمل على النظر يجب الوفاء فإن الحمل على اليمين يجب الكفارة فالتحريم باعتبار احتمال المعنيين لا باعتبار أن فيه تخفيفا فصل في حلف الدخول والسكنى من حلف لا يدخل بيتا يحتم بدخول صفة لأن البيت اسم لبناء مسقف مدخله من جانب واحد للبيتوتة فيه وهذا موجود في الصفة إلا أن مدخلها أو سمع من مدخل البيوت المعروفة فكان اسم البيت متناولا لها فيحتم بدخولها إلا أن ينوى البيوت دون الصفات فم يصدر فيها بينه وبين الله تعالى لأنه خص العام بنية لا أي لا يحتم بدخول الكعبة أو المسجد فإنهما لم يسميان ببيتوتة وإنما سميا بالميت مجازا وبيعة هي معبد النصراني هم قوم عيسى عليه السلام وكنيسة هي معبد اليهود وهم قوم موسى عليه السلام وأدهليز لأنهم بين البيوتوتة فيه قال مشائخنا عدم حث هذا إذا كان الدهليز بحيث لو أغلق الباب بقي خارج البيت فاما إذا كان الدهليز بحيث لو أغلق الباب بقي داخل البيت وهو مسقف فيحتم أن يحتمل لأنه لا يصلح للبيتوتة أو ظلة باب دار الظلة البساط الذي يكون على باب الدار فإنه لا يطلق عليه اسم البيت كما لا يحتمل في لا يدخل دارا حال كونه خربة لأن اليمين الواقعة تعلقت بدار متصفة بالعمارة فإن المتبادر إلى الفهم من دار المطلقة هي المأمورة ووصف الدارية في المنكسر معتبرة لأن المنكسر غائب والغائب يعرف بالوصف ولو حلف لا يدخل في هذه الدار

بما لا يفسد

اسم رشي ومسقف يرفع من عند كان يحتمل لأن البيت



لان الباب لا حراز للدار وفيها لكل موضع اذا اغلق الباب بقي ليس  
من الدار فلا يحنث او حلف لا يسكنها وهو ساكنها او حلف لا يلبسه وهو  
لا يلبسه او حلف لا يركبه وهو راكبه فاخذ في النقلة من ساعة بلا  
مكث في لا يسكنها النقلة اسم انتقال من مكان الى مكان ونزع  
الثوب في لا يلبسه ونزل من الفرس في لا يركبه بلا مكث لا يحنث  
ايضا وقال زفر مرح يحنث لوجود الشرط قلنا ان اليمين ينقذ للبر  
ولا يتحقق البر الا باستثناء زمان حصوله فزمان تحصيل البر مستثنى  
او حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها ففقد فيها ومكث اياما لم يحنث  
لان الدخول هو الانتقال من الخارج الى الداخل ولم يحصل الا ان  
يخرج ثم يدخل لتحقيق الدخول حينئذ وقال الشافعي يحنث بالقعود  
والمكث وفي حلفه والله لا يسكن هذه الدار البيت والمحلة لا بد  
من خروجه باهله ومناعه اجمع لان السكنى قد يثبت بالكل فيبقى ما بقي  
منه شيء حتى يحنث بوقته بقي هذا عندنا بخيفة وقال ابو يوسف  
ان نقل الاكثر لا يحنث وان نقل الاقل يحنث لان نقل الكل قد يتعدى  
وعليه الفتوى وقال محمد يعتبر بنقل ما يقوم به كدخانية قالوا هذا  
احسن وافرقت بالناس قالوا هذا الاختلاف في نقل الامتعة اما الاهل  
فلا بد من نقلهم بلا خلاف وهذا اذا كان الخالف متاهلا فان كان مسن  
يعوله غيره بان كان ابن كبير يسكن مع ابيه او كانت امرأة حلفت  
لا تسكن هذه الدار فخرج بنفسه على نية عدم العود وخلفت متاهلا  
هناك لا يحنث قال الفقيه ابو الليث هذا اذا عقد اليمين بالعربية  
اما اذا عقد بالفارسية فلا يحنث اذا خرج بنفسه وخلف اهله

وان لم يكن في الدار  
والمكث في حلفه  
والله لا يسكنها  
فلا يحنث لان  
اليمين ينقذ  
للبر ولا يتحقق  
البر الا باستثناء  
زمان حصوله  
فزمان تحصيل  
البر مستثنى  
او حلف لا يدخل  
هذه الدار وهو  
فيها ففقد فيها  
ومكث اياما لم  
يحنث لان الدخول  
هو الانتقال من  
الخارج الى الداخل  
ولم يحصل الا ان  
يخرج ثم يدخل  
لتحقيق الدخول  
حينئذ وقال  
الشافعي يحنث  
بالقعود والمكث  
وفي حلفه والله  
لا يسكن هذه الدار  
البيت والمحلة لا  
بد من خروجه  
باهله ومناعه  
اجمع لان السكنى  
قد يثبت بالكل  
فيبقى ما بقي  
منه شيء حتى  
يحنث بوقته بقي  
هذا عندنا بخيفة  
وقال ابو يوسف  
ان نقل الاكثر لا  
يحنث وان نقل  
الاقل يحنث لان  
نقل الكل قد  
يتعدى وعليه  
الفتوى وقال  
محمد يعتبر بنقل  
ما يقوم به كدخانية  
قالوا هذا احسن  
وافرقت بالناس  
قالوا هذا الاختلاف  
في نقل الامتعة  
اما الاهل فلا  
بد من نقلهم  
بلا خلاف وهذا  
اذا كان الخالف  
متاهلا فان كان  
مسن يعوله غيره  
بان كان ابن كبير  
يسكن مع ابيه او  
كانت امرأة حلفت  
لا تسكن هذه الدار  
فخرج بنفسه على  
نية عدم العود  
وخلفت متاهلا  
هناك لا يحنث  
قال الفقيه ابو  
الليث هذا اذا  
عقد اليمين  
بالعربية اما  
اذا عقد  
بالفارسية  
فلا يحنث  
اذا خرج  
بنفسه  
وخلف اهله

من يسلع



ومتاعه فيها بخلاف المصر والقريّة فانه لا يشترط نقل الاهل والمتاع لانه لا يبعد ساكنها في المصر الذي انتقل عنه بخلاف الدار والفارق العرف فان من يكون ببصرة لا يقال هو ساكن ببغداد وان كان اهله وثقله ببغداد بخلاف الدار والمحلة والبيت فان الكاش في السوق يقول اسكن محلة كذا وبيت كذا اذا كان اهله وثقله ثمة وعند الشافعي رح الدار كما لمصر وحنث في حلفه لا يخرج من المسجد مثلا للرجل واخرج بامرأة لان فعل المأمور مضاف الى الامر لا يحنث ان اخرج بلا امره سواء كان مكرها او راضيا بقلبه لان الفعل لم ينتقل اليه لعدم الامر ومثله لا يدخل اقسامها وحكما فالاقسام ان يخرج بامرأة وان يخرج بلا امره اما مكرها او راضيا والحكم الحنث في الاولى اي ان اخرج عن امره لان فعل المأمور مضاف الى الامر عدم الحنث في الاخرين اي ان يخرج بلا امره اما مكرها او راضيا ولا يحنث في حلف لا يخرج من داره الا الى جنازة فخرج منها اي من الدار يريد بها اي الجنازة ثم انتقل الى امر اخر لانه اذا اخرج على عزم الجنازة فقد وجد الخروج المستثنى واذا بقي الى حاجة اخرى لا يحنث لان الدار على الخروج ليس بخروج وحنث في حلفه لا يخرج الى مكة فخرج يريد بها ورجع لوجود الخروج على قصد مكة وهو الشرط ويشترط لحنث ان يجاوز عمران مصره على نية الخروج الى مكة حتى لو رجع قبل ان يجاوز عمران مصره لا يحنث وان كان على هذه النية لا يحنث في حلفه لا ياتيها حتى يدخلها لان الايتان عبارة عن الوصول ونهاية كخروجه في الاصح اي لو حلف لا يذهب الى مكة فالاصح انه مثل لا يخرج الى مكة حتى يحنث بالخروج لان الذهاب والخروج يستعملان استعمالا واحدا لان الذهاب هو النزول والاستقبال ولا يشترط فيه الوصول وقيل هو مثل لا ياتي مكة حتى لا يحنث فالمريد خلع

[illegible]

میدین التفایق فی شرح من التفایق







وقال امرح لا يحنث الا في راس الغنم فعلم انه اختلاف عصر وزمان  
ويقيد اكل الشحم بشحم البطن فان اكل شحم الظهر لم يحنث عند البيهقي  
رحمه الله وهو الصحيح ويحنث عندها ويقيد اكل الخبز بخبز البر  
والشعير لا يحنث حقيقة وعرفا ولا يتناول خبز الا زربل لا يعتاد  
اكله كما في ديارنا اه لو كان في بلد ذلك طعامهم كصر بستان يحنث  
اكله ويقيد اكل الفاكهة بالتفاح والمشمس والبطيخ والخوخ والتين  
والاجاص ونحوها لا يتناول العنب والرمان والرطب والقثاء والخيار  
لان الفاكهة اسم لما ياكل على سبيل التفكه اي التمتع بعد الطعام  
وهذا المعنى موجود في التفاح والمشمس والبطيخ وغير موجود في القثاء  
والخيار لانهما من البقول وكذا ليس العنب والرمان والرطب  
من الفاكهة ايضا لان التفكه والتمتع يكون بما لا يتعلق به البقاء  
والقوام لا يصلح غذاء ووداء والعنب الرطب ياكلان غذاء ويتعلق  
بهما البقاء فبعض الناس يكتفون بهما في بعض المواضع والرمان ياكل  
للتذوق والارتى ان يابس هذه الاشياء ليس من الفواكه فالزبيب  
والقمر من الاقوات وحسب الرمان من التوابل وعند ابي خيفة مرح و  
عندهما ان هذه الاشياء من الفواكه وقيل هذا اختلاف عصر وزمان  
فان الناس لا يتفكهون بها في زمان ابي خيفة وفي زمانها يتفكهون بها ويقيد  
الشرب من الزهر بالكرم منه هو تناول الماء بالفم من موضعه يقال كرم  
الرجل في الماء وفي الاناء اذ لم عنقه نحوه ليس شربه منه فلا يحنث لو شرب منه  
بالاناء لان من ابتداء الغاية فينبغي ابتغاء الشرب من الزهر وعندها يحنث  
اذا شرب منه باناء او غرق بخلاف الحلف من مائه فانه لا يقيد بالكرم

قال امرح لا يحنث الا في راس الغنم فعلم انه اختلاف عصر وزمان  
ويقيد اكل الشحم بشحم البطن فان اكل شحم الظهر لم يحنث عند البيهقي  
رحمه الله وهو الصحيح ويحنث عندها ويقيد اكل الخبز بخبز البر  
والشعير لا يحنث حقيقة وعرفا ولا يتناول خبز الا زربل لا يعتاد  
اكله كما في ديارنا اه لو كان في بلد ذلك طعامهم كصر بستان يحنث  
اكله ويقيد اكل الفاكهة بالتفاح والمشمس والبطيخ والخوخ والتين  
والاجاص ونحوها لا يتناول العنب والرمان والرطب والقثاء والخيار  
لان الفاكهة اسم لما ياكل على سبيل التفكه اي التمتع بعد الطعام  
وهذا المعنى موجود في التفاح والمشمس والبطيخ وغير موجود في القثاء  
والخيار لانهما من البقول وكذا ليس العنب والرمان والرطب  
من الفاكهة ايضا لان التفكه والتمتع يكون بما لا يتعلق به البقاء  
والقوام لا يصلح غذاء ووداء والعنب الرطب ياكلان غذاء ويتعلق  
بهما البقاء فبعض الناس يكتفون بهما في بعض المواضع والرمان ياكل  
للتذوق والارتى ان يابس هذه الاشياء ليس من الفواكه فالزبيب  
والقمر من الاقوات وحسب الرمان من التوابل وعند ابي خيفة مرح و  
عندهما ان هذه الاشياء من الفواكه وقيل هذا اختلاف عصر وزمان  
فان الناس لا يتفكهون بها في زمان ابي خيفة وفي زمانها يتفكهون بها ويقيد  
الشرب من الزهر بالكرم منه هو تناول الماء بالفم من موضعه يقال كرم  
الرجل في الماء وفي الاناء اذ لم عنقه نحوه ليس شربه منه فلا يحنث لو شرب منه  
بالاناء لان من ابتداء الغاية فينبغي ابتغاء الشرب من الزهر وعندها يحنث  
اذا شرب منه باناء او غرق بخلاف الحلف من مائه فانه لا يقيد بالكرم

لا يحنث الا في راس الغنم

قال امرح لا يحنث الا في راس الغنم فعلم انه اختلاف عصر وزمان  
ويقيد اكل الشحم بشحم البطن فان اكل شحم الظهر لم يحنث عند البيهقي  
رحمه الله وهو الصحيح ويحنث عندها ويقيد اكل الخبز بخبز البر  
والشعير لا يحنث حقيقة وعرفا ولا يتناول خبز الا زربل لا يعتاد  
اكله كما في ديارنا اه لو كان في بلد ذلك طعامهم كصر بستان يحنث  
اكله ويقيد اكل الفاكهة بالتفاح والمشمس والبطيخ والخوخ والتين  
والاجاص ونحوها لا يتناول العنب والرمان والرطب والقثاء والخيار  
لان الفاكهة اسم لما ياكل على سبيل التفكه اي التمتع بعد الطعام  
وهذا المعنى موجود في التفاح والمشمس والبطيخ وغير موجود في القثاء  
والخيار لانهما من البقول وكذا ليس العنب والرمان والرطب  
من الفاكهة ايضا لان التفكه والتمتع يكون بما لا يتعلق به البقاء  
والقوام لا يصلح غذاء ووداء والعنب الرطب ياكلان غذاء ويتعلق  
بهما البقاء فبعض الناس يكتفون بهما في بعض المواضع والرمان ياكل  
للتذوق والارتى ان يابس هذه الاشياء ليس من الفواكه فالزبيب  
والقمر من الاقوات وحسب الرمان من التوابل وعند ابي خيفة مرح و  
عندهما ان هذه الاشياء من الفواكه وقيل هذا اختلاف عصر وزمان  
فان الناس لا يتفكهون بها في زمان ابي خيفة وفي زمانها يتفكهون بها ويقيد  
الشرب من الزهر بالكرم منه هو تناول الماء بالفم من موضعه يقال كرم  
الرجل في الماء وفي الاناء اذ لم عنقه نحوه ليس شربه منه فلا يحنث لو شرب منه  
بالاناء لان من ابتداء الغاية فينبغي ابتغاء الشرب من الزهر وعندها يحنث  
اذا شرب منه باناء او غرق بخلاف الحلف من مائه فانه لا يقيد بالكرم





مما يصطنع به الخبز ويختلط به وكذا اللحم لان لادام ما يוכל تبعاً للخبز واللحم  
 كذلك لا الشواء واللحم والبيض والجبن والسمك لانها يוכל وحدها وهذا  
 عند ابي حنيفة مرجح وهو الظاهر من قول ابي يوسف مرجح وعند محمد  
 ما يוכל مع الخبز غالباً فهو ادم وهو رواية عن ابي يوسف مرجح واما العنب  
 والبطيخ فيل على الاختلاف وذكر ادم السرخسي انه ليس بادم بالجسماء  
 وهو الصحيح والبقل ليس بادم بالاجزاء ولا يجث في حلقه لا ياكل من هذا  
 البسر فاكل رطبه لانه ليس بفسر ولا ياكل من هذا الرطب او من هذا  
 اللبن فاكل بسر او شيراز هو اللبن الزائب اذا استخرج منه ماء حتى  
 صار الصغرات كالغاسق الحامض وانما لا يجث لان مثل هذه الصفات  
 كالبسوة والرطوبة وكذلك كونه لينا قد يكون داعية الى اليمين فيتقيد بها  
 او حلف لا ياكل بسر فاكل رطبا اذا فرق بين قولنا لا ياكل من هذا البسر فاكل  
 رطبا وبين قولنا لا ياكل بسر فاكل رطبا فان البسر الرطب من اسهل الاجناس  
 فكل واحد منهما شئ اخر او حلف لا ياكل لحما فاكل سمكا وانما لا يجث لان السمك  
 ناقص في معنى الحمية لان اللحم ما ينشأ من الدم وهو لم ينشأ من الدم لان  
 الدموى لا يسكن في الماء فطلق الاسم للحم بئنا ولالكامل وقال مالك  
 والشافعي مرجح يجث او حلف لا ياكل لحما او شحما فاكل البية الالية غير اللحم  
 اسما ومعنى عرفا حتى لا يستعمل استعمال اللحم والشحوم ولا يجث في حلقه  
 لا يشتري رطبا فاشتري كباسة بسر فيها رطب الكباسة عنقود النخلة  
 والجمع كباس وانما لا يجث لان الشراء وقع على الجملة فيعتد الغالب وصار  
 المغلوب تبعاً له وحيث لو حلف لا ياكل رطبا او بسر او حلف لا ياكل رطبا  
 ولا بسر فاكل من نأ سواء اكل رطبا من نأ او بسر من نأ والرطب

فأكل رطباً كثيراً وجعل في البرية  
قول محمد بن أبي يوسف ذكره  
في البسطة والابيض ذكره  
وشهر الحرام الكبر والصبر  
والمتقون مع أبي حنيفة  
إلى يوسف ١٢٧ ان الرطب  
الذهب يسمى رطباً والبر  
هو المحترق في الأيام فصل  
الاعتبار للغالب في الغروب  
في مقابلة الكلدوم  
وهذا الحرف في المهدوم  
رطباً فاشترى بسهمي  
لا يجتد وله الحرف  
لا يشرب لسانه والدين  
الحرف  
فصل على الأختين  
وصب عليه الماء حتى يغلي  
والجئت بشره الأختين  
بالعظم من الرضا  
خفف ان كان قلباً  
فجئت به وان كان  
لان ذلك قد رتب في  
ولم يذوقه فاكل حبه  
اشرا منه رطباً في  
الغالب فيكون شياً  
والاكل بقضي شياً  
فصفاً في شعره  
لا يشترى شعره  
فما حببت شمس  
وخلاف الدين الصبر  
حتى لا يجرب

امین

[illegible]







المحدث في صيغة  
 من على اللام في قوله  
 والمحدث في صيغة  
 من على اللام في قوله  
 والمحدث في صيغة  
 من على اللام في قوله  
 والمحدث في صيغة  
 من على اللام في قوله  
 والمحدث في صيغة  
 من على اللام في قوله

وخففها وعضها وقرصها كضربها لان الضرب عبارة من الاسلام  
 وقد حصل الايلام في هذه الافعال ويسمى هذا في العرف ضرباً  
 وقالوا اذا كانت هذه الافعال في حالة الغضب فلو كان في حال  
 الملاعبة لا يحنث لانه لا يسمى ضرباً بل بما رجة وقيل اذا كانت يمينه  
 بالفارسية لا يحنث بهذه الافعال وقطن ملكه اي ملك الرجل  
 بعد قوله لمراته ان لبست ثوباً من غزلك فهدي فقرنته ونسب الثوب  
 وليس هدي اي صدقة يهدي بها الى فقراء مكة فان الهدى اسم  
 لما يهدي الى مكة وهذا عند ابي حنيفة ربح وقال ليس عليه  
 ان يهدي حتى غزلته من قطن كان ملكه يوم حلفه لان  
 هذا نذر بالتصدق والنذر بالتصدق لا يصح الا في الملك او مضافاً  
 الى سبب الملك نحو ان غزلت من قطني فهدي ولم يوجد واحد منهما  
 فان غزل المرأة واللبس لبساً من اسباب الملك لان غزلها قد يكون  
 من قطنها وقد يكون من غيرها ولو غزلت من قطنها ولا يكون  
 هدياً اجماعاً ولا في حنيفة ربح ان هذا النذر مضاف الى سبب  
 الملك بانه قال ان غزلت من قطني لان الاصل ارادة المعتاد والمعتاد  
 غزل المرأة من قطن الزوج وغزلها من قطنه سبب الملك للمعز  
 ولهذا يجب التصديق اجماعاً اذا غزلت من قطن ملوك له وقت  
 النذر ومن حلف لا يلبس حلياً فلبس خاتم ذهب حلي بفسخ  
 الحاء ما يتحلى به المرأة لانه لا يستعمل الا للترين فكان كاملاً  
 في معنى الحلي لا خاتم فضة لانه ليس بحلي كامل لانه كما يستعمل  
 لاقامة السنة ايضاً ولو لبس خنخالاً او دملوحاً او سواراً يحنث و

فليس على الاكل في الرص  
 من صاعين حيا ليس في الرص  
 من صاعين حيا ليس في الرص  
 من صاعين حيا ليس في الرص  
 من صاعين حيا ليس في الرص  
 من صاعين حيا ليس في الرص  
 من صاعين حيا ليس في الرص  
 من صاعين حيا ليس في الرص

عندنا  
 للمعاني في صيغة  
 من على اللام في قوله  
 والمحدث في صيغة  
 من على اللام في قوله







اصل الصوم من قوله لا يصوم دليل على انه اراد الصوم الكامل وهو ما يمتد الى الغروب وحنت بركة في حلقه والله لا يصلي الا بما دونها ولو قام وقرا وركع ولكن لم يسجد لم يحنت والقياس ان يحنت بالشرع كما في الصوم ووجه الاستحسان ان الصلوة عبارة عن الاركان المختلفة وهي القيام والقراءة والركوع والسجود بخلاف الصوم لانه مركب واحد وهو الامساك ويتكرر في الجزء الثاني الا ترى انه لا يقال صلى ركوعا او قياما وانما يقال صلى ركعة ولو ضم صلوة فبشقم يحنت لا باقل منه لان الصلوة المطلقة تنصرف الى الكامل وادناها ركعتان شوا للنهي عن البتراء وهي الركعة الواحدة وحنت بولد ميت في قوله لامرأة او امرته ان ولدت فانت كذا الم طالق او حرة لان الميت ولد حقيقة وعرفا وعق الولد المحي في اي قول المولى لامرته ان ولدت فهو حر ان ولدت ميتا ثم حيا وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما رحمه الله لا يعتق لان الشرط يتحقق بولادة الميت فينحل اليمين لا الى جزء لان انحلال اليمين لا يتوقف على نزول الجزء كما اذا قال لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق قابليا وانقضت عدتها ودخلت الدار ينحل اليمين لا الى الجزء ولا في حنيفة رحمه الله ان شرط انحلال اليمين ولادة ولد حي ونظر الى وصفه اياه بالحرية فكانه قال اذا ولدت ولدا حيا وفي حلقه ليقضين دينه اليوم وقضاه زيوفا او بنهرجة او مستحقة يجوز به اوردته فقد برز في يمينه لان هذه الاوصاف لا يسلب اسم الدارهم لانها عيب لان الزيادة عيب يقال زافة عليه الدارهم

من قال لا يصوم دليل على انه اراد الصوم الكامل وهو ما يمتد الى الغروب وحنت بركة في حلقه والله لا يصلي الا بما دونها ولو قام وقرا وركع ولكن لم يسجد لم يحنت والقياس ان يحنت بالشرع كما في الصوم ووجه الاستحسان ان الصلوة عبارة عن الاركان المختلفة وهي القيام والقراءة والركوع والسجود بخلاف الصوم لانه مركب واحد وهو الامساك ويتكرر في الجزء الثاني الا ترى انه لا يقال صلى ركوعا او قياما وانما يقال صلى ركعة ولو ضم صلوة فبشقم يحنت لا باقل منه لان الصلوة المطلقة تنصرف الى الكامل وادناها ركعتان شوا للنهي عن البتراء وهي الركعة الواحدة وحنت بولد ميت في قوله لامرأة او امرته ان ولدت فانت كذا الم طالق او حرة لان الميت ولد حقيقة وعرفا وعق الولد المحي في اي قول المولى لامرته ان ولدت فهو حر ان ولدت ميتا ثم حيا وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما رحمه الله لا يعتق لان الشرط يتحقق بولادة الميت فينحل اليمين لا الى جزء لان انحلال اليمين لا يتوقف على نزول الجزء كما اذا قال لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق قابليا وانقضت عدتها ودخلت الدار ينحل اليمين لا الى الجزء ولا في حنيفة رحمه الله ان شرط انحلال اليمين ولادة ولد حي ونظر الى وصفه اياه بالحرية فكانه قال اذا ولدت ولدا حيا وفي حلقه ليقضين دينه اليوم وقضاه زيوفا او بنهرجة او مستحقة يجوز به اوردته فقد برز في يمينه لان هذه الاوصاف لا يسلب اسم الدارهم لانها عيب لان الزيادة عيب يقال زافة عليه الدارهم

لا يدخل في الصوم الا ما دونها ولو قام وقرا وركع ولكن لم يسجد لم يحنت والقياس ان يحنت بالشرع كما في الصوم ووجه الاستحسان ان الصلوة عبارة عن الاركان المختلفة وهي القيام والقراءة والركوع والسجود بخلاف الصوم لانه مركب واحد وهو الامساك ويتكرر في الجزء الثاني الا ترى انه لا يقال صلى ركوعا او قياما وانما يقال صلى ركعة ولو ضم صلوة فبشقم يحنت لا باقل منه لان الصلوة المطلقة تنصرف الى الكامل وادناها ركعتان شوا للنهي عن البتراء وهي الركعة الواحدة وحنت بولد ميت في قوله لامرأة او امرته ان ولدت فانت كذا الم طالق او حرة لان الميت ولد حقيقة وعرفا وعق الولد المحي في اي قول المولى لامرته ان ولدت فهو حر ان ولدت ميتا ثم حيا وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما رحمه الله لا يعتق لان الشرط يتحقق بولادة الميت فينحل اليمين لا الى جزء لان انحلال اليمين لا يتوقف على نزول الجزء كما اذا قال لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق قابليا وانقضت عدتها ودخلت الدار ينحل اليمين لا الى الجزء ولا في حنيفة رحمه الله ان شرط انحلال اليمين ولادة ولد حي ونظر الى وصفه اياه بالحرية فكانه قال اذا ولدت ولدا حيا وفي حلقه ليقضين دينه اليوم وقضاه زيوفا او بنهرجة او مستحقة يجوز به اوردته فقد برز في يمينه لان هذه الاوصاف لا يسلب اسم الدارهم لانها عيب لان الزيادة عيب يقال زافة عليه الدارهم

من قال لا يصوم دليل على انه اراد الصوم الكامل وهو ما يمتد الى الغروب وحنت بركة في حلقه والله لا يصلي الا بما دونها ولو قام وقرا وركع ولكن لم يسجد لم يحنت والقياس ان يحنت بالشرع كما في الصوم ووجه الاستحسان ان الصلوة عبارة عن الاركان المختلفة وهي القيام والقراءة والركوع والسجود بخلاف الصوم لانه مركب واحد وهو الامساك ويتكرر في الجزء الثاني الا ترى انه لا يقال صلى ركوعا او قياما وانما يقال صلى ركعة ولو ضم صلوة فبشقم يحنت لا باقل منه لان الصلوة المطلقة تنصرف الى الكامل وادناها ركعتان شوا للنهي عن البتراء وهي الركعة الواحدة وحنت بولد ميت في قوله لامرأة او امرته ان ولدت فانت كذا الم طالق او حرة لان الميت ولد حقيقة وعرفا وعق الولد المحي في اي قول المولى لامرته ان ولدت فهو حر ان ولدت ميتا ثم حيا وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما رحمه الله لا يعتق لان الشرط يتحقق بولادة الميت فينحل اليمين لا الى جزء لان انحلال اليمين لا يتوقف على نزول الجزء كما اذا قال لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق قابليا وانقضت عدتها ودخلت الدار ينحل اليمين لا الى الجزء ولا في حنيفة رحمه الله ان شرط انحلال اليمين ولادة ولد حي ونظر الى وصفه اياه بالحرية فكانه قال اذا ولدت ولدا حيا وفي حلقه ليقضين دينه اليوم وقضاه زيوفا او بنهرجة او مستحقة يجوز به اوردته فقد برز في يمينه لان هذه الاوصاف لا يسلب اسم الدارهم لانها عيب لان الزيادة عيب يقال زافة عليه الدارهم

دليل

٢٩٨  
الحمد لله رب العالمين

قضاء الدين

ان الدين الذي لا يقف  
طريقه المقادير

لا يمكن قبضه لانفسه

فكان غيره مضموماً

فَيُضَيِّقُهَا فَيَكُونُ أَخْرَاجُهَا عَلَى الْإِسْلَامِ

قضاء اللاد  
الاحرف في

١٤ صارت مردودة عليه نقش فيها وكذا التبرجتها يكون الفضة مائة  
 على الغش فيكون من جنس الدراهم وقيل الزئوف دون التبرج في الرداءة  
 فان الزئوف يرد بيت المال والتبرج يرد التجار ايضا وكذا  
 قبض المستحقه صحيح فتحقق البر ولا يرتفع برده البر المتحقق او باعه  
 الى باع المديون من الدائن به اي بالدين شيئا وقبضه الدائن بر  
 لوجود شرط البر وهو قبضه الدين بطريق المقاصة لانه وقع المقاصة  
 بين الدين وضمن ذلك الشيء بمجرد البيع وشرط القبض ليقتر الشئ  
 على رب الدين فان التضمن بنفس البيع وان وجب على المشتري الا  
 انه في معرض السقوط وتقرره بالقبض ولو كان ما قضاة ستوقفة  
 او رصاصا حنث لهما اليسا من جنس الدراهم اما الرصاص فظاهر  
 واما الستوقفة فلان الغالب فيها الغش وقيل هو معرب ستوية  
 وهو على صورة الدراهم وليس له حكمها اذ جوفه نحاس ووجهها فضة  
 جعل عليها شئ قليل من الفضة او وهبه لا يبرأ اي لا يصير قاضيا  
 لان القضاء فعل المديون والهبة اسقاطه من رب الدين فلا يصير  
 المديون قاضيا وان سقط عنه الدين ولكن لا يحنث عند الخينة  
 ومحمد رحمه لان اليمين لما كانت موقفا باليوم فاذا وهبه له قبل اليوم  
 فقد عجز عن تحقق البر قبل مجيء وقت الحنث وهو اخر اليوم فيبطل  
 اليمين عندها كما لو قال ان لم اشرب الماء الذي في هذا الكون  
 اليوم فعنده حرق صب الماء قبل مضي اليوم فان اليمين يبطل  
 عندها وفي حلفه والله لا يقبض دينه درهمادون درهم حنث  
 بقبض كله متفرقا لا يحنث بقبض بعضه دون باقيه لانه شرط

[illegible]

منها زاد  
نقصها اليوم  
فلما غدا  
حلف لي بيمين  
الرفيع

[illegible]











هذا ولا يشترط ان اليمين على عبد مضاف الى فلان فشرط الحنث التكلم الواقع مع عبد فلان لان العبد لنفسه وسقوط منزلته لا يقصد هجرانه لذاته بل لغيب الحق لمخالف من جهة ملكه فاذا نزلت الاضافة الى فلان لم يبق اليمين لانه يتقيد بمقصود المخالف فصار كأنه قال اكلم عبد فلان مادام العبد عبدا له فاذا لم يبق له لم يحنث وعند محمد بن يحيى ان الحنث اذا اشار الى العبد وهو قول زفر بن فرج وفي غيره انه غير العبد ان اشار بهذا بان قال لا اكلم امرأة فلان هذا او صديق فلان هذا حنث اذا نزلت الاضافة وكله لان المرأة والصديق قد يعادى ويقصد بالهجران فعدم الكلام مع الصديق والمرأة يحتمل ان يكون لمعنى في ذات احداهما ويحتمل ان يكون للاضافة فاذا اشار دل ذلك على ان الهجران لمعنى في الذات اذ لو كان لاجل الاضافة لما احتاج الى الاشارة فيحنث بعد نزال الاضافة والاى وان لم يشتر بهذا فلا يحنث فان ترك الاشارة دل على ان الهجران ليس لمعنى في الذات اذ لو كان لعين لاشار بل لاجل الاضافة فاذا نزلت الاضافة لا يحنث عند ابي حنيفة وابي يوسف وعنده محمد بن يحيى كالمشار اليه واما حكم الدار والثوب والطعام ونحوها في لا يدخل دار فلان او لا يلبس ثوبه او لا ياكل طعامه فتحكمه العبد في انه لا يحنث اذا نزلت الاضافة عنده ابي حنيفة وابي يوسف وعنده محمد بن يحيى كذا ذكر في المحيط والهداية والكافي وعمل بان هذه الاعيان لا تجوز ولا يعادى لذاتها بل الاذى من مالها فاذا نزلت الاضافة لم يحنث وعنده محمد بن فرج ان اشار حنث وظاهر كلام المصنف رحمه الله بان حكم الدار حكم المرأة والصديق حيث قال وفي غيره انه غير العبد ان اشار حنث وهكذا ذكر في الوقاية والعجب من المصنف رحمه الله

هذا ولا يشترط ان اليمين على عبد مضاف الى فلان فشرط الحنث التكلم الواقع مع عبد فلان لان العبد لنفسه وسقوط منزلته لا يقصد هجرانه لذاته بل لغيب الحق لمخالف من جهة ملكه فاذا نزلت الاضافة الى فلان لم يبق اليمين لانه يتقيد بمقصود المخالف فصار كأنه قال اكلم عبد فلان مادام العبد عبدا له فاذا لم يبق له لم يحنث وعند محمد بن يحيى ان الحنث اذا اشار الى العبد وهو قول زفر بن فرج وفي غيره انه غير العبد ان اشار بهذا بان قال لا اكلم امرأة فلان هذا او صديق فلان هذا حنث اذا نزلت الاضافة وكله لان المرأة والصديق قد يعادى ويقصد بالهجران فعدم الكلام مع الصديق والمرأة يحتمل ان يكون لمعنى في ذات احداهما ويحتمل ان يكون للاضافة فاذا اشار دل ذلك على ان الهجران لمعنى في الذات اذ لو كان لاجل الاضافة لما احتاج الى الاشارة فيحنث بعد نزال الاضافة والاى وان لم يشتر بهذا فلا يحنث فان ترك الاشارة دل على ان الهجران ليس لمعنى في الذات اذ لو كان لعين لاشار بل لاجل الاضافة فاذا نزلت الاضافة لا يحنث عند ابي حنيفة وابي يوسف وعنده محمد بن يحيى كالمشار اليه واما حكم الدار والثوب والطعام ونحوها في لا يدخل دار فلان او لا يلبس ثوبه او لا ياكل طعامه فتحكمه العبد في انه لا يحنث اذا نزلت الاضافة عنده ابي حنيفة وابي يوسف وعنده محمد بن يحيى كذا ذكر في المحيط والهداية والكافي وعمل بان هذه الاعيان لا تجوز ولا يعادى لذاتها بل الاذى من مالها فاذا نزلت الاضافة لم يحنث وعنده محمد بن فرج ان اشار حنث وظاهر كلام المصنف رحمه الله بان حكم الدار حكم المرأة والصديق حيث قال وفي غيره انه غير العبد ان اشار حنث وهكذا ذكر في الوقاية والعجب من المصنف رحمه الله

لكن قال في الحنث ما ليس به حنث  
لا تقلم الاضافه المضافه  
ولا تقلم الاضافه المضافه  
لا تقلم الاضافه المضافه  
لا تقلم الاضافه المضافه

لا يردى الله عليه السلام من الكمال  
 عن خير البقاع فقال لا يردى حتى  
 اسأل جبريل عليه السلام فقال  
 جبريل عليه السلام فقال لا يردى  
 حتى اسأل ربى عز وجل فقال  
 الى السماء ونزل فقال يا محمد  
 سبي عن ذلك فقال يا محمد  
 البقاع المساجد وغير ذلك  
 من يكون اول الناس ذنوباً  
 وآخرهم ذنوباً وسئل ابن عمر  
 عن شئ فقال لا يردى ثم  
 سئل عن شئ لا يردى فقال  
 لا يردى فغلبت من الكمال

اذ ذكر في شرح الوقاية ان اللد ما تغير لذاتها ولو حلف لا يتكلم حيناً او زمناً  
 او الحين او الزمان يراد من حين وزمان بلانية نصف سنة وان  
 عباس رضي الله عنه فسر الحين بقوله تعالى توتى اكلها كل حين  
 اشهر فان زمان خروج الطلع من النخل الى القرس ستة اشهر والزمان  
 الحين نكروا وعرف لان ستة اشهر لما صارت معهودة فيها انصرف  
 الى العمود ومعها اى النية مانوى لانه نوى حقيقة كلامه وقال  
 رحمه الله الدهر لم يدر منكراً لانه وجد استعماله مختلفاً  
 كما يحمل وعندهما يقع على ستة اشهر ولا يد معروفاً باللام ع  
 وايام منكرة ثلاثة ايام لانه جمع ذكر منكر فيتناول اقل الجمع وهو  
 وايام كثيرة والايام والشهور عشق لانه جمع معروف فيستغنى  
 وينصرف الى اقصى ما يذكر بلفظ الجمع وذلك عشرة لان اسم الايام  
 مثلاً اذا كان مقروناً بالعدد ينتهى بالعشق يقال ثلاثة ايام و  
 ايام فاذا جاوز العشرة يقال احد عشر يوماً فلا يجمع وعندهما الا  
 ايام الاسبوع وهى سبعة ايام والشهور على شهور السنة وهى اثنا عشر  
 وفي اول عبد اشتريته حران اشترى عبد اعتق لان الاول اسم له  
 سابق ولا احتياج في اوليته الى شراء عبد اخر وان اشترى عبد  
 ثم اشترى اخر فلا يعتق واحد منهم اصلاً لعدم التفرد في الاول  
 وعدم السبق في الثالث والاول اسم للتفرد السابق كما ذكرنا فان شئت  
 وحده وقال اول عبد اشتريته وحده فهو حر عتق الثالث لان قوله  
 اشتريته وحده يقتضى التفرد في الشراء والعبد الثالث  
 متصف بهذه الصفة وفي اخر عبد اشتريته فهو حر

والتوسع وقيل ان قال لا يردى  
 تاؤياً بلفظ اسنان عن التوسع  
 في الدين فانه جاء في اخره عليه  
 السلام قال لا يشوب الدين قليل جب  
 الدين اى خالف الدين قليل فاف  
 استعمال الناس فيه مختلف فان  
 استعمال منه لا يدعى الدين  
 المعروف فقال لا يردى  
 يخالف ذلك فقال لا يردى  
 لان اللغات لا تنك بالراسى  
 فنكر النقص فيه باقرباس

تدبیرین  
 المتخالفین  
 لا یستغنی  
 منہ





